DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1996/39
15 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧
١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال

تقرير عن الدورة العادية الثالثة

نيويورك، ٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

المحتويات

		الصفحة
أولا	- المسائل التنظيمية	٣
ثانيا	- المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي والوثائق وأداء المجلس التنفيذي	٧
ثالثا	- خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧	١٠
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
رابعا	- المسائل المتعلقة بدورات البرمجة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٥	١٤
خامسا	- المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية	١٥
سادسا	- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٣٢
سابعا	- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	٣٤
ثامنا	- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٤٠
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان	
تاسعا	- تنسيق عرض الميزانيات والحسابات	٤٥
عاشرا	- تقرير عن زيارة ميدانية قام بها المجلس التنفيذي	٤٧
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
حادي عشر	- المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية	٥١
ثاني عشر	- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	٥٤
ثالث عشر	- التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية	٦٣
رابع عشر	- مسائل أخرى	٦٥

111296 111296 96-27616

المحتويات (تابع)

الرقم		الصفحة
	المقررات المعتمدة	
٩٦/٣٥	أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات	٣١
٩٦/٣٦	تقرير عن المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦٦
٩٦/٣٧	التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٣٤
٩٦/٣٨	التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية	٦٥
٩٦/٣٩	النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٩
٩٦/٤٠	الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني	٢٢
٩٦/٤١	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧	٢٦
٩٦/٤٢	إطار التعاون العالمي	٤٠
٩٦/٤٣	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٤٣
٩٦/٤٤	الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٥	١٨
٩٦/٤٥	الوثائق	٨
٩٦/٤٦	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦	٦٧

أولا - المسائل التنظيمية

١ - قامت الرئيسة، سعادة السيدة آنيت كسالس (ترينيداد وتوباغو)،بافتتاح الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦. وأكدت للمجلس التنفيذي أنها ستواصل عمل كل ما في وسعها، بمساعدة أعضاء المكتب، لضمان سير الاجتماعات بسهولة ويسر. وقالت إنها تثق بأن بوسعها أن تعتمد على المشتركين لضمان إنهاء الدورة وإكمال أعمالها بنجاح.

٢ - وأبلغت المجلس التنفيذي أن السيد جيمي بلاس، السكرتير الثاني بالبعثة الدائمة للفلبين لدى الأمم المتحدة، سيحل محل السيدة سيسيليا ريبونغ كنائب لرئيس المجلس ومنسق للمجموعة الآسيوية أثناء الدورة الحالية، حينما تكون السيدة سيسيليا غائبة عن نيويورك.

٣ - وقالت الرئيسة إنه سينظر في بند جديد في هذه الدورة، وهو مشروع خطة العمل للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧. وأضافت أن خطة العمل توفر فرصة لإعادة التفكير في الطريقة التي يعمل بها المجلس ولتناول المواضيع المتصلة بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وعملياتهما، عملا على زيادة فائدة وفعالية إسهامهما في التعاون الإنمائي. وسينظر أيضا في مواصلة تحسين استخدام الوقت المتاح بشكل فعـّال عن طريق وضع قواعد وإجراءات وتدابير تساعد على تحقيق هذا الغرض. ولاحظت أيضا وجود نظام جديد للإضاءة على المنصة لتنظيم المدة التي يقضيها المتحدثون في بياناتهم. وسيستخدم هذا النظام لتذكير الوفود بأن الوقت المتاح محدود ويجب أن يـُكرس مباشرة للقضايا ذات الصلة بالبند الذي تجري مناقشته.

٤ - وأبلغت الرئيسة المجلس التنفيذي أنه منذ الدورة السنوية للمجلس، عقد المكتب أربعة اجتماعات، في ٣١ أيار/مايو و ٢٥ تموز/يوليه و ٢٦ آب/أغسطس و ٩ أيلول/سبتمبر. واتخذ المكتب قرارات بشأن موعد اجتماع الفريق العامل المخصص المعني بالنظام الداخلي، الذي أنشئ وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٩٦، وبشأن رئاسته، والوثائق المطلوب من الأمانة إعدادها من أجل قيام الفريق العامل بعمله. وتم التشاور مع المكتب بشأن عملية إعداد الأمانة لخطة العمل لعام ١٩٩٧. كما عـُقدت مشاورات غير رسمية بشأن القضايا المالية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبشأن تقرير التقييم لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والاستراتيجية الإعلامية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتنسيق المالية والحسابات. وقد عقد الفريق العامل المخصص للنظام الداخلي ثلاثة اجتماعات، في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه و ٢٩ آب/أغسطس. والتقى أعضاء البرنامج في مشاورات غير رسمية بشأن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧. وبعد مناقشة هذا الموضوع، استعرض المكتب المقترحات المتعلقة بالزيارات الميدانية للمجلس في سنة ١٩٩٧. ونظر أيضا في جدول أعمال الدورة وقدم عددا من المقترحات بشأن خطة العمل، قدمت إلى جلسة الإعلام غير الرسمية السابقة على الدورة، المعقودة في ٢٦ آب/أغسطس.

٥ - ورحـّب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمشتركين وقال إنه يتطلع إلى دورة مفيدة ومنتجة. واسترعى الانتباه إلى البنود التي ستـُناقش في إطار الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعا

المشتركين إلى حضور جلسة الإعلام غير الرسمية بشأن عملية إدارة التغيير الداخلي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي عملية ستكون لها آثار كبيرة على المقترحات التي سينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧. وأثنى على أعضاء المجلس الذين قاموا بالعمل في إعداد خطة العمل لعام ١٩٩٧، وقال إنها عملية ستُبسط أعمال المجلس. وفيما يتعلق بالموارد قال مدير البرنامج إن البرنامج يتوقع أن يواصل جميع المانحين التقليديين دفع مساهماتهم وزيادتها، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. وشكر حكومة إيطاليا على ما أعلنته من زيادة مساهمتها في عام ١٩٩٦ للموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عما تعهدت به أصلا، وهي زيادة تمثل ١٠ في المائة على تبرعات عام ١٩٩٥.

٦ - وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أنه اشترك مؤخرا في ندوة عالية المستوى بشأن التنمية الأفريقية، عُقدت في طوكيو، وفي الاجتماع السنوي لدول الشمال بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي عقد في هلسنكي. وفي حزيران/يونيه قام بزيارة رسمية إلى أرمينيا وأذربيجان وتركيا وجورجيا وسلوفاكيا، واشترك في الاجتماع الإقليمي للممثلين المقيمين من منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. ولاحظ أن ذلك الاجتماع هو آخر اجتماع في سلسلة الاجتماعات الإقليمية التي نوقشت فيها اتجاهات البرامج الجديدة للبرنامج. وقال إنه سُرَّ كثيرا لنوعية المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين وموظفيهم، وكذلك للطبيعة الفريدة لشبكة المكاتب القطرية، التي وصفها بأنها مورد لا غنى عنه. وأشار أيضا إلى مبلغ ٦١٧ مليون دولار الذي تعهد به المانحون في اجتماع الطاولة المستديرة من أجل رواندا في حزيران/يونيه، وإلى اشتراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مؤتمر الموئل الثاني، وافتتاح مكتب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سراييفو، ومساعدة البرنامج للبلدان التي تواجه كوارث طبيعية، وتوقيع اتفاق للتعاون في ٣٠ تموز/يوليه مع صندوق النقد الدولي، وإصدار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ في ١٧ تموز/يوليه، والاتفاق الأخير مع شركة هيوليت باكارد بشأن شبكة التنمية المستدامة في البرامج القطرية. وأكد أيضا أن البرنامج يمضي قدما في تنفيذ ولايته بشأن إزالة الفقر، منوها بالمبادرات المتخذة على المستوى القطري. وقال إنه سيتم توزيع مجموعة وثائق إعلامية عن إزالة الفقر على المجلس في دورته الحالية.

٧ - وعرضت أمينة المجلس التنفيذي الوثيقتين DP/1996/L.16 و Add.1، وقالت إن جميع الوثائق الرسمية قُدمت في المواعيد المحددة، وأن أوراق المؤتمر أعدت جميعا بلغات العمل الثلاث. وقالت إن الوثيقة DP/1996/CRP.16 مُعدَّة لاستخدام الوفود فيما يتعلق بالدورة غير الرسمية للبرنامج بشأن إدارة التغيير التي ستعقد في ١١ أيلول/سبتمبر. وذكرت أنه سيُعقد اجتماع إعلامي غير رسمي مع الممثلين القطريين لصنوق الأمم المتحدة للسكان من كمبوديا وهندوراس في ١٢ أيلول/سبتمبر.

٨ - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته العادية الثالثة، الذي يرد في الوثيقة DP/1996/L.16:

البند ١ - المسائل التنظيمية

البند ٢ - المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي والوثائق وأداء المجلس التنفيذي

البند ٣ - خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٤ - المسائل المتعلقة بدورات البرمجة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٥

البند ٥ - المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية (وتشمل متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢١/٩٦ بشأن مكتب خدمات الدعم التابع لمنظومة الأمم المتحدة وتقريرا عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات)

البند ٦ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٧ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٨ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ١٨/٩٥ و ٣٢/٩٥

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٩ - تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

البند ١٠ - تقرير عن زيارة ميدانية قام بها المجلس التنفيذي

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١١ - المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

البند ١٢ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ١٣ - التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية

البند ١٤ - مسائل أخرى

٩ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل، الواردة في الوثيقة DP/1995/L.16/Add.1، بصيغتها المعدلة شفويا.

١٠ - ويُذكر أن تقرير الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ (DP/1996/19) قد تم اعتماده في تلك الدورة في ١٧ أيار/مايو.

١١ - وعلّقت الوفود على الورقة الموزعة من الأمانة بشأن توزيع الموضوعات في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ ومواعيد دورات ١٩٩٧. وأشار بعض الوفود إلى الوقت الطويل الذي تحتاجه مناقشات أُطر التعاون القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وطلب أحد المتحدثين الالتزام بصرامة بنظام "عدم الاعتراض" في عام ١٩٩٧ نظرا للعدد الكبير من البرامج الذي سيُعرض على المجلس التنفيذي للموافقة. واقترح أحد الوفود أنه إذا ما أعرب خمسة بلدان أو أكثر كتابة عن رغبتهم في التحدث بشأن أحد أطر التعاون القطرية فينبغي أن تُعقد المناقشة خارج ساعات الاجتماعات العادية. وشدد أحد المتحدثين على ضرورة إتاحة الوثائق الضرورية في وقتها. وذكر أنه سيكون من الصعب وضع مواعيد نهائية قبل أسبوعين من اجتماعات المجلس للإعراب عن رغبة المتحدثين في

التدخل. واقترح متحدث آخر أنه ينبغي لدى وصول طلبات مكتوبة من خمسة من الوفود لمناقشة أحد أطر التعاون القطرية، تنبيه المكتب القطري المعني.

١٢ - وطلب أحد الوفود النظر في التقرير المطلوب بموجب القرار ٤٠/٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني مع التقرير بشأن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧. وأشارت أمينة المجلس إلى أن اقتراح إدماج التقريرين سيتم النظر فيه.

١٣ - ووافق المجلس التنفيذي على مواعيد دورات ١٩٩٧ مع مراعاة التعليقات التي أدلي بها. ولاحظ أحد الوفود أن عدد الدورات المعقودة سيتقرر في الدورة الأولى لعام ١٩٩٧، مع اعتماد النظام الداخلي للمجلس التنفيذي.

١٤ - ووافق المجلس التنفيذي على توزيع المواضيع للدورة العادية الأولى (١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

١٥ - وأشار نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، نيابة عن المديرة التنفيذية وموظفيها، إلى تقديره لأعضاء المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦. وقال إن الصندوق أخذ في اعتباره وسائل تحسين عمله. وتقدم بالشكر أيضا لأعضاء المكتب ولأمانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقال إنه يتطلع إلى استمرار التعاون بين الصندوق والمجلس.

١٦ - وقدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شكره إلى المجلس التنفيذي على ما أبداه من جدية ومهنية وعلى ما حققه من إنجازات خلال عام ١٩٩٦. وأثنى أيضا على أعضاء المجلس المغادرين والجدد وبشكل خاص على الرئيس ونواب الرئيس لما أبدوه من التزام.

١٧ - وشكر ممثل كندا، وهو أحد نواب الرئيس، نيابة عن مجموعة غرب أوروبا ودول أخرى، الرئيسة وسائر أعضاء المكتب والأعضاء الآخرين في مجموعته، وكذلك مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والأمانة التنفيذية للمجلس وزملاءه الكنديين على ما قدموه من دعم طوال السنة.

١٨ - وتقدمت الرئيسة بالشكر إلى جميع الذين اشتركوا في أعمال المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦، ومنهم قيادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وموظفوهما، وجميع أعضاء المجلس التنفيذي والمكتب.

ثانيا - المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي والوثائق وأداء المجلس التنفيذي

١٩ - قدم ممثل اسبانيا مشروع التقرير النهائي للفريق العامل المعني بالوثائق (DP/1996/26) الصادر وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٦/٩٦. وأعرب عن الامتنان لموظفي أمانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، لإسهامهم القيّم في أعمال الفريق العامل. وقال إن الفريق العامل قد أخذ في اعتباره ملاحظات مختلف الوفود أثناء مناقشة البند في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦. وأضاف أن هدف الفريق العامل كان تحقيق التوزيع الموقوت للوثائق بجميع اللغات الرسمية دون أن يؤثر ذلك تأثيرا سيئا على حُسن سير أعمال المجلس التنفيذي. وقال إن مشروع المقرر الوارد في الوثيقة يعرض الخطوط التوجيهية بشأن طول الوثائق، وتوقيت تقديم الوثائق، وتوزيع النُسخ "الصفراء"، وإنه يجري النظر في أحكام تتعلق بتوزيع الوثائق الكترونيا في المستقبل.

٢٠ - وأثنى كثير من الوفود على تقرير الفريق العامل. وإن أبدى عدد منهم تحفظات بشأن بعض الأحكام الواردة في مشروع القرار. وأعرب عن وجهات نظر مختلفة بشأن النص على حق المجلس التنفيذي في رفض النظر في تقرير يتجاوز عددا معينا من الصفحات كما هو وارد في مرفق القرار. وطالب عدد من المتحدثين بمزيد من المرونة في النظر في الوثائق، بما يسمح للمجلس التنفيذي بأن يكون له الحق في النظر في وثيقة ما إذا كان هذا قراره حتى ولو تجاوزت الحد المقرر للصفحات. وأيّد عدد من الوفود تحديد الصفحات، بدون التقيد الصارم، إلا أن وفودا أخرى حثت بقوة على وجود قواعد ثابتة لطول الوثائق. واقترح بعض الوفود أن يُتاح للمجلس التنفيذي أن يطلب معلومات أكثر مما يرد في الوثائق إذا استدعى الأمر. واسترعى عدد من الوفود الانتباه إلى ضرورة تحسين نوعية الوثائق وصلتها بالمواضيع. واقترح أحد الوفود إيراد المعلومات الإحصائية في مرفقات للوثائق. وكان هناك تأييد عام للطول المقترح لملخص كل وثيقة.

٢١ - وأبدى بعض المتحدثين تشككهم إزاء ضرورة تقديم الوثائق إلى مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان قبل عشرة أسابيع من بداية أية دورة، بينما أيد متحدثون آخرون هذا الاقتراح، لأن ذلك يُمكنهم من العمل بكفاءة أكثر. وأيد عدد من الوفود التوزيع الالكتروني للوثائق باعتباره أكثر كفاءة من ناحية التكاليف. واقترح أحد الوفود أن يتم توزيع النُسخ المُسبَّقة للوثائق، المشار إليها في الفقرة ٦ من مشروع القرار، باللغة الانكليزية وليس باللغة الأصلية المقدمة بها، كما يرد في الوثيقة. وطلب وفد آخر أن يتلقى المراقبون الوثائق بشكل تلقائي بدون الحاجة إلى طلبها كتابة. واقترح أيضا أن يُذكر على الوثائق ما إذا كانت لاتخاذ إجراء من قبل المجلس أو للمعلومات. وسأل أحد الوفود المدير التنفيذي، مشيرا إلى صغر حجم وحدة التحرير التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عما إذا كان حجم الموارد المتاحة للأمانة مناسبا.

٢٢ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٤٥/٩٦ - الوثائق

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى ضرورة التقيد الصارم بالقرارات والقواعد التي تحدد ترتيبات اللغات بالنسبة لمختلف هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها، ولا سيما قراري الجمعية العامة ١١/٥٠ و ٢٠٦/٥٠؛

٢ - يُقرر تحديد عدد صفحات الوثائق التي تُقدم إلى المجلس التنفيذي على النحو الوارد في مرفق هذا المقرر؛

٣ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الحفاظ على جودة التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي والسعي إلى تحسينها، بجعلها أكثر إيجازا وتوجها عمليا وأن ينفذا، قدر الإمكان، العدد المحدد للصفحات الوارد في مرفق هذا المقرر؛

٤ - يُقرر أن:

(أ) يكون هناك موجز تنفيذي للتقارير التي تتجاوز خمس صفحات (باستثناء وثائق البرمجة القطرية)؛

(ب) تقدم المرفقات والجداول والوثائق الإحصائية المشابهة، قدر الإمكان، في إضافات للوثيقة الرئيسية؛

٥ - يُقرر أيضا عدم النظر في أي تقرير يتجاوز عدد الصفحات الوارد في مرفق هذا المقرر إلا على أساس استثنائي وإذا كانت هناك مبررات واجبة لتقديمه إلى المجلس التنفيذي؛

٦ - يطلب إلى مدير البرنامج والمديرة التنفيذية أن يضمنا تقديم الوثائق إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم قبل ١٠ أسابيع من بدء أي دورة، بغية الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة التي أقرتها الجمعية العامة، والتي أعيد تأكيدها مؤخرا في قرارها ٢٠٦/٥٠؛ وأن يقوما بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم بالتنسيق في جميع المسائل المتصلة بتقديم الوثائق وإصدارها، بما في ذلك التوزيع الالكتروني للوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي؛

٧ - يُقرر، على أساس مؤقت، أنه في الحالات التي لا يتم فيها إصدار تقرير ما بجميع اللغات قبل ستة أسابيع من بدء أي دورة، يجوز للأمانة في ذلك الحين أن تقوم بتوزيع نسخ مسبقة من هذا التقرير على أعضاء المجلس، بما في ذلك عن طريق الوسائل الالكترونية حيثما كان ذلك ممكنا، باللغة المقدم بها التقرير؛ وتتاح هذه الوثائق للمراقبين في نفس الوقت؛

٨ - يطلب إلى مدير البرنامج والمديرة التنفيذية بحث ما إذا كانت مستويات ملاك الموظفين الحالية في الأمانات كافيا للوفاء بالأحكام المعتمدة في هذا المقرر فيما يتعلق بطول الوثائق وتوزيعها في حينها؛

٩ - يطلب من جميع أعضاء المجلس التنفيذي الاقتصاد في طلب التقارير وورقات السياسة العامة والنظر في زيادة استخدام التقارير السنوية.

١٠ - يؤكد من جديد مبدأ توزيع جميع ورقات غرف الاجتماع بلغات العمل الثلاث في وقت واحد قبل بدء أي دورة أو أثناءها.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

مرفق

تحديد عدد صفحات التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - لا تتجاوز الوثائق المتعلقة بالسياسات العامة ١٥ صفحة؛

٢ - تأخذ أطر التعاون القطري شكلا موحدا ولا تتجاوز ٦-١٠ صفحات؛

٣ - لا تخضع التقارير المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية للعدد المحدد بـ ١٥ صفحة، غير أنها يجب أن تكون موجزة قدر الإمكان، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإيراد المرفقات الإحصائية والبيانات في إضافات للوثيقة الرئيسية بما يتفق مع الفقرة ٣ من هذا المقرر.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١ - لا تتجاوز الوثائق المتعلقة بالسياسات العامة ١٥ صفحة؛

٢ - لا تتجاوز البرامج القطرية الجديدة ما يتراوح من ٦ إلى ١٠ صفحات؛

٣ - لا تتجاوز الطلبات المتعلقة بالتمديدات و/أو الموارد الإضافية ما يتراوح من ٣ إلى ٥ صفحات؛

٤ - لا تخضع التقارير المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية للعدد المحدد بـ ١٥ صفحة، غير أنها يجب أن تكون موجزة قدر الإمكان، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإيراد المرفقات الإحصائية والبيانات في إضافات الوثيقة الرئيسية بما يتفق مع الفقرة ٣ من هذا المقرر.

النظام الداخلي

٢٣ - وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٩٦ قامت الرئيسة بعرض التقرير المرحلي بشأن التقدم المتحقق في الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالنظام الداخلي، الوارد في الوثيقة DP/1996/CRP.12. وقد عقد الفريق العامل برئاسة السيدة سيسيليا ريبونغ، الفلبين، نائبة رئيس المجلس التنفيذي، اجتماعات أيام ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه و ٢٩ آب/أغسطس، وأكمل القراءة الأولى لمشروع النظام الداخلي الذي أعدته الأمانة. وقال إنه سيُقدم نص من رئيس الفريق العامل إلى الاجتماع القادم الذي سيُعقد في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. كما سيتاح نص تجميعي للملاحظات التي تم تلقيها كتابة والتي ألقيت شفويا في الاجتماعات. ويُتوقَّع أن يُقدم المشروع النهائي للنظام الداخلي في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٢٤ - وأعرب أحد الوفود عن تحفظاته بشأن عقد اجتماعات الفريق العامل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ حيث يتعارض هذا الموعد مع عدد من اجتماعات هيئات الأمم المتحدة. ولاحظ أمين المجلس أنه تمشيا مع المواعيد النهائية لتقديم الوثائق في مواعيدها من أجل الترجمة إلى لغات العمل في الأمم المتحدة ولكي يمكن تقديم مشروع النظام الداخلي إلى الدورة العادية الأولى في عام ١٩٩٧، لا بد أن يُنهي الفريق العامل أعماله في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٢٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي بشأن التقدم المتحقق في أعمال الفريق العامل المعني بالنظام الداخلي (DP/1996/CRP.12).

ثالثا - خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

٢٦ - أشارت أمينة المجلس التنفيذي إلى أن المجلس قرر في قراره ٢٥/٩٦ المعتمد في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦، الأخذ بخطة عمل سنوية كأداة لتعزيز أساليب العمل. وسيجري في الدورة الحالية استعراض لإطار المسائل التي يمكن أن ينظر فيها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧. ولاحظت أمينة المجلس أنه تمت مناقشة مسودة أولية لهذا الإطار بين كبار المديرين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ثم وزعت الوثيقة في الاجتماع غير الرسمي السابق على دورة المجلس في ٢٦ آب/أغسطس، وأدخلت الملاحظات قدر الإمكان على النص الحالي الوارد في الوثيقة DP/1996/CRP.13. وبعد مناقشة الوثيقة في الدورة الحالية، وعلى أساس التوجيه الذي يُصدره المجلس، يؤمل في إعداد مسودة خطة عمل منقّحة لتقديمها لموافقة المجلس في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٢٧ - وعرضت الأمينة لمحة عامة عن تنظيم مسودة إطار العمل والجداول الواردة فيه. وقالت إن الجداول أعدت على أساس الخطط التنظيمية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وما تعتبره كل من المنظمتين أهدافها الرئيسية لعام ١٩٩٧، مع مراعاة المقررات الرئيسية الصادرة عن المجلس التنفيذي وما يتصل بها من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وانتهزت المنظمات الفرصة لتضم في وثيقة واحدة عددا من التقارير التي كانت تصدر من قبل تحت بنود مختلفة من جدول الأعمال أو بموجب إجراءات الإبلاغ، واقترحت، في حالة معينة، إعادة توقيتها. وبناء على طلب عدد من الوفود، أعيد تجميع التقارير تحت عنوانين هما "لاتخاذ إجراء" و "للمعلومات" وكذلك إلى بنود للنظر فيها في الدورة السنوية وبنود للنظر فيها في الدورات العادية. وأشارت أيضا إلى طبيعة التقارير والموعد النهائي لإعداد التقارير من قبل كل منظمة. وقالت إنه سيحل محل "الموعد المستهدف" الحالي في الجدول ٤ عنوان جديد هو "آخر موعد لتقديم التقارير". ويُحدد الموعد النهائي على أساس قاعدة الأسابيع الـ ٧-٩ لتقديم الوثائق. واقترح في مرفق الوثيقة جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٢٨ - وذكر مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن إعداد مسودة إطار المسائل التي تُعرض على المجلس قد استغرق كثيرا من التفكير والمشاورات. وأكد على أن الإدارة العليا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزمة بالتنفيذ الناجح للخطة. وقال إن المنظمة تُرحب بمبادرات المجلس التنفيذي في هيكلة أعماله حول المسائل ذات الأولوية المتفق عليها بشكل عام، وذلك لمساعدة البرنامج الإنمائي ودعمه في جهوده لضمان التنمية البشرية المستدامة وللنهوض بمناقشاته على مستويات السياسة العامة والمستويات الاستراتيجية، ولتفادي الإدارة على مستويات صغيرة. ثم قدم مساعد المدير عرضا عاما للمقترحات الواردة في الوثيقة DP/1996/CRP.13 وقال إنه سيكون من المفيد إعادة النظر في إعداد التقارير للمجلس لتكون أكثر إيجازا، وأكثر توجها نحو السياسة والاستراتيجية، ولتكون أداة أفضل لمساعدة المجلس في عملية اتخاذ القرارات.

٢٩ - وذكر نائب المدير التنفيذي (السياسات والإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن إطار خطة العمل سيضع القضايا ذات الأولوية في منظور المجلس التنفيذي. وأوضح كيف توصل الصندوق إلى هذا الإطار، كما فعل البرنامج الإنمائي. وقال إن الصندوق يولي أهمية كبرى لتطوير خطة العمل ويتطلع إلى تبادل الأفكار من أجل تلبية طلبات المجلس. وقال إنه عقد اجتماع تمهيدي لطرح الآراء، تم على أثره تجميع قائمة أولية بالقضايا ذات الأولوية ونوقشت في اجتماع لكبار المديرين. وفي اجتماع ثان جرى تنقيح المفاهيم ووضعها في مجالات موضوعية واستعراضها في إطار الأولويات التي حددها المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، والتي أقرها المجلس التنفيذي. وتم تجميع المفاهيم وفقا لخمسة مواضيع رئيسية، كما تبين الوثيقة، رغم أنها مترابطة ترابطا وثيقا. أما المواضيع الخمسة الواردة في الوثيقة فهي: أولويات البرنامج، وتنفيذ البرنامج، ودعم البرنامج، والموارد، والقضايا المالية وقضايا الميزانية. وأشار نائب المدير التنفيذي إلى أن إنجاز كل موضوع من الموضوعات يتوقف على الموافقة على خدمات الدعم البرنامجية والإدارية لفترة السنتين، التي سينظر فيها المجلس في سنة ١٩٩٧. ومن ثم فإن هذه المسألة هي مسألة ذات أولوية في سياق نظر المجلس في القضايا المالية وقضايا الميزانية.

٣٠ - وأعرب كثير من الوفود عن شكرهم للأمانة لوضعها مخططا للمسائل التي تتضمنها خطة العمل. ولاحظوا أن الخطة تهدف إلى تقوية أساليب عمل المجلس التنفيذي وإلى تقليل الإدارة على مستويات صغرى. وأورد المتحدثون ملاحظات عامة بشأن استخدام الخطة وملاحظات خاصة بشأن الجداول والموضوعات التي تتضمنها.

٣١ - ولاحظ كثير من المتكلمين أن خطة العمل بشكلها المقدمة به تتضمن عددا كبيرا من الموضوعات وتتطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عملا كثيرا من ناحية تحديد الأولويات بين الموضوعات التي تتضمنها للنظر فيها. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكد عدد من الوفود على أهمية إزالة الفقر باعتباره من الأهداف الكبرى للبرنامج. واقترح أحد المتحدثين بحث إزالة الفقر من الزوايا المنهجية والموضوعية والجغرافية. وأشار بعض المتحدثين إلى أهمية عام ١٩٩٧ باعتباره العام الأول للترتيبات البرنامجية الجديدة. وطلبوا بأن تتسم الخطة بالمرونة بحيث يمكن إضافة موضوعات أثناء السنة.

٣٢ - وطلب بعض الوفود إدارج الموضوعات التي طلبت الجمعية العامة أن ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ١٩٩٧، وهي الواردة في الفقرة ٥٤ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، وهي على وجه التحديد بناء القدرات، والتنسيق على المستويين الميداني والإقليمي، والموارد، باعتبارها موضوعات ذات أولوية في خطة العمل لعام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالموارد ينبغي مناقشة الأهداف واستراتيجية تمويل كل برنامج، خاصة في ضوء أحكام مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥.

٣٣ - وأكد بعض الوفود على أن الدورة السنوية للمجلس التنفيذي يمكن أن تركز على قضايا السياسة العامة حيث يوجد ممثلون للوفود من عواصمهم. أما عن الدورة السنوية فيجب أن يعمل المجلس على توازن المواضيع التي ينظر فيها وتحديد أولويتها. ورحّب بعض الوفود بإدراج البند الخاص بإدارة التغيير. كما أكد آخرون على الحاجة إلى أن يكون النظر في العدد الكبير من أطر التعاون القطري والبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان موزعا بين الدورات. وذكر أنه يمكن النظر أيضا في الصيغة المُعدّة للبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. واقترح أحد الوفود أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بإصدار تقارير مشتركة أو عقد جلسات عروض مشتركة حول مسائل مثل المساواة بين الجنسين في التنمية، والدعم لنظام المنسق المقيم، وتنمية القدرات.

٣٤ - وأبرز أحد الوفود الحاجة إلى أن ينعكس أثر أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النهاية على مستوى القاعدة الشعبية في البلدان النامية. وذكر أنه يجب دراسة نسبة الفائدة إلى التكاليف الإدارية لتدخلات البرنامج، والمساءلة أمام دافعي الضرائب والشعوب على مستوى القاعدة. وأكد ذلك الوفد على الحاجة إلى وجود استراتيجية للتعاون المتعدد الأطراف - الثنائي. وقال إنه ينبغي إتاحة التقرير السنوي، وهو نتاج مفيد لنشر مزيد من الفهم بين الجمهور وصانعي القرار على المستوى الحكومي، بكل اللغات في وقت يُمكّن الدول المانحة من الاستفادة منه. ومن المهم أن يشتمل التقرير على بيانات بشأن الدخل وأثر البرامج على مستوى القاعدة وقصص النجاح في أعمال البرنامج. وذُكِر أن الحاجة تدعو إلى مزيد من

النقاش للتقرير السنوي. كما يحتاج الأمر إلى مزيد من المعلومات بشأن المشاكل التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

٣٥ - واقترح أحد الوفود أن يشمل سجل البرنامج الرئيسي في التقرير السنوي لمدير البرنامج خمسة فصول: فصل لكل مجال من المجالات الأربعة التي يُركز عليها البرنامج وفصل يتناول قضايا الإدارة البرنامجية. ويمكن أن يتضمن التقرير عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات معلومات عن أنشطة البرنامج فيما يتعلق بالمبادرات الخاصة على مستوى منظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا. وطلب أحد الوفود أن يتضمن الجدول الذي يحوي التقارير الذي سينظر فيها في سنة ١٩٩٧ تقريرا عن التعاون فيما بين الأقاليم كما جاء في التقرير السنوي لعام ١٩٩٦.

٣٦ - وذكر وفد آخر أن عددا من الموضوعات الواردة في الوثائق باعتبارها "للمعلومات" يمكن أن تكون "لاتخاذ إجراء" مثل التقارير عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، وتنسيق الميزانيات والحسابات، وتقديرات الميزانية المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واقترح بعض الوفود إصدار تقرير المجلس إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره للعلم لا لاتخاذ إجراء، وعدم مناقشته بالتفصيل في المجلس التنفيذي، وإنما تجري مناقشته في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تضمين التقرير المتعلق بالدعم لنظام المنسق المقيم في التقرير السنوي للمدير. وطلب أحد الوفود إدراج معلومات بشأن متابعة قرار المجلس ٥٦/٩٥.

٣٧ - وأكد عدد من الوفود على ضرورة إعداد تقارير منفصلة بشأن موضوع التقييم، حتى ولو صدرت كإضافة للتقارير السنوية لمدير البرنامج أو المديرة التنفيذية للصندوق. ومن الخيارات الأخرى الممكنة عقد جلسات إعلامية دورية عن التقييمات الاستراتيجية. واقترح أحد المتحدثين أن تتضمن المناقشة بشأن إدارة التغيير موضوع تقليل حجم الموظفين. وطلب أحد الوفود تقريرا سنويا عن التقييمات والمساءلة بالإضافة إلى التقارير المخصصة والنشرات الخاصة بالإجراءات الإدارية المتخذة. وطلب أحد الوفود أن يُبدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملاحظات محددة، في التقرير السنوي بشأن التقييم والرقابة، عن الإجراءات المتخذة بشأن تقارير مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتقارير وتوصيات المحاسبة الداخلية/التحقيق. وذكر مدير البرنامج المعاون أن البرنامج سيُصدر تقريرا سنويا بشأن التقييم والمراقبة.

٣٨ - وتطرقت الملاحظات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحديد موضوع رئيسي للمناقشة في الجزء الخاص بالصندوق من الدورة السنوية لعـــام ١٩٩٧. ومن الموضوعات التي ذكرت باعتبارها ذات أهمية بالإضافة إلى الموضوعات الواردة في الإطار المقدم من الصندوق، موضوع زيادة التعاون بين بلدان الجنوب، والتركيز بشكل أكبر على تطوير القدرات. وذكر أحد الوفود أن من المهم تتبع المجالات البرنامجية الأساسية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في مقرره ١٥/٩٥ لدى عرض المسائل على المجلس.

٣٩ - وفي معرض مناقشة خطة العمل، أكد أحد الوفود على ضرورة أن يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنك الدولي والمصرف الإنمائي الآسيوي ومنظمة التجارة العالمية في مجال خلق فرص العمل.

٤٠ - وردا على أسئلة الوفود، قال مساعد مدير البرنامج إنه لن يتناول كل تعليق، ولكنه يعتبر المناقشة جزءا من الحوار المتواصل مع المجلس التنفيذي. وستكون هناك فرص أخرى قبل الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ لعقد مناقشات غير رسمية بشأن خطة العمل حتى يمكن تقديم خطة نهائية في أثناء الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، تتضمن التعليقات التي أبديت في الدورة الراهنة. وستورد إيضاحات بالنسبة للملاحظات التي لا ترد في الخطة. وأشار إلى الاتفاق العام والملاحظات الإيجابية التي أبديت بشأن الأولويات الواردة في خطة العمل. وقال إنه ستدخل مزيد من التحسينات على تنظيم الدورة السنوية. وسيعاد النظر في حجم العمل بقصد إدماج التقارير بعضها في بعض قدر الإمكان. ووافق على أنه ينبغي للمجلس أن يعمل بمرونة، وله أن يضيف بنودا جديدة سواء استجابة لاحتياجات البلدان المانحة أو تلبية لاحتياجات البرامج القطرية.

٤١ - ولاحظ نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن التركيز الأساسي لخطة عمل الصندوق لعام ١٩٩٧ هو الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، وذلك وفقا للأولويات الرئيسية الثلاث التي حددها المجلس التنفيذي. وقال إنه سيصدر تقرير شامل عن التقييم في عام ١٩٩٨، ولذلك لم يقترح الصندوق تقريرا عن التقييم في عام ١٩٩٧، ومن المخطط تضمين التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ١٩٩٧ أهم الاستنتاجات المتعلقة بالتقييم. ووافق على الحاجة إلى توخي المرونة إزاء خطة العمل، لكي تعكس المسائل البرنامجية الجديدة والمسائل التي تبرز. ووافق أيضا على أن يركز المجلس على المسائل الاستراتيجية أكثر من تركيزه على النواحي التشغيلية.

٤٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بإطار المسائل التي ستُناقش في عام ١٩٩٧ (DP/1996/CRP.13) والملاحظات التي أبديت بشأنه.

رابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٥

٤٣ - عرض مدير البرنامج المعاون تقرير البرنامج عن تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٥ (DP/1996/27)، بشأن تمويل مكافأة الاستقلال للبلدان المؤهلة لذلك. وأشار إلى أن إدراج أوكرانيا في الحاشية ١ جاء بطريق الخطأ وأنه يجب حذفها. وقال إن المجلس قرر منح العلاوة، في مقرره ٢٦/٩٥، إلى ١٥ بلدا مؤهلا، أضيف إليها بلد سادس عشر فيما بعد. وقد وزعت الشريحة الأولى من علاوة الاستقلال وهي ٤,٢ مليون دولار ويقترح المدير توزيع المبلغ المتبقي وهو ١٠,٣ مليون دولار، لأن توزيع المبلغ المتبقي سيضمن المساواة في المعاملة جريا على العادة في منح علاوة الاستقلال في الماضي، ويأخذ في الاعتبار مقررات المجلس بشأن منح موارد إضافية من الدورة الخامسة لبعض برامج البلدان على أساس استثنائي ولمرة واحدة.

٤٤ - وأعرب أحد الوفود عن امتنانه للتقرير، ولاحظ التعاون الممتاز بين حكومة بلده وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن الممثل المقيم في بلده تلقى تكريما وطنيا في عام ١٩٩٦. واقترح أن يناقش المجلس التنفيذي في دورة عادية في أوائل عام ١٩٩٧ موضوع مقر المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، مقترحا أن يكون مقره في جنيف أو فيينا، وبذلك يكون أقرب إلى البلدان التي يخدمها.

٤٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير البرنامج عن تنفيذ مقرره ٩٥/٢٦ (DP/1996/27).

خامسا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

٤٦ - افتتح مدير البرنامج المناقشة وأوضح المسائل الرئيسية التي ستجري مناقشتها، وهي: تنسيق عرض الميزانية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وتقديرات الميزانية المنقحة المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛ والاستعراض السنوي للوضع المالي، خاصة مسألة زيادة رصيد الموارد العامة؛ ومسائل الإدارة المتعلقة باحتياطي الإسكان الميداني. وعلاوة على ذلك عرض الإطار المقترح لتعزيز المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واشار أيضا إلى ورقة غرفة الاجتماعات (DP/1996/CRP.18) بشأن أنشطة مكتب دعم وخدمات منظومة الأمم المتحدة في دعم نظام المنسق المقيم، كما طلب المجلس التنفيذي في مقرره ٩٦/٢١. وأشار إلى أن الورقة تشتمل على وصف لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متابعة للمؤتمرات الدولية والمبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن ثقته بأن الموارد المحدودة التي أذن بها المجلس التنفيذي لإنشاء مكتب الدعم والخدمات مبررة تماما. وفي الختام طمأن المجلس بأن القضايا التي تناولها هي في غاية الأهمية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنها تلقى عناية على سبيل الأولوية.

الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٥

٤٧ - في ملاحظاته الافتتاحية بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية، تطرق مدير البرنامج إلى موضوع زيادة رصيد الموارد العامة، التي نتجت من أداء أقل من المتوقع للبرنامج الرئيسي. وأضاف أن العوامل التي أدت إلى ذلك والخطوات المتخذة لتحسين الحالة يرد وصفها بالتفصيل في ورقة غرفة الاجتماعات DP/1996/CRP.19. وأكد على أن حالة الأداء ليست عامة، لأن قصور الأداء يعود في معظمه إلى ١٦ بلدا. وقال إنه مما أدى إلى إبطاء أداء البرنامج ما حدث من نقص في موارد دورة البرمجة الخامسة بالإضافة إلى تأخير لمدة عام في الموافقة على ترتيبات البرمجة الخلف. ومن العوامل الأخرى ما يقتضيه الأمر من تعديلات لتنفيذ النهج البرنامجي، وزيادة التنفيذ الوطني، والحاجة إلى إعادة توجيه أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتركز على البرامج ذات الأولوية والبرامج الطارئة والحالات الخاصة.

٤٨ - وذكر أن الإدارة قد اتخذت إجراءات للإسراع بأداء البرنامج، ومن ثم تقليل رصيد الموارد العامة على مدى السنوات الثلاث القادمة. وشملت هذه الإجراءات الاقتراض والبرمجة المسبقة في إطار الهدف الجديد لنظام تخصيص الموارد من الأرقام الأساسية لتأمين المستوى اللازم من البناء البرنامجي؛ والبعثات

البرنامجية الخاصة، والتدريب والدعم الفني في المجالات ذات التركيز؛ ومزيد من المرونة واللامركزية وتبسيط الإجراءات. ويعزز تلك الجهود عملية إدارة التغيير الجارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٩ - وأوضح أيضا أن تلك التدابير قد اتخذت على أساس الافتراض بأن التبرعات للبرامج الأساسية ستكون ثلاثة بلايين دولارات على الأقل على مدى الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. على أنه إذا لم يتحقق ذلك المستوى من التبرعات، فإن الإسراع في أداء البرامج لن يؤدي إلى استيعاب الرصيد المتبقي من الموارد فقط، ولكنه قد يقتضي من البرنامج أن يستخدم احتياطيه التشغيلي وأن يُنقص من المستوى البرنامجي، ومن شأن ذلك أن يُعطل التقدم في الأنشطة المخططة والجارية.

٥٠ - وأكد مدير البرنامج على المأزق الدائم الذي يواجهه البرنامج بالنسبة للموارد، حيث أن عليه أن يخطط ويُبرمج أنشطة المشاريع على مدى عدة سنوات على أساس نظام من التبرعات السنوية، ولكنه قدم تأكيدات شخصية بأنه سيواصل إيلاء اهتمام كامل لمسألة تقليل رصيد الموارد عن طريق تحسين الأداء، بدون التضحية بنوعية البرامج أو التركيز. وحث المجلس التنفيذي على تجديد التزامه بتأمين مستوى مناسب من الموارد الأساسية للبرنامج لتمكينه من التخطيط على أساس أهداف يُعتمد عليها في التبرعات.

٥١ - وبعد الملاحظات التمهيدية لمدير البرنامج، قدم مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب المالية والإدارة تقرير مدير البرنامج عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٥ (DP/1996/28 و Add.1 و Add.2 و Add.4).

٥٢ - وفيما يتعلق بالحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذكر مساعد المدير أن مجموع الإيرادات التي تلقاها البرنامج في عام ١٩٩٥ من جميع المصادر قد نقص بمبلغ ١٧,٧ مليون دولار عن العام السابق، بما في ذلك التبرعات التي نقصت بنسبة ٣ في المائة. ونقص الإنفاق الكلي لعام ١٩٩٥ أيضا نتيجة لانخفاض مستوى أداء البرنامج عن المتوقع رغم الزيادة في الإنفاق على تقاسم النفقات. وأشار إلى أنه بالنظر إلى زيادة الدخل عن الإنفاق، أضيف مبلغ كبير إلى رصيد الموارد العامة. وأشار إلى التدابير التي اتخذها مدير البرنامج للإسراع في أداء البرنامج وتقليل رصيد الموارد الجاري.

٥٣ - وحث مساعد مدير البرنامج أعضاء المجلس التنفيذي على النظر في الحالة المالية للبرنامج في إطار الواقع التشغيلي للمنظمة واحتمالات الموارد. وأشار إلى اقتراح مدير البرنامج الاحتفاظ بالمستوى الحالي للاحتياطي التشغيلي بدلا من إنقاصه وفقا للصيغة المعتمدة. وأكد على أن الهدف الأساسي للاحتياطي التشغيلي هو ضمان الكفاءة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالة أي قصور غير متوقع في الموارد، أو عدم انتظام التدفق النقدي، أو أي طوارئ أخرى، ومن ثم عدم الالتزام بمصروفات مقابلها.

٥٤ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء ارتفاع مستوى رصيد الموارد العامة في عام ١٩٩٥ وكذلك إزاء معدل عدم الأداء، وهذا معناه أن البلدان التي لديها برامج لم تتلق المساعدة التي تحتاجها. وبصرف النظر عن ارتفاع رصيد الموارد العامة، حذر عدد من الوفود من التضحية بنوعية البرامج من أجل الإسراع في الأداء.

٥٥ - وأعرب كثير من المتحدثين عن قلقهم إزاء نقص التبرعات، ولاحظوا أن مستوى التبرعات المعلن للفترة البرنامجية ١٩٩٧-١٩٩٩، وهو ٣,٣ بليون دولار، قد لا يمكن تحقيقه. وأشار أحد الوفود إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تنبأ بنقص في التبرعات إلى ٣ بليون دولار للأغراض البرنامجية، وذكر أن مساهمة حكومته في المستقبل للبرنامج قد تنقص نتيجة للتغيرات في سياستها الخارجية بشكل عام. وحذر عدد من الوفود من استخدام ٣,٣ بليون دولار، كنقطة انطلاق في تخطيط البرنامج الاستراتيجي لأن هذا الهدف ربما يكون طموحا أكثر من اللازم. وحث عدد من الوفود على الإبقاء على مستوى التبرعات للصناديق الأساسية للبرنامج، أو زيادتها، من أجل الوصول إلى الهدف المتفق عليه وتمكين البرنامج من تنفيذ سياسته التشغيلية الجديدة والانتقال بيسر إلى الدورة البرنامجية الجديدة، خاصة وأن البرنامج قد أنقص من مستوى توقعاته للتبرعات للموارد الأساسية بما هو أدنى من الهدف المقرر.

٥٦ - وتحدث أحد الوفود باسمه وباسم وفد آخر، مشيرا إلى مشروع المقرر بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٥، فأعرب عن شكه في أن يكون من الكفاءة إيراد رسالتين متناقضتين في قرار واحد بشأن المستوى العام للموارد الأساسية والزيادة في رصيد الموارد العامة.

٥٧ - وساق مساعد المدير عددا من الاحصاءات، تعليقا على مداخلات الوفود، بشأن إسقاطات الموارد للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، مشيرا إلى زيادة متوقعة في تقلص قاعدة الموارد الأساسية. وتحدث مساعد المدير ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية، الذي دعي للتعليق على المسائل البرنامجية ومسائل أداء البرنامج، فقال إن التوقعات الأولية لمستويات الأداء ينبغي أن تُنقص من التقدير الأصلي وهو ٥٦٠ مليون دولار إلى حد أقصى يبلغ ٥٠٠ مليون دولار لعام ١٩٩٦. وطلب مدير البرنامج من الوفود ألا يبالغوا في تقدير المشكلة، معربا عن الأمل في أن تُسفر الإجراءات المتخذة عن تماسك أقوى للبرنامج.

٥٨ - وسأل أحد الوفود عما إذا كان وقف العمل بالصيغة المستخدمة في حساب الاحتياطي التشغيلي سيعود بالفائدة على المنظمة. وذكر مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب المالية والإدارة، أنه في ضوء إسقاطات الدخل لأغراض التخطيط بمبلغ ١ بليون دولار من التبرعات الأساسية لعام ١٩٩٦، ينبغي الإبقاء على مستوى الاحتياطي عند النسبة المقررة وهي ٢٠ في المائة، حتى ولو لم يتحقق المبلغ المستهدف. وردا على سؤال من أحد الوفود إزاء زيادة الإنفاق الإداري من الميزانية عن العام الماضي، قال إن الإنفاق الإداري من الميزانية في السنة الثانية يكون عادة أعلى من السنة الأولى من فترة السنتين. ومع ذلك فقد كانت هذه النفقات في حدود بنود الميزانية المعتمدة لفترة السنتين ومن ثم لا تمثل أي زيادة في النفقات الإدارية.

٥٩ - وأبديت بعض المخاوف إزاء الزيادة في استخدام أسلوب الصندوق الائتماني وأثره على مستوى التبرعات للبرنامج الأساسي. وردا على سؤال من أحد الوفود وافق مساعد المدير على القيام بدراسة لطرائق التمويل للجزء غير الأساسي، وخاصة الصناديق الائتمانية، وتقييم أثرها على التبرعات للبرنامج الأساسي. وحث بعض الوفود البلدان المانحة على تقديم تبرعات موحدة للصندوق الأساسي للبرنامج الإنمائي بدلا من المساهمة بتمويل للمشروعات غير الأساسية عن طريق استخدام أسلوب الصناديق الائتمانية.

٦٠ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى اقتراح مدير البرنامج بتعديل النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج فيما يتصل بتعبئة الموارد من المصادر غير الحكومية والمنح الرأسمالية الصغيرة. وأبدى عدد من الوفود تأييدهم للتعديلات المقترحة، ذاكرين أنها تمثل خطوة إيجابية نحو زيادة استخدام القدرات الوطنية في برامج ومشروعات البرنامج، كما أنها تمثل طرائق جديدة في مصادر التمويل غير التقليدية. وحث بعض الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستمرار في جهوده لتعبئة الموارد، خاصة عن طريق المانحين الجدد ومصادر التمويل غير التقليدية. وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأن التغيير في النظام المالي والقواعد المالية يمكن النظر إليه في إطار أوسع للسياسة العامة يمكن للمجلس التنفيذي أن ينظر فيه في دورة مقبلة. وأعرب مساعد مدير البرنامج عن موافقته على البيان الذي ألقاه الوفد، ولكنه أشار إلى أنه بالنسبة للمنح الرأسمالية الصغيرة، فإن المجلس قد وافق من قبل على السياسة المتعلقة بها، وأن ما يسعى إليه البرنامج الآن هو زيادة المنح. أما عن التبرعات من مصادر غير حكومية، فذكر أن مدير البرنامج يقترح القيام باستعراض بأثر رجعي من أجل الإسراع في الموافقة على عدة برامج.

٦١ - وأكد مدير البرنامج أن التعديلات المقترحة تستهدف جعل ممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متسقة مع ما تتبعه مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى التي لم تضع حدودا على مستوى التبرعات التي يمكن أن تتلقاها من القطاع الخاص وغيره من المصادر غير الحكومية. وعلّق مدير البرنامج أيضا على استراتيجية البرنامج لتعبئة الموارد من المانحين الجدد فأعرب عن تقديره للمانحين في تلك الفئة.

٦٢ - ووافق المجلس التنفيذي على المقررين التاليين:

٩٦/٤٤ - الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - يُعرب عن قلقه العميق إزاء تخفيض التبرعات المقدمة للموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويطلب إلى المانحين أن يزيدوا من تبرعاتهم في ضوء الأرقام التخطيطية التقديرية للاشتراكات التي اعتمدها المجلس التنفيذي، ويُشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة العمل بنشاط من أجل كفالة مستوى من الموارد الأساسية يمكن التنبؤ به بشكل أكبر؛

٢ - يحيط علما مع القلق بالتراكم في رصيد الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يحيط علما أيضا بالتدابير التي اتخذها مدير البرنامج لمعالجة هذه المسألة ويحث مدير البرنامج على مواصلة الجهود المبذولة لتحسين إنجاز البرامج، مع مراعاة أهمية الحفاظ على جودة البرمجة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحسين هذه البرمجة؛

٤ - يقرر أن يواصل تطبيق الصيغة المتفق عليها لتحديد مستوى الاحتياطي التشغيلي؛

٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يُقدم بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ استعراضا شاملا لكامل طريقة إدارة الموارد غير الأساسية المقدمة من البلدان المانحة من حيث علاقتها بإدارتها المالية، بما في ذلك أثر تكلفتها على الموارد الأساسية، ويطلب أيضا إلى مدير البرنامج، في هذا السياق، أن يواصل جهوده لضمان توافق جميع الموارد غير الأساسية مع ولاية ومجالات تركيز المنظمة من الناحية الفنية، كما هو مُبين في المقرر ١٤/٩٤، وأن يحدد دور المجلس التنفيذي في هذه العملية.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٣٩/٩٦ - النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ أن مدير البرنامج عازم على توسيع قاعدة الموارد للأنشطة القابلة للبرمجة من خلال زيادة الجهود الرامية إلى التماس الموارد المالية من مصادر غير حكومية، مع مراعاة الطابع الحيادي واللاسياسي لتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢ - يعتمد تغييرات النظام المالي كما هي مقترحة في الفقرة ٨ من الإضافة ٤ لتقرير مدير البرنامج عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٥ (DP/1996/28/Add.4)؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج إحاطة المجلس التنفيذي علما بانتظام بحالة مبادرة حشد الموارد من المصادر غير الحكومية، وعرض السياسة التفصيلية التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المسألة في سياق مناقشة استراتيجية تمويل البرامج؛

٤ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن ينفذ هذه المبادرة وفقا لإطار التنمية البشرية المستدامة الوارد في المقرر ١٤/٩٤، وبما يتفق مع أولويات التنمية الوطنية؛

٥ - يعتمد تغييرات البند ٢-٢ ميم '١' من بنود النظام المالي، كما هو مقترح في الفقرة ١٢ في الإضافة ٤ لتقرير مدير البرنامج عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٥ (DP/1996/28/Add.4).

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

احتياطي الإيواء الميداني

٦٣ - أشار مدير البرنامج في ملاحظاته الافتتاحية إلى الاجتماعات غير الرسمية التي عقدها المجلس التنفيذي والتي قدم فيها مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية، عرضا شاملا للمشاكل

الخطيرة التي تعرض لها احتياطي الإيواء الميداني والإجراءات التي اتخذتها الإدارة لتصحيح الوضع، ورد فيها على الأسئلة التي وجهها أعضاء المجلس حول هذا الموضوع.

٦٤ - وطمأن مدير البرنامج أعضاء مجلس الإدارة بأنه قد بُذلت جهود غير عادية لتحديد المشاكل والتعامل معها وأن البرنامج يُسيطر على الموقف تماما. واعترف بالآثار الخطيرة التي تترتب على ما حدث من انهيار الضوابط الداخلية وإشراف الإدارة، وأعرب عن رضاه لأن كل الإجراءات التصحيحية المطلوبة قد اتخذت ويستمر اتخاذها لإصلاح المشاكل المتعلقة بالضوابط. وأكد للمجلس أن هذه كانت حادثة منعزلة.

٦٥ - وأشار مدير البرنامج أيضا إلى أنه يجري التحقيق في موضوع المساءلة، وسينتهي التحقيق قبل نهاية عام ١٩٩٦، متضمنا ما اتخذته الإدارة من إجراءات. وقال إنه قد تكونت لجنة استشارية خاصة لاستعراض نتائج التحقيق وتقديم توصيات فيما يتعلق بمسؤولية أي موظف.

٦٦ - وقدم مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية تقرير مدير البرنامج عن احتياطي الإيواء الميداني (DP/1996/28/Add.3) وذكر أن رصيد الاحتياطي أعلى من المستوى المرخص به بكثير. وأشار إلى الإيضاحات التي قدمها في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ بشأن ما اتخذته الإدارة من إجراءات لتحسين إدارة الاحتياطي وللتعامل مع الرصيد الزائد. وقال إنه تم أثناء الاستعراض، وبالتشاور مع مجلس مراجعة الحسابات، التعرف على عدد من نقاط الضعف الخطيرة في الإدارة وانهيار الضوابط الداخلية. وأضاف أنه يجري تنفيذ استراتيجية ذات أربع مراحل لعلاج الحالة، وتتضمن هذه الاستراتيجية: أولا، زيادة الضوابط الإدارية والمالية لضمان أن تظل هذه الحالة حالة معزولة؛ وثانيا، عملية تدقيق للموجودات؛ وثالثا، عرض أكثر شفافية لأنشطة الاحتياطي عن طريق مراجعة طريقة تناول بياناته المالية لعام ١٩٩٥ على أساس الإجمالي وليس على أساس الصافي؛ وأخيرا، التحقيق في أنشطة الاحتياطي الذي قامت به شعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الإدارية، والذي تضمن استعراضا للأفعال التي قام بها الموظفون والأطراف المتعاقدة. وستقدم نتائج استعراض الشُعبة إلى لجنة استشارية خاصة أنشئت لتقديم توصيات بشأن نواحي المساءلة.

٦٧ - وأعرب مساعد مدير البرنامج عن الأسف لطبيعة المعلومات التي قدمت إلى المجلس التنفيذي، ولكنه أكد للمجلس وتعهد بأن يصل إلى نتيجة حاسمة في هذا الموضوع وأن يطرق كل سبل العمل الممكنة في هذا السبيل. وطلب من المجلس التنفيذي أن يعتمد المقترحات الواردة في تقريره ليتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مواصلة حل هذه المسألة والعودة إلى المجلس في دورته العادية الأولي لعام ١٩٩٧ باقتراح كامل بشأن الأنشطة المقبلة لاحتياطي الإيواء الميداني.

٦٨ - وقام مساعد مدير البرنامج بتقديم مدير مراجعة الحسابات الخارجية بالمملكة المتحدة، ممثلا لمجلس مراجعة الحسابات التابع للأمم المتحدة، الذي دعـُي لحضور جلسات المجلس أثناء مناقشة هذا البند بناء على طلب أعضاء المجلس. وأشار أيضا إلى النسخة المسبقة لتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، التي وزعت على أعضاء المجلس التنفيذي والتي أشارت إلى موضوع احتياطي الإيواء الميداني.

٦٩ - وأثنى عدد من الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإيضاحات المباشرة والصريحة والشفافة للمشكلة وأعربوا عن تقديرهم لمدير البرنامج ومساعد المدير. وأعرب عدد من الوفود عن قلقهم إزاء الانهيار الخطير للضوابط الداخلية والإشراف على الموظفين، وأعربوا عن أملهم في مواجهة هذه المشكلة في إطار مشروع إدارة التغيير. وأبدى بعض الوفود تأييدهم لمقترحات المدير الواردة في تقريره، خاصة فيما يتعلق بإعادة النظر في معالجة مراجعة حسابات احتياطي الإيواء الميداني، بما يتيح فصل المرافق المشتركة عن الإسكان في البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووافق الوفود على العودة مرة أخرى للموضوع في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧. وأشار أحد الوفود إلى أنه، وإن كان يُدرك الحاجة لقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتشييد مرافق في ظروف صعبة، فإن أعمال التشييد يجب أن تتم في الحالات النادرة والاستثنائية فقط. ووزع وفد آخر مشروع مقرر.

٧٠ - وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء إدارة الاحتياطي أثناء السنوات الثلاث السابقة، وتساءل عما إذا كان من الممكن الانتهاء من تلك المشاكل في وقت أبكر وما إذا كان المجلس التنفيذي ينبغي أن يقوم بدور أكبر في الإشراف إذا لم تتصرف إدارة البرنامج بطريقة بنّاءة ولائقة. وأشار مساعد المدير إلى أنه قد تم شرح الظروف بكثير من التفصيل أثناء عرض المسألة في الدورة غير الرسمية كما أشير إلى ذلك بشكل موجز في الوثيقة DP/1996/CRP.15 وأنه تم اتخاذ الإجراء اللازم بمجرد تحديد المشاكل بوضوح. وذكر أن المقترحات بإعادة النظر في معاملة مراجعة الحسابات يُقصد منه توفير مزيد من الوضوح في بنود الدخل والإنفاق للاحتياطي.

٧١ - وأشار أحد الوفود إلى أن تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانو الأول/ديسمبر ١٩٩٣ تضمن توصيات بشأن تحسين استعراض وتسجيل الالتزامات وتعريف الالتزامات غير المصفاة؛ وأشار أيضا إلى أن مشروع تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانو الأول/ديسمبر ١٩٩٥ يُشير إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يُكمل إجراءاته بشأن تحسين الضوابط الداخلية، والإبلاغ من المكاتب القطرية، واستعراض وقيد الالتزامات غير المصفاة على وجه الخصوص والالتزامات بشكل عام.

٧٢ - وردا على سؤال، أشار مدير مراجعة الحسابات الخارجية، وهو ممثل لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، إلى أن التحقيقات في زيادة الإنفاق على العقود لا تزال جارية. إلا أن السجلات المتاحة لمراجعي الحسابات لا تُعطي تفسيرا واضحا لطبيعة زيادة الإنفاق. وربما كان أحد التفاسير هو أن المنهدس المعماري لاحتياجات التشييد قدر الاحتياجات بأقل مما هي. وفيما يتعلق بمسألة سياسة البرنامج الإنمائي في التصرف في الممتلكات، ذكر مدير البرنامج أن البرنامج لا يعتزم الإبقاء على الممتلكات التي تزيد عن حاجاته الضرورية. وأعلن مساعد مدير البرنامج أيضا رضاه عن المقترحات المقدمة من البرنامج بشأن معالجة حسابات الاحتياطي.

٧٣ - وأشار مدير مراجعة الحسابات الخارجية إلى أن نواحي القلق العامة التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات بشأن إدارة الاحتياطي تتصل أساسا بالخروج على المستوى المصرح به من قبل المجلس التنفيذي، ومستوى المدفوعات الزائدة المحتملة، والفجوات الكبيرة في عمليات التصديق والموافقة وقيد الالتزامات والتعاقد. ورحب المدير في هذا الصدد بالإجراءات التصحيحية العاجلة التي اتخذها البرنامج بمجرد صدور علامات الإنذار. وأعرب عن سروره أيضا بالتحقيق الذي بدأته شُعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الإدارية وبالتغييرات التي أدخلت في عمليات المدفوعات والاختيار، وقيد الالتزامات، والسعي إلى الحصول على موافقة لجنة العقود بأثر رجعي.

٧٤ - وأعرب أحد الوفود عن القلق لعدم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، التي تتصل بمعالجة الضعف في الضوابط الداخلية وفي إعداد التقارير المالية.

٧٥ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٩٦/٤٠ - الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/1996/28/Add.3 والمعلومات الإضافية التي قدمها مدير البرنامج ومجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة إلى المجلس التنفيذي فضلا عن الطريقة الشفافة والمباشرة التي تم بها تقديم المعلومات المتعلقة باحتياطي الإيواء الميداني؛

٢ - يلاحظ مع بالغ القلق انعدام الإشراف والرقابة الإداريين فيما يتعلق بالتطبيق الصحيح للنظم والقواعد المالية والإشراف على الموظفين والأطراف المتعاقدة الذين أسهموا في إثارة المشاكل المطروحة في الوثيقة DP/1996/28/Add.3، فيما يتعلق باحتياطي الإيواء الميداني؛

٣ - يرحب في هذا الصدد بالتحقيقات والاستعراضات والإجراءات التي بادر بها حتى الآن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الرقابة المالية والإدارية لاحتياطي الإيواء الميداني؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان التقيد بكامل النظم والقواعد المالية؛

٥ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يعالج أي مشاكل هيكلية أو نظامية تتعلق بالرقابة المالية والإشراف الإداري ظهرت كجزء من التحقيق في إدارة احتياطي الإيواء الميداني، وذلك في أقرب وقت ممكن لضمان أن تظل هذه المشاكل معزولة؛

٦ - يحث مدير البرنامج على إنجاز التحقيق في إدارة احتياطي الإيواء الميداني في أقرب وقت ممكن؛

٧ - يُقر المعالجة المحاسبية المنقحة لاحتياطي الإيواء الميداني ويلاحظ مع القلق أن الالتزامات والنفقات الزائدة ستبلغ ٦٢,٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛

٨ - يوافق على الاقتراح المقدم من مدير البرنامج بأن تشمل الأنشطة التي سيضطلع بها في إطار احتياطي الإيواء الميداني في المستقبل أماكن السكن فقط وأن تعالج أماكن المكاتب بصورة مستقلة، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز شفافية الأنشطة التي يغطيها احتياطي الإيواء الميداني والأنشطة المتعلقة بأماكن المكاتب؛

٩ - يؤكد من جديد، في سياق أماكن السكن، المبدأ القائل بأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كلما أمكن، أن يتصرف في الوحدات السكنية التي يملكها أو يديرها في إطار الملكية الحكومية وأن يتم الوفاء بأي احتياجات سكنية في المستقبل مع حكومة البلد المضيف؛

١٠ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقوم، بالتعاون مع الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وفي سياق تنفيذ الفقرة ٤٤ من قرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠ بشأن أماكن العمل الموحدة، بتناول مسألة الاشتراكات المستحقة والتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن كيفية معالجتها، فضلا عن تقاسم التكاليف، والدفع والملكية فيما يتعلق بالمنشآت في المستقبل؛

١١ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٧٦ - وأعرب وفد مراقب عن تأييده للمقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي حول هذا الموضوع، وقال إن من رأيه أن جميع المبادرات المتخذة بالنسبة لاحتياطي الإيواء الميداني يجب أن تتم بالتنسيق الوثيق سواء على المستوى القطري أو على مستوى المقر، مع اشتراك المنسق المقيم. وقال إن المشكلة التي نواجهها في هذه الحالة سوف تؤدي، ما لم تُعالج على النحو السليم، إلى الإساءة إلى مصداقية مقترحات الإصلاح فيما يتصل بمنظمات الأمم المتحدة وفائدتها.

٧٧ - وردا على ذلك أعرب مدير البرنامج عن أسفه إزاء هذا الأمر، وقال إنه يُقدر ما توصل إليه مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة من أن الاستجابة جاءت سريعة وسليمة بمجرد وصول المعلومات عن هذه الحالة. وطمأن المجلس إلى أن الإجراء اللازم سيُتخذ من جانبه بمجرد اكتمال تقرير شُعبة مراجعة

الحسابات والمراجعة الإدارية، في نهاية عام ١٩٩٦. وبعد ذلك أعرب عن تقديره لمساعد المدير، مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية، والفريق العامل معه، لما صدر عنهم من مبادرات وإجراءات تصحيحية.

التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

٧٨ - قدم مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1996/29)، فقال إن تقديرات الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تنطوي على زيادة طفيفة بمبلغ ٢,٣ مليون دولار، أو ٠,٤ في المائة. وذكر أن التسوية الصافية تشمل تخفيضا في النفقات يبلغ ٠,١ مليون دولار، يعود أساسا إلى تغير أسعار الصرف، وكذلك تقديرات منقحة للتضخم والعوامل الأخرى الداخلة في التكلفة، وزيادة تبلغ ٢,٤ مليون دولار تتصل باقتراح إنشاء مكتب قطري في جمهورية البوسنة والهرسك. وذكر مساعد المدير بخصوص تقليل الوظائف فيما يتعلق باستراتيجية الميزانية لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ أن المنظمة لا تزال تعتقد أنها اتخذت القرار الصحيح. وذكر أن أثر ذلك على الطاقة التنظيمية سيظل موضع استعراض في ضوء عملية التغيير الراهنة. ثم تطرق إلى المسائل المتعلقة بصيغة ملاك موظفي برنامج متطوعي الأمم المتحدة، والاحتياطي المخصص لإنهاء الخدمة والتدابير الانتقالية، وإعادة تصنيف الوظائف في الفترات التي تمضي بين تقديم الميزانيات، ومكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة.

٧٩ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقترح زيادة في تقديرات الميزانية لعام ١٩٩٦-١٩٩٧. وتساءل الوفد عما إذا كان لدى البرنامج خطط للطوارئ في حالة انخفاض الدخل عن المتوقع. وذكر مساعد المدير أن البرنامج ليس لديه خطط للطوارئ.

٨٠ - وأعرب أحد الوفود عن القلق لأن بعض المناطق متخلفة كثيرا عن الوفاء بالأهداف المحددة لتبرعات البلدان المضيفة لمصاريف المكاتب المحلية. وأعرب هذا الوفد أيضا عن قلقه من أن البلدان المضيفة في مناطق معينة لا يتوقع منها إلا الإسهام بنسبة بسيطة في تكاليف المكاتب المحلية.

٨١ - ولاحظ بعض الوفود البيئة الحالية التي تنعكس في ضيق الموارد للتنمية المتعددة الأطراف، وأيدوا موقف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن الاحتياجات الإضافية المتعلقة بإنشاء مكتب قطري في جمهورية البوسنة والهرسك في الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ يجب استيعابها ضمن الموارد الراهنة المخصصة في الميزانية. وذكر مساعد المدير أنه ينبغي أن يُراعى في هذا السياق أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد نفذ ثلاث استراتيجيات متتابعة لتخفيض الميزانية، وأن البرنامج يواصل العمل على تعظيم الموارد التي تُتاح للأغراض البرنامجية.

٨٢ - وأعرب كثير من الوفود عن تأييدهم لإنشاء مكتب قطري في جمهورية البوسنة والهرسك، وطلب أحد الوفود، مع تأييده لإنشاء المكتب، ألا يُنقص ذلك من الموارد المتاحة للمنطقة.

٨٣ - ولاحظ أحد الوفود أن منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة لا يوجد بها نواب للممثلين المقيمين إلا في ثمانية بلدان من مجموع ٣٠ بلدا، وطلب أن تـُعالج هذه المسألة في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٨٤ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لموقف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن ضرورة إعادة تقييم صيغة الموظفين المطبقة على برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٨٥ - وأعرب كثير من الوفود عن تأييدهم بشكل عام للمقترحات المتعلقة بمساهمات الدول المضيفة في نفقات المكاتب المحلية، إلا أنهم طلبوا معلومات إضافية إزاء الأثر المالي للمقترحات، وخاصة الأثر المالي لتطبيق العتبات البرنامجية المنقحة عند تعيين موظفين دوليين في بعض البلدان التي تـُعتبر مانحة صافية، وأثر التغاضي عن شرط مرور ثلاث سنوات على التخرج. وذكر أحد الوفود أن تطبيق نطاقات الإعفاء الجديدة المقترحة سيـُقلل من تركيز المنظمة على الفقر ومن ثم فهو يـُفضل إعادة النظر في موضوع تكاليف المكاتب القطرية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ورد أحد الوفود بأن نطاقات الإعفاء الجديدة المقترحة هي نفس النطاقات التي تم الاتفاق عليها في المجلس التنفيذي في مقرره ٢٣/٩٥ بشأن ترتيبات البرمجة الخلف، التي تـُركز على إزالة الفقر، وأن تطبيقها على مستوى مساهمة الحكومات في نفقات المكاتب المحلية له منطقه من ناحية السياسات ومن الناحية الإدارية. وذكر الوفد نفسه أنه لنفس الأسباب لا يؤيد موقف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بتخفيض فترة الإعفاء بعد التدرج. وفضلا عن ذلك ذكـّر نفس الوفد بتعليقات مدير البرنامج على بند سابق في جدول الأعمال وقال إن برامج تقاسم النفقات الكبيرة في بعض البلدان مع موارد قليلة من البرنامج الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتسق مع إطار التنمية البشرية المستدامة في مجمله، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر رئيس الميزانية أنه إذا ما طـُبقت نطاقات الإعفاء المقترحة، فإن الإيرادات عن طريق مشاركة البلدان المضيفة في نفقات المكاتب المحلية ستزداد بنحو ٢,٦ مليون دولار سنويا، وأن التكلفة الإضافية التي سيتحملها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير موظفين دوليين لبعض البلدان المانحة الصافية بتطبيق العتبات البرنامجية المنقحة سيكون نحو ٣٠٠ ٠٠٠ دولار في السنة. وقال إنه سيتم توفير مزيد من البيانات على المستوى الثنائي.

٨٦ - وفيما يتعلق باحتياطي إنهاء الخدمة، طلب أحد الوفود معلومات عن التخفيض العام في تكلفة مرتبات البرنامج الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد تطبيق إجراءات إنهاء الخدمة في إطار الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وذكر مدير الميزانية أنه سيحدث تخفيض بالقيمة الحقيقية يصل إلى ١٩ مليون دولار في تكاليف المرتبات بالمقارنة بفترة السنتين الماضية.

٨٧ - وأعرب الوفود عن تأييدهم لاقتراح إعادة تصنيف الوظائف فيما بين دورات فترات الميزانية كل سنتين، على أساس عدم تحمل تكاليف زائدة، وأن يـُبلـَّغ بالكامل عن عدد الوظائف التي يـُعاد تصنيفها والإجراءات المتخذة في هذا الصدد.

٨٨ - وأشار كثير من الوفود إلى مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة فأيدوا دور المكتب والعمل القيّم الذي يقوم به. وأعرب عدد كبير من الوفود عن تقديرهم للدعم الذي تقدمه مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة لمكتب الدعم والخدمات، إلا أنهم أيدوا موقف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن ذلك الدعم غير كاف وأنه ينبغي للمدير أن يُضاعف من جهوده للحصول على مزيد من الدعم من الوحدات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. واقترح أحد الوفود أن تستمر الموافقة على ميزانية مكتب تقديم الدعم والخدمات على أساس مؤقت، وأيد موقف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بتمويل المكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولم يوافق بعض الوفود على تمويل المكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وذكر أحد الوفود أن المكتب قد أثبت، على أساس عملياته حتى اليوم، أنه يقوم بدور حيوي في نظام المـُنسـّق المقيم ومن ثم يجب أن يوضع على أساس متين. وذكر مدير البرنامج أن هناك دعما يأتي من وحدات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل ترشيح مرشحين على مستوى عال من الخبرة لوظائف المنسق المقيم. وبالنسبة لتمويل المكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ذكر أنه لا توجد موارد يمكن استخدامها لهذا الغرض، ولكنه سيواصل السعي للحصول على دعم مالي من الوحدات الأخرى في المنظومة، وهو يتطلع إلى تثبيت وضع المكتب من قبل المجلس التنفيذي.

٨٩ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٩٦/٤١ - التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتعليقات التي أدلت بها الوفود أثناء مناقشات المجلس بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1996/30)؛

٢ - يوافق، فيما يتصل بتقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق التي يديرها البرنامج، الواردة في الوثيقة DP/1996/29، على رصد اعتماد منقح بمبلغ إجماليه ٨٠٠ ١٤٦ ٥٧٩ دولار، يخصص من الموارد المدرجة في الجدول باء أدناه، من أجل تمويل الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ويقرر استخدام تقديرات الإيرادات، التي تبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٨ دولار لمقابلة الاعتماد الإجمالي، مما يؤدي إلى وجود اعتماد صاف مقداره ٨٠٠ ١٤٦ ٥٤١ دولار؛

٣ - يوافق أيضا على مقترحات مدير البرنامج الواردة في الفقرتين ٣ و ٤ من الوثيقة DP/1996/29 والمتصلة بإنشاء مكتب قطري في البوسنة والهرسك؛

٤ - يطلب الى مدير البرنامج، في سياق الإبلاغ المستمر عن التقدم المحرز في عملية إدارة التغيير، أن يقدم الى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ مجملا للاستراتيجية العامة لميزانية فترة

السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، آخذا في الاعتبار أهمية القدرة التنظيمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما كفاية الموارد البشرية سواء على صعيد المقر أو على الصعيد القطري، بالنسبة لدعم برنامجه دعما فعالا؛

٥ - يوافق على مقترحات مدير البرنامج الواردة في الفقرات ١٤ الى ٢١ من الوثيقة DP/1996/29، فيما يتعلق بالمبادئ والمعايير التي ستستخدم لتحديد المبالغ التي ستسددها الحكومات المضيفة باعتبار أنها تساهم في تكاليف المكاتب المحلية؛

٦ - يحيط علما بتقارير مدير البرنامج عن: (أ) تقييم تأثير المقرر ٢٨/٩٥ على القدرة التنظيمية للبرنامج الإنمائي، ولا سيما كفاية الموارد البشرية سواء على صعيد المقر أو على الصعيد القطري؛ (ب) استخدام الاحتياطيات التي تقررت فيما يتصل بعمليات إنهاء خدمة الموظفين والتدابير الانتقالية، وحالة هذه الاحتياطيات؛ (ج) الترتيبات التجريبية المتعلقة بعمليات إعادة تصنيف الوظائف؛ (د) مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة؛ (هـ) إرجاء تطبيق نظام التوظيف الساري على متطوعي الأمم المتحدة؛

٧ - يحث مدير البرنامج على مضاعفة جهوده للحصول على مزيد من الدعم لمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة مع توقعه تعاونا كاملا من الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وعلى إبقاء المجلس على علم بالتقدم المحرز في حشد هذا الدعم؛

٨ - يطلب الى مدير البرنامج أن يوجه انتباه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة والأمانة العامة الى الفقرة ٧ من هذا المقرر؛

٩ - يأذن لمدير البرنامج بإنشاء "صلة محاسبية" بين التبرعات المقدمة من الحكومات المضيفة والمساهمات في تكاليف المكاتب المحلية، بحيث تخصم المساهمات في البداية من الالتزامات بتغطية تكاليف المكاتب المحلية؛

١٠ - يشدد على ضرورة أن تفي البلدان التي تنفذ لصالحها برامج وفاء كاملا بما عليها من التزامات إزاء تغطية تكاليف المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١١ - يقرر في حالة البلدان التي بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، في عام ١٩٩٤، ٧٠١ ٤ أو أكثر من الدولارات، ما يلي:

(أ) حيثما كانت الأنشطة البرنامجية المضطلع بها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممولة من كافة مصادر التمويل خلال فترة ثلاث سنوات تتجاوز ١٢ مليون دولار، أن تتزود البلدان المعنية بممثل مقيم وموظف دولي آخر من ميزانية فترة السنتين؛

(ب) حيثما كانت الأنشطة البرنامجية المضطلع بها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممولة من كافة مصادر التمويل خلال فترة ثلاث سنوات تتجاوز ٨ ملايين دولار، إمكانية أن تتزود البلدان المعنية بممثل مقيم من ميزانية فترة السنتين للبرنامج؛

١٢ - يقرر، وفقا للأحكام المماثلة في المقرر ٢٣/٩٥، أن يستمر منح البلدان التي تتجاوز عتبة ٧٠١ ٤ من الدولارات إعفاءات لمدة ثلاث سنوات بعد سنة بدء التدرج؛

١٣ - يأذن لمدير البرنامج بتنفيذ عمليات إعادة تصنيف الوظائف من الرتبة ف - ١ الى الرتبة ف - ٥، على أن يكون الأثر الإجمالي للتغييرات في الرتب المُصنَّفة للوظائف محدودا بمجموع صفري؛

١٤ - يقرر أن يبقي مسألة تكاليف المكاتب المحلية قيد الاستعراض في سياق ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

المقترحات المنقحة لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
مع بيان الإيرادات التقديرية الخارجة عن الميزانية والمتحققة من مصادر خارجية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	تقديرات الاعتمادات	الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
أولا - موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
ألف - الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[أ]			
المقر[ب]	١٤٤ ٣٢١,٠	٣٦ ٤٧٩,٤	١٨٠ ٨٠٠,٤
المكاتب القطرية	٢٣٢ ٥٠٧,٢	٤٥ ٢٦٧,٥	٢٧٧ ٧٧٤,٧
إجمالي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٧٦ ٨٢٨,٢	٨١ ٧٤٦,٩	٤٥٨ ٥٧٥,١
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٣٨ ٨٢٨,٢	٨١ ٧٤٦,٩	٤٢٠ ٥٧٥,١

	تقديرات الاعتمادات	الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
باء - أنشطة دعم وإعداد البرامج			
أنشطة إعداد البرامج	٣٠ ٨٢٨,٧	٠,٠	٣٠ ٨٢٨,٧
دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة	٩٦ ٥٥٦,٣	٠,٠	٩٦ ٥٥٦,٣
خدمات تنفيذ المشاريع/البرامج			
خدمات الدعم الإنمائي	٧ ٢٢٣,٤	٠,٠	٧ ٢٢٣,٤
مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات	٤ ٤٤٦,٩	٣ ٩١١,٤	٨ ٣٥٨,٣
متطوعو الأمم المتحدة	٣٤ ٤٠٧,٧	٢ ٩٩٩,٧	٣٧ ٤٠٧,٤
التنفيذ الوطني	٣ ٨٧٥,٣	٠,٠	٣ ٨٧٥,٣
مجموع خدمات تنفيذ المشاريع/ البرامج	٤٩ ٩٥٣,٣	٦ ٩١١,١	٥٦ ٨٦٤,٤
أنشطة دعم البرامج	٢ ٣٠٠,٠	٠,٠	٢ ٣٠٠,٠
مجموع أنشطة دعم وإعداد البرامج	١٧٩ ٦٣٨,٣	٦ ٩١١,١	١٨٦ ٥٤٩,٤
جيم - مجموع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الموارد الإجمالية	٥٥٦ ٤٦٦,٥	٨٨ ٦٥٨,٠	٦٤٥ ١٢٤,٥
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي الموارد	٥١٨ ٤٦٦,٥	٨٨ ٦٥٨,٠	٦٠٧ ١٢٤,٥
ثانيا - موارد الصناديق			
ألف - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	٩ ٢٠٧,٨	٠,٠	٩ ٢٠٧,٨
باء - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١ ١٤٧,٢	٣٢٤,٨	١ ٤٧٢,٠
جيم - مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	٧ ٠٣٠,٦	١ ٢٠٧,٣	٨ ٢٣٧,٩
دال - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٥ ٢٩٤,٧	٣١٠,١	٥ ٦٠٤,٨
مجموع موارد الصناديق	٢٢ ٦٨٠,٣	١ ٨٤٢,٢	٢٤ ٥٢٢,٥
ثالثا - مجموع اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الاعتمادات الإجمالية	٥٧٩ ١٤٦,٨	٩٠ ٥٠٠,٢	٦٦٩ ٦٤٧,٠
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٤١ ١٤٦,٨	٩٠ ٥٠٠,٢	٦٣١ ٦٤٧,٠

(أ) يسمح لمدير البرنامج بأن يعيد توزيع بنود الاعتمادات بنسبة لا تتجاوز ٥ في المائة، وذلك بين المقر والمكاتب القطرية.

(ب) تمثل الإيرادات الخارجة عن الميزانية الإيرادات الآتية من مصادر خارجية، باستثناء المبالغ المسددة من الوحدات غير الأساسية؛ وهذه المبالغ مدرجة في تقديرات اعتمادات الوحدات غير الأساسية.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

٩٠ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية بعرض التقرير الأول عن فترة السنتين بشأن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات (DP/1996/31 و Corr.1)، المطلوب بموجب مقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٦. ويُلقي التقرير الضوء على النتائج التي تحققت منذ عام ١٩٩٤ والأنشطة المخططة للمستقبل، وكذلك نظرة عامة على إحصاءات المشتريات للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووزع أيضا تقرير إحصائي عن المشتريات. وذكر في التقرير أن المشتريات الكلية المُبلَّغ عنها في منظومة الأمم المتحدة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ تصل إلى ٣,٧ بليون دولار لكل سنة، وأن المشتريات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زادت من ٢٢٨ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٣٠٣ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وكانت المشتريات من البلدان النامية نحو ثلث مجموع المشتريات بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة و ٦٠ في المائة من المشتريات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩١ - وعلَّق مساعد مدير البرنامج أيضا على خدمات المشتريات التي يُقدمها مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات إلى الشركاء في برامج التنمية، فلاحظ على وجه الخصوص الزيادة الكبيرة في المساعدة المقدمة إلى الحكومات المشتركة في البرامج. وقال إن المكتب سيظل في المستقبل يُساعد وكالات الأمم المتحدة والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعامل مع عمليات المشتريات بصورة كفؤة، وفي تحسين الآفاق بالنسبة لمشتريات الأمم المتحدة من الموردين المحليين، وأن المكتب سيواصل سعيه نحو ترشيد مهام المشتريات عن طريق التنسيق والشفافية وزيادة رقعة العقود والكفاءة الاقتصادية، وبذلك يُعزز الثقة في قدرة منظومة الأمم المتحدة على ضمان أفضل قيمة مقابل ما تدفعه في مشترياتها.

٩٢ - ووجه عدة وفود أسئلة إلى الأمانة العامة. فسأل أحدهم إذا كان المكتب قد استشير بشأن مبادرة صندوق الأمم المتحدة للسكان بالاحتفاظ بمخزون احتياطي من موانع الحمل، كما جاء في مقرر المجلس التنفيذي ٣٦/٩٥. وسأل متحدث آخر عما إذا كانت هيئات الأمم المتحدة قادرة على استخدام قاعدة بيانات الأمم المتحدة للموردين، وهي سجل البائعين المشترك الذي طوره المكتب. وأعرب ذلك الوفد أيضا عن بعض القلق إزاء تركيز المكتب بشكل أكبر على المشتريات وبشكل أقل على المساعدة على خلق قدرة على الشراء من البلدان النامية، وهو عامل مهم جدا. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن كيفية أخذ الاهتمامات البيئية المذكورة في الوثيقة في الاعتبار في أنشطة الشراء، وأعرب عن أمله في أن ذلك لن يؤثر تأثيرا سيئا على مصادر التوريد من البلدان النامية. وأثير سؤال أيضا حول الإشارة الواردة في الوثيقة إلى ما يُشكل نقصا في استخدام موارد البلدان المانحة الكبيرة. وامتدح أحد الوفود الاتجاه نحو زيادة نسبة الشراء من البلدان النامية.

٩٣ - ولاحظ مساعد مدير البرنامج أن المكتب يُقدم خدمات فنية كخدمات التدريب إلى البلدان النامية، ولكنه ليس له دور واضح في بناء القدرة في مجال المشتريات لأنه أساسا كيان للبحث والتطوير.

٩٤ - وذكر مدير المكتب أن المعلومات عن قدرات المكتب وخدماته مقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان. إلا أنه لم تجر مناقشات محددة بشأن موضوع شراء موانع الحمل. وأشار إلى المرافق الجديدة الموسَّعة المتاحة في كوبنهاغن، والتي يُشارك فيها المكتب ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأوضح أن قاعدة البيانات الخاصة بالموردين التي تقوم على أساس البيانات التي تُقدمها الوكالات عن الموردين، تستخدمها كثير من المنظمات لأغراض المقارنة، لأن الوكالات التي تقوم بمشتريات كبيرة عندها كشوف الموردين الخاصة بها. وقال إن قاعدة البيانات توزع على جميع المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وستكون متاحة قريبا عن طريق الانترنت. وأوضح أن مكتب المشتريات مهتم بالمعايير البيئية في عمليات الشراء، وهذا أساس لضمان أن ما تتلقاه البلدان النامية هو من نوعية مقبولة من مصادر التوريد في البلدان الصناعية. وأعرب عن اعتقاده بأن عددا متزايدا من دور الصناعة في البلدان النامية سيكون في وضع يُلبي المستويات البيئية المقبولة. وذكر أيضا أن مكتب المشتريات بدأ "برنامج المكتب الأخضر" في عدد من مقار العمل ومراكز المقار لشراء معدات مكتبية مناسبة من الناحية البيئية. وفيما يتعلق بالبلدان المانحة الكبيرة التي لا تستخدم كثيرا، أوضح أن هذا التصنيف يُستخدم فيما يتعلق بمستوى التمويل العام للبلد المانح بالمقارنة بما يعود عليه من ناحية المشتريات.

٩٥ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٣٥/٩٦ - أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ والمساهمة التي يقدمها المكتب في تنسيق أنشطة الشراء، وتحسين الشفافية في العمليات، وتعزيز المنافسة في الحصول على العقود في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

٢ - يحيط علما "بالتقرير الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٥" عن عمليات الشراء التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة ويرحب بتقديم تقرير موحد عن البيانات؛

٣ - يوصي بأن يواصل مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات بحث سبل الدخول في ترتيبات لتنسيق الشراء مع كيانات الأمم المتحدة للاستفادة من مواطن القوة التي يتميز بها كل كيان.

١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

أوجه التكاليف في المقر الرئيسي للبرنامج

٩٦ - أشار أحد الوفود، متحدثا باسمه وباسم أحد عشر وفدا آخرين، إلى مذكرة مدير البرنامج التي جاءت متابعة لتقرير الدورة السنوية بشأن أوجه التكاليف في المقر الرئيسي، الواردة في الوثيقة

DP/1996/37، فقال إن استمرار نُدرة الموارد، كما يتضح من النقص المتوقع في التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بنسبة ٨,٩، في المائة يجعل المراقبة الدقيقة للتكاليف أمرا حتميا. وأعربت الوفود عن تقديرها للمعلومات التي قدمها البرنامج عن مختلف أوجه التكاليف في المقر. وأعرب بعض الوفود عن رأيهم بأن سيكون من المفيد تلقي وصف تحليلي بشكل أكبر لتطور التكاليف الفعلية في المقر، خاصة فيما يتصل بالانفاق البرنامجي للبرنامج الإنمائي. فمن شأن تلك المعلومات أن تـُمكـّن المجلس التنفيذي من تقييم التغييرات بشكل أكثر فعالية في هذا القطاع من قطاعات الإنفاق مع مرور الوقت. ومن شأن ذلك أيضا أن يـُمكـّن المجلس أيضا من مقارنة تكاليف المقر الرئيسي للبرنامج مع مقار المنظمات الأخرى في الأمم المتحدة الواقعة في نيويورك وغيرها. وطـُلب إلى مدير البرنامج أن يـُعد ورقة قصيرة تحتوي تلك العناصر لكي ينظر فيها المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

سادسا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

٩٧ - قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريره عن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1996/36). فذكر أن التقديرات المنقحة تـُبيـّن زيادة قدرها ٤ ملايين من الدولارات، إلا أن ٣,٥ ملايين من الزيادة جاءت نتيجة لتغيير في معاملة الحسابات بالنسبة للمدفوعات للمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن خدمات المشاريع التي تـُقدمها نيابة عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد أدرجت هذه المدفوعات في السابق كنقص في الإيرادات ومن ثم لم يـُبلـَّغ عنها سواء في الإيرادات أو المصروفات. وعملا على تحسين الشفافية في الحسابات ونـُظم الإبلاغ، كما طـُلب في المقرر ١٢/٩٤، سوف تـُسجل تلك المدفوعات من الآن فصاعدا كجزء من المدفوعات الكلية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقابل الخدمات التي يـُقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد أيد هذا النهج مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واستخدم أساسا للبيانات المالية لمكتب خدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٩٨ - ولاحظ المدير التنفيذي أيضا أن الإيرادات من الفوائد على الإيرادات غير المـُنفقة، لم يكن يـُبلـَّغ عنها بشكل منفصل بالنسبة لمكتب خدمات المشاريع، ولكنها الآن مدرجة في تقديرات الميزانية المنقحة للمكتب، ويـُتوقع أن تصل إلى ١,٤ مليون دولار عن السنتين. وأشار أيضا إلى أن المعلومات بشأن نقل مقر شـُعبة مشاريع المشتريات إلى كوبنهاغن وتجديد وحدة التأهيل والاستدامة الاجتماعية في جنيف قـُدمت إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، كما قـُدمت إليها ردود على أسئلتها. وقال إن المكتب سيـُعطي بيانات كاملة عن التبرعات والمصروفات في البيانات المالية للمكتب عن السنة الحالية والسنوات المقبلة.

٩٩ - ولاحظ المدير التنفيذي أن المكتب قد غطى مصاريفه في السنة الأولى منذ انفصاله ككيان مستقل، وأشاد بجهود موظفي المكتب وتضحياتهم في تحقيق هذا الهدف. وأشار إلى أن وثيقة الميزانية المعروضة حاليا أمام المجلس التنفيذي ستكون آخر وثيقة يُعدها السيد نستور مارمانيلو، مساعد المدير، شُعبة المالية والإدارة، وأن الدقة والشفافية التي تتسم بها التنبؤات للسنوات الطويلة القادمة كانت ثمرة لجهد وإخلاص ودقة السيد مارمانيلو، وتمنى له السعادة والتوفيق في تقاعده.

١٠٠ - ولاحظ المدير التنفيذي أن التحسينات في حافظة المشروع مستمرة، وأن اسقاطات الميزانية للمشروع قد زيدت إلى ١,٣ بليون دولار لنهاية عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وقال إن الأداء حتى آخر آب/أغسطس ١٩٩٦ يُشير إلى أن الإسقاطات المنقحة يمكن تحقيقها أو زيادتها.

١٠١ - وأبلغ المكتب التنفيذي في الختام أن خطة عمل المكتب لعام ١٩٩٦ التي وزعت على الوفود التي طلبتها نُسخ منها من قبل، متاحة في الدورة الحالية لأي وفد يريد نسخ منها.

١٠٢ - وأعرب أربعة من الوفود عن رضاهم عن استمرار المكتب في إثبات صحة مبدأ التمويل الذاتي. وأعرب أحد الوفود عن رضاه عن مبلغ الموارد الذي يُخصص للمراجعة الداخلية للحسابات التي تُمثل وصلة إيجابية في مفهوم المساءلة الذي جرت مناقشته في الدورة السابقة. وأعرب عدة وفود عن تأييدهم لإعداد بيانات منفصلة للمدفوعات عن الخدمات لكل مكتب قطري والشفافية الناتجة عن ذلك. وسأل أحد الوفود عما إذا كانت مشتريات الحواسيب المشار إليها في الفقرة ١٥ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هي نفس البنود المشار إليها في الفقرة ٢ من تقديرات الميزانية المنقحة. وأشار وفد آخر إلى الفقرة ٩ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وطلب تفاصيل عن المعايير التي يتبعها مكتب خدمات المشاريع في تناول شؤون الموظفين بنفسه بالمقارنة باستخدام خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتساءل أيضا عن استخدام أسلوب الأنشطة المحدودة الأجل. وأشار أحد الوفود إلى أنه شكا في الماضي من نقص الشفافية في الإبلاغ عن أنشطة مكتب خدمات المشاريع. ولكنه وجد في خطة عمل المكتب ما كان يسعى إليه من وضوح ويتمنى أن يستمر المكتب في هذه الممارسة، أي توزيع الوثيقة على المجلس التنفيذي.

ردود المدير التنفيذي

١٠٣ - شكر المدير التنفيذي الوفود على ملاحظاتها الإيجابية. وأشار إلى مسألة استخدام أسلوب الأنشطة المحدودة الأجل فأوضح أن زهاء ٧٥ في المائة من النفقات الإدارية تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بتكاليف الموظفين، وأن الأنشطة المحدودة الأجل هي أداة تُمكّن المكتب من التأقلم مع التغيرات في الطلبات على خدماته بشكل اقتصادي في النفقات، بمعنى أنه يستطيع تعيين موظفين بسهولة حينما يتزايد الطلب ويستغني عن خدماتهم حين يقل الطلب؛ وبالإضافة إلى ذلك هناك مزايا من ناحية تبسيط الإجراءات الإدارية. وأوضح أن المعيار في استخدام خدمات التوظيف الداخلي بالمقارنة باستخدام الخدمات المركزية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الاقتصاد في التكاليف وفي أبعاد مستوى الخدمات، ملاحظا أن المكتب قد أمضى حتى الآن نحو ٧٠٠٠ عقد مع موظفين من مختلف الفئات في أي سنة من السنوات. وأكد أن مشتريات الحاسوب المذكورة في الفقرة ١٥ من تقرير اللجنة الاستشارية وفي الفقرة ٢ من تقديرات الميزانية المنقحة هي نفس البنود.

١٠٤ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٣٧/٩٦ - التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1996/36)؛

٢ - يحيط علما بالتغييرات التي جرى إدخالها على إجراءات تقديم التقارير المالية اعتبارا من فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

٣ - يقر التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وقدرها ٠٠٠ ٤٤٤ ٦٥ دولار.

١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

سابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

مقدمة

١٠٥ - عرض مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أول إطار للتعاون القطري لجمهورية الصين الشعبية (١٩٩٦-٢٠٠٠) (DP/CCF/CPR/1) وفييت نام (١٩٩٧-٢٠٠٠) (DP/CCF/VIE/1). وأشار إلى التقدم الهائل الذي حققته جمهورية الصين الشعبية منذ بدء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ١٩٧٨.وقال إن فييت نام حققت هي الأخرى مؤشرات اقتصادية هامة خلال السنوات الحديثة. وإن أطر التعاون القطري قد تم تطويرها قبل إعداد المبادئ التوجيهية لترتيبات البرمجة الخلف، ومع ذلك فقد نجحت الحكومتان في إعداد أطر تتفق مع ولايات المجلس التنفيذي. وأضاف أن هذه الأطر تعكس تحولا كبيرا في دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة في تركيزه على إزالة الفقر. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بدور مهم في التعاون التقني، وتنسيق المساعدة، وفي دعم أعمال المتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وأضاف أنه تم تطوير الأطر القطرية من خلال عملية طويلة من المشاورات مع الوزارات المختصة ومع المنظمات المجتمعية المدنية، والدوائر الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الثنائية وبالتنسيق مع عملية استعراض الخطة المتوسطة الأجل وأوراق القضايا المشتركة. وقد أعدت حكومة فييت نام مذكرة استراتيجية قطرية، قام على أساسها إطار التعاون القطري فيها، الذي يُركز على التنمية المستدامة كهدف نهائي للتعاون مع الأمم المتحدة. ولاحظ أن بعثة من المجلس التنفيذي قامت بزيارة جمهورية الصين الشعبية في شباط/فبراير ١٩٩٦. وعلّق أيضا على بعض النقاط التي يُركز

عليها إطار التعاون القطري من حيث تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يهدف إلى تعزيز التحول نحو تنمية بشرية فعالة وقابلة للإدامة، وعلى إزالة الفقر باعتباره الأولوية الأولى، والمساواة بين الجنسين في التنمية، وبناء القدرة الذاتية، والنهج البرنامجي، وتعبئة الموارد.

ملاحظات عامة

١٠٦ - أشار كثير من الوفود إلى النوعية العالية والمحتوى الممتاز لإطاري التعاون التقني. فكلاهما يعطي لمحة عامة ممتازة عن طبيعة التعاون الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدين. ولوحظ أن الصيغة المستخدمة في أطر التعاون القطري مفهومة للمستهلك وتعتبر تحسينا كبيرا بالنسبة للبرامج القطرية السابقة للبرنامج الإنمائي، فهي تـُمكن المجلس التنفيذي من عقد مناقشة موضوعية للأنشطة القائمة في البلدان التي تقوم فيها البرامج. وهناك أيضا رابطة واضحة بين مداخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأولويات الوطنية. وأشار بعض الوفود إلى أن الفصل الخاص بالنتائج يمكن تحسينه، ربما بإدراج نتائج التقييم.

إطار التعاون القطري لجمهورية الصين الشعبية

١٠٧ - أثنى كثير من المتحدثين على إطار التعاون القطري لجمهورية الصين الشعبية، وقالوا إن الإطار يـُغطي تغطية جيدة تعقد المشاكل التي سيواجهها البرنامج الإنمائي خلال السنوات الخمس القادمة ويركز بشكل أكبر على التنمية البشرية المستدامة وبشكل خاص على إزالة الفقر. ومع ذلك فإن العدد الكبير نسبيا من التدخلات في كثير من القطاعات الموصوف في الوثيقة يمكن انقاصه مع بيان الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي. ويمكن إدخال معلومات عن مساهمات الجهات المانحة الأخرى. وأكد بعض الوفود على ضرورة تقوية دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المساعدة عملا على تفادي الازدواجية. وطلب أحد المتحدثين أن تكون مداخلات بناء القدرة الذاتية من قبل البرنامج الإنمائي قائمة على أساس المشاركة. وطلب الإشارة إلى "تمكين الشعب" في الجزء الخاص بإزالة الفقر.

١٠٨ - وذكر متحدث آخر أن من المجالات التي يمكن أن تنال تركيزا أكبر في الإطار القطري: المساواة بين الجنسين في التنمية، واشتراك القطاع الخاص، والفقر في المدن، والحكم المحلي. ويمكن أيضا التوسع في دور التنفيذ الوطني. وطالب بعض الوفود بمزيد من المعلومات فيما يتعلق بطبيعة التعاون بين البرنامج الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز، وطلبوا اتخاذ خطوات لتفادي الازدواجية في الجهود، خاصة في مجال إصلاح الاقتصاد الكلي. وطلب أحد الوفود معلومات عن التعاون في إطار مرفق البيئة العالمي في الصين وعن كيفية إدماج الدعم المالي لمشروعات مرفق البيئة العالمي وتصميم تلك المشروعات في الإطار القطري. وكان هناك تساؤل عن مداخلات البرنامج الإنمائي في مجال العلم والتكنولوجيا. واقترح بعض الوفود تحسين الفصول الخاصة بنتائج الدروس المستفادة، وإدراج معايير النجاح. وذكر أن الرصد والاستعراض هو من المجالات الرئيسية التي لا بد منها لضمان الدقة وحـُسن توقيت المعلومات على أساس دائم.

١٠٩ - وأدلى أحد الوفود بملاحظة إيجابية حول تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الطاقة والبيئة والبرامج الصحية. وأكد أحد المتحدثين على أهمية المشاركة في المعلومات وطلب بعض المعلومات عن إقامة الشبكات.

١١٠ - وشكر مساعد مدير البرنامج الوفود على ملاحظاتهم تأييدا للبرنامج. ولاحظ أنه إذا كان رقم ٦٣ مشروعا يبدو كبيرا، فإن إطار التعاون القطري يُمثل في الحقيقة تخفيضا بنسبة ٤٣ في المائة في عدد المشروعات بالمقارنة بالبرنامج القطري الثالث. وذكر أن الأولوية تُعطى في إطار التعاون القطري للمساواة بين الجنسين في التنمية في جميع المجالات الخمسة لموضوعات تنمية القوى البشرية المستدامة، أي عمليا في جميع المشروعات. واسترعى الانتباه إلى أربعة مشروعات تُركز أساسا على القضايا المتصلة بالمساواة بين الجنسين في المجالات الرئيسية كالتعليم والبيئة والعمالة وتتصل أيضا بالمجتمع المدني. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي يستفيد من طاقات العلم والتكنولوجيا وتطبيقها على التنمية البشرية المستدامة وتقليل الفقر. ووعد بزيادة التنسيق.

١١١ - وقال رئيس شُعبة دعم المكاتب القطرية في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ إن إزالة الفقر هو موضوع يدخل في تخصصات كثيرة ومن ثم يحتاج إلى التدخل في عدد كبير من القطاعات. فعلى سبيل المثال كان من المهم في غرب الصين دعم الأنشطة في مجالات الصحة والتعليم والزراعة، تمشيا مع البرامج الحكومية، كوسيلة للمساعدة على إزالة الفقر. أما عن أثر هذه المداخلات، فلاحظ أن عدة وثائق شاملة مثل ورقة القضايا المشتركة تحتوي على معلومات عن الدروس المستفادة وأن أطر التعاون القطري نفسها تُشير إلى إقامة عمليات مسح لبيانات الأساس واستعراضات. وردا على السؤال المطروح لاحظ أن أعمال البرنامج الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز في مجال إصلاح الاقتصاد الكلي لا يُكرر بعضها بعضا لأن البرنامج الإنمائي مهتم أساسا ببناء القدرات والتدريب بينما مؤسسات بريتون وودز تقدم الدعم المباشر. وردا على استفسار آخر ذكر أن الأنشطة في مجال إصلاح المؤسسات تُركز على تهيئة بيئة تمكينية، وسياسة وتشريع تمكينيين، حتى تتمكن مؤسسات الدولة من العمل بشكل أكثر كفاءة. وفيما يتعلق بالفقر في المدن ذكر أن الفقرة ٢٠ (أ) و (ب) من الوثيقة تحتوي على وصف لمداخلات البرنامج الإنمائي التي سوف تؤثر على ٥٧ مدينة صغيرة، ولاحظ أن التعاون بين الصين والبرنامج الإنمائي يقوم على أساس فترة طويلة من الزمن وأن هناك مشروعات جديدة كثيرة، إلا أن المداخلات تستهدف المشروعات المؤثرة والتي يُحتمل أن يكون لها تاثير واسع.

١١٢ - وأجاب نائب مدير مكتب مدير البرنامج، الذي عمل في السابق في المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين وفييت نام، بأن البرنامج الإنمائي قام بدور قيادي في الدعوة للإصلاحات العامة والقانونية وعمل بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز ومع الحكومات. وأكد على أن التعاون الفعال مع مؤسسات بريتون وودز في البلدان يتم بفضل الممثلين الدائمين والممثلين الميدانيين للمؤسسات المعنية.

١١٣ - وأعربت ممثلة جمهورية الصين الشعبية عن امتنان حكومتها للدعم الذي يلقاه إطار التعاون القطري الأول. وأكدت على عدد السكان الضخم في البلد وعلى ضرورة التنمية في بلدها وقالت إن الميزة النسبية

للبرنامج الإنمائي كانت موضع نظر في صياغة إطار التعاون القطري. وأضافت أن حكومتها تـُدرك أن أموال البرنامج الإنمائي محدودة وأن الطلب عليها ضخم، وذكرت أنه بـُذلت جهود لتقليل التركيز السابق على مجالات معينة قدر الإمكان. وقالت إن الإطار القطري هو أداة رئيسية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة الناس.

١١٤ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لجمهورية الصين الشعبية (DP/CCF/CPR/1).

إطار التعاون القطري لفييت نام

١١٥ - أثنى كثير من الوفود على إطار التعاون القطري لفييت نام باعتباره خطة ممتازة. فقد لوحظ فيه درجة عالية من اتفاق الرأي على السياسات بين شركاء التنمية. وحظيت الأولويات الواردة في الإطار بتأييد كبير من المتحدثين، الذين رأوا أنها تتفق مع برامج التعاون الاقتصادي الثنائية. وذكروا أنها تعكس الدور الهام والميزة النسبية للبرنامج الإنمائي وتؤكد على عملية التجديد والتحديث في البلد.

١١٦ - وأثنى معظم المتحدثين على دور البرنامج الإنمائي في تنسيق المعونة في فييت نام، خاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد. وكان هناك تأييد أيضا لمداخلات البرنامج الإنمائي في الإصلاح الاقتصادي والقانوني وإصلاح الإدارة العامة. ونوه أحد المتحدثين بأهمية تلبية احتياجات فقراء المدن.

١١٧ - وذكر أحد الوفود أن عضوية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا سوف تعزز عنصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الإطار القطري. وطلب أحد الوفود أن تقوم الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرنامج الإنمائي والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بالاستفادة من خبرة بلدان الرابطة بالشكل المناسب الذي يـُعزز التنمية الاقتصادية في فييت نام. وأعلن نفس الوفد عن عزمه على المساهمة المالية في تعزيز التعاون دون الإقليمي بين بلدان الجنوب.

١١٨ - وطلب عدد من الوفود مزيدا من الإيضاحات حول دور كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز في فييت نام. وطلب أحد المتحدثين أن يخف تأكيد البرنامج الإنمائي على التنمية الاجتماعية والبيئة/الموارد الطبيعية لأن هذه المجالات تـُركز عليها منظمات أخرى، وأن يتحاشى التدخل في القروض الصغيرة والأمن الغذائي حيث أن البرنامج لا يتمتع بميزة نسبية في هذه المجالات. وطلب بعض الوفود مزيدا من المعلومات عن أعمال المتابعة والتقييم وعن مساهمة الحكومة في البرنامج.

١١٩ - وأجاب مساعد المدير بأن الإصلاح هو الأولوية المحورية للإطار. وشكر حكومة اليابان على تبرعها المعلن للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وكذلك لمبادرة التنمية البشرية في الهند الصينية، ووافق على استخدام الأموال من أجل المساعدة على تعزيز إدماج فييت نام في أنشطة الرابطة والميكونج.

١٢٠ - وذكر نائب مدير مكتب مدير البرنامج، الدور الذي يقوم به البرنامج الإنمائي مع شركائه في التنمية في إعداد مؤتمر المانحين الدولي الأول من أجل فييت نام. وقال إن البرنامج الإنمائي يواصل المشاركة في

الاجتماعات السنوية للمجموعة الاستشارية للبنك الدولي، باعتبار مسؤوليته الخاصة عن قضايا بناء القدرة الذاتية. وقال إن هناك تعاونا نشطا مع مؤسسات بريتون وودز في فييت نام، وذكر على سبيل المثال الاستعراض العام للنفقات الذي تم مؤخرا.

١٢١ - وشكرت ممثلة فييت نام البرنامج الإنمائي على كل الجهد الذي يقوم به فيما يتعلق بإطار التعاون القطري، الذي نتج عن مشاورات مكثفة في المكتب القطري وفي المقر. وقالت إن الأهداف المستهدفة تتفق مع أولويات البرنامج الإنمائي والحكومة الصينية، وأن إطار التعاون القطري يتفق مع أولويات الحكومة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ككل، وأن حكومة فييت نام ملتزمة بالتأكد من أن جميع برامج البرنامج الإنمائي وسائر برامج الأمم المتحدة يتم تنفيذها بأفضل طريقة ممكنة. ولاحظت أنه سيتم في عام ١٩٩٧ استعراض شامل لعشرين سنة من التعاون مع منظمات الأمم المتحدة بغرض تحديد أفضل السبل لتنفيذ مختلف البرامج.

١٢٢ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لفييت نام (DP/CCF/VIE/1).

إطار التعاون العالمي

١٢٣ - عرض مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج إطار التعاون العالمي (DP/GCF/GLO/1). وأكد على هدف الإطار وهو تقديم قدرة تقنية لمجالات التركيز الرئيسية في البرنامج الإنمائي، مركزا على الوضوح والتماسك. وقال إن الموارد توزع حسب الفئات العريضة الخمس وأنواع الأنشطة الرئيسية الستة المذكورة في التقرير. واسترعى انتباه المجلس التنفيذي أيضا إلى الأولوية التي أعطيت لإزالة الفقر، واستمرار مشاركة البرنامج الإنمائي في برامج الأبحاث العالمية، ووضع مؤشرات للأداء، والتحدي الكبير الذي يمثله ضيق الموارد في ترتيبات البرمجة الخلف. وقال إن الإطار يهدف إلى إيجاد روابط بين الأطر العالمية والإقليمية والوطنية. ولاحظ أن الإطار لا يشمل أي مبادئ توجيهية تشغيلية، لأنها ستقدم في الدورة الحالية.

١٢٤ - وأعربت الوفود عن دعم عام للإطار العالمي باعتباره يوفر تحسينا في صياغة برامج التعاون العالمية للبرنامج الإنمائي. إلا أن عدة متحدثين أكدوا أن الإطار ذو نطاق واسع وربما كانت أهدافه طموحة أكثر من اللازم. وعلَّق أحد الوفود بأن اللغة المستخدمة تؤثر على مصداقية الورقة واقترح إعادة تقديمها إلى دورة مقبلة من دورات المجلس التنفيذي. وعلَّق كثير من المتحدثين بأنه ليس من الواضح ما إذا كان لدى البرنامج الإنمائي القدرة على تنفيذ الأنشطة الموصوفة في الوثيقة. وذكروا أنه ينبغي تحديد الأولويات ومجالات التركيز بشكل أوضح. واستأثرت النواحي المالية بعدد من الأسئلة، إذ أعرب بعض الوفود عن شكهم في قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المهام الواردة في الوثيقة. وأشار أحد المتحدثين إلى أن البرنامج الإنمائي قد يُضطر إلى دفع تكاليف التزاماته عن طريق آليات مشتركة بين الوكالات، مما لا يدع مجالا كبيرا لتمويل سائر البرامج التي تتصل مباشرة بمجالات الأولوية الخمسة.

١٢٥ - وأشار كثير من المتحدثين إلى ضرورة وجود مؤشرات أداء أكثر كفاءة وخط أساس واضح. وأشار أحد الممثلين إلى أن المانحين الثنائيين يعانون هم أنفسهم من مشاكل مماثلة، ودعا البرنامج الإنمائي إلى مناقشة العمل الذي يقوم به في هذا المجال مع الشـُعبة المسؤولة عن المساعدة الإنمائية في حكومته. وفي مجال الإدارة المالية طلب بعض الوفود إيضاحات بشأن دور البرنامج الإنمائي بالنسبة لمؤسسات بريتون وودز، وتأكيدا بأن الروابط مع تلك المؤسسات تزداد قوة. وطلب أحد المتحدثين معلومات عن التعاون مع لجنة التنسيق الإدارية.

١٢٦ - وأكد عدة متحدثين على أهمية قضايا المساواة بين الجنسين، وطلب أحدهم إدراج برنامج لتعزيز روح المشاريع بين النساء. ونبه على ضرورة زيادة الاهتمام بالقضايا العالمية الناشئة.

١٢٧ - وأ ُعرب أيضا عن تأييد لأنشطة معينة واردة في وثيقة الإطار، بما في ذلك تعزيز الشراكة العالمية، وبرنامج شبكات التنمية المستدامة، والبرنامج الخاص التابع للبرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي للأبحاث والتدريب في ميدان الأمراض المدارية. وأبديت ملاحظات مشجعة حول اشتراك المنظمات غير الحكومية في التنفيذ. واسترعى أحد المتحدثين الانتباه إلى الإكمال الوشيك لاتفاق إنشاء المعهد الدولي للتحصين، يكون مقره في سيول، الذي رتب له احتفال التوقيع في نيويورك يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

١٢٨ - وألقى مدير البرنامج الخاص للأبحاث والتدريب في مجال الأمراض المدارية التابع لمنظمة الصحة العالمية ببيان يتصل باشتراك البرنامج الإنمائي في البرنامج الخاص، فلاحظ الدور الرئيسي الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في إقامة البرنامج الخاص وكذلك التوجيهات التي قدمها أثناء تبادل الأفكار مؤخرا بين المديرين والتي من شأنها تعظيم الكفاءة وتفادي الازدواجية بين الوكالتين. وقال إن قيام البرنامج الإنمائي بالاشتراك في رعاية البرنامج الخاص هي مساهمة قيـّمة، وأعرب عن الأمل في أن يستمر التزام البرنامج الإنمائي بقوة بأهداف البرنامج الخاص.

١٢٩ - وأجاب مساعد مدير البرنامج بأن إطار التعاون العالمي يختلف عن أطر التعاون الإقليمية أو القطرية لأنه يمثل تطوير سياسات وبرامج من مستوى العمل في المقر. وأوضح أن البرنامج الإنمائي يحاول تطوير منهجيات وأدوات وبرامج وسياسات في مجالات الأولوية وتطوير مؤشرات لقياس التقدم والأداء. وأكد على أهمية فهم التغييرات في الاقتصاد العالمي ودراسة تكنولوجيا الإعلام الجديدة وأثرها على الطريقة التي يـُدير بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدماته ويساعد بها البلدان النامية. وذكر أن البرنامج الإنمائي وإن لم يكن مركزا ممتازا في مجالات التركيز الرئيسية لديه، إلا أنه يـُطور نهجا مهنيا بشكل أفضل. وأعرب عن الأمل في أن يستطيع البرنامج الإنمائي خلال السنوات الثلاث القادمة أن يـُقدم أداء جيدا بالنسبة للموضوعات التي حدثت فيها تجاوزات في السابق. وأكد على الحاجة إلى تطوير مؤشرات، خاصة ما يتصل منها بأنشطة البرنامج الإنمائي، ونوه بالعرض المقدم من ممثل المملكة المتحدة بدراسة طرق العمل المتقدمة في إدارة التنمية لما وراء البحار ليستفيد منها البرنامج في تطوير مؤشراته. وأشار إلى العمل الجاري مع

اليونيسيف والبنك الدولي في تطوير المؤشرات بشأن إزالة الفقر. وأشار أيضا إلى أن لدى البرنامج الإنمائي قدرات داخلية، بمعنى أن الأمر لا يستدعي دائما تعيين خبراء. وذكر أن البرنامج الإنمائي يظل ملتزما باشتراكه في الشراكة العالمية. أما فيما يتعلق بالتمويل فقال إن الإطار يتوخى مزيدا من المشاركة، والصناديق الائتمانية، وتقاسم التكاليف، باعتبارها وسائل لتوسيع نطاق تمويل أنشطته. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي يعمل مع لجنة التنسيق الإدارية على تطوير إجراءات موحَّدة للتعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن اتفاقه مع الوفد الذي أثار موضوع دعم الجهود التحليلية والمؤسسات في الجنوب. وذكر أن المناقشات جارية مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن وضع برنامج لدارسة التجارة العالمية، يُدعمه البرنامج العالمي. وأشار إلى أن جميع الاستراتيجيات ستتضمن عنصرا واضحا لبناء القدرة الذاتية.

١٣٠ - وذكر أحد الوفود، وأيده وفد آخر، أنه يُفضل إعادة إصدار الوثيقة لكي تُصبح، بشكل خاص حين تُقرأ أمام مجموعة مختلفة من المستمعين، انعكاسا دقيقا لمحتويات وأهداف البرنامج العالمي. وقال إن هذا الطلب لا يعني انتقاصا من دعمه للبرنامج، فالتوضيحات التي قدمها مساعد مدير البرنامج في الدورة الحالية كانت مفيدة ويمكن إدخالها في الطبعة المنقحة.

١٣١ - وعلى أثر مناقشات بين عدد من أعضاء المجلس التنفيذي، أعلن الرئيس أنه ستُقدم نسخة منقحة من الوثيقة في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، يُراعى فيها جميع ما دار في المناقشات في الدورة الحالية. على أن يكون مفهوما أن ذلك لن يُعيق تنفيذ الأنشطة الواردة في الوثيقة.

١٣٢ - وطمأن مساعد المدير المجلس التنفيذي بأن التعليقات ستُدخل في النسخة المنقحة لإطار التعاون العالمي.

١٣٣ - ووافق المجلس التنفيذي على مشروع المقرر التالي:

٤٢/٩٦ - إطار التعاون العالمي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بإطار التعاون العالمي الوارد في الوثيقة DP/GCF/GLO/1؛

٢ - **يطلب** الى مدير البرنامج أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ نصا منقحا لإطار التعاون العالمي، آخذا في الاعتبار الإيضاحات التي قدمت والتعليقات التي أدلى بها، ودون المساس بتنفيذ إطار التعاون العالمي بالصيغة التي عرض ووضح بها شفويا في الدورة الحالية، لكي تتم الموافقة عليه على أساس عدم الاعتراض.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

ثامنا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

١٣٤ - قدم المدير المعاون تقرير مدير البرنامج عن صندوق الأمم المتحدة للمرأة (DP/1996/33) وقال إن الإدارة المالية السليمة للصندوق أثناء فترة الثمانية عشر شهرا الماضية قد أدت إلى وضع مالي إيجابي كما جاء في التقرير. وقال إن الوضع المالي الجاري للصندوق هو في المقام الأول نتيجة لنجاح آلية الرصد المالي التي بدأ تطبيقها، علاوة على جهود الصندوق النشطة في تعبئة الموارد. وأضاف أن الصندوق يتمتع حاليا بالثقة في قدرته على إعادة إنشاء الاحتياطي التشغيلي عند مستوى ٣ ملايين من الدولارات، وأن مكتب البرنامج الإنمائي للمالية والإدارة سوف يستعرض مع الصندوق صيغة التمويل الجزئي ويُقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في أوائل عام ١٩٩٧ مع اقتراح بإعادة العمل بالموافقة على المشاريع في إطار تلك الآلية.

١٣٥ - وأضاف أن النتائج الإيجابية للتقيم الخارجي الشامل لصندوق الأمم المتحدة للمرأة، الذي قامت به شركة نُظم الإدارة العالمية (MSI) استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١٠/٩٥، أمر معترف به. وذكر أن تقرير التقييم وارد في الوثيقة DP/1996/14. وقد بدأت في البرنامج الإنمائي عملية داخلية لتعزيز اشتراك البرنامج الإنمائي مع صندوق المرأة في متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وسيتم تحديد الأدوار المتكاملة للمنظمتين بشكل أوضح. كذلك يجري العمل على استخدام صندوق المرأة كوكالة منفذة سواء في برامج الوكالة أو البرامج التي تُنفذ قطريا. واقترح السماح لصندوق المرأة بالسعي للحصول على دعم لتطوير السياسات والبرامج بموجب الترتيبات الجديدة لتكاليف الدعم. وقال إن البرنامج الإنمائي يتخذ خطوات أيضا نحو أن يكون صندوق المرأة وكالة مُنفذة توفر آليات فعالة للنهوض بموارد برامج البرنامج الإنمائي لفائدة المرأة.

١٣٦ - وتحدث المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فقال إن مكتبه طُلب إليه، بموجب المقرر ١٠/٩٥، أن يشترك في عملية التعاقد لتقييم صندوق المرأة. وأعطى تفصيلات عن الشروط التي ينظر فيها مكتب خدمات المشاريع فيما يتعلق بالتعاقد، وخاصة الحاجة إلى الموضوعية والشفافية وتطبيق أفضل الأساليب التجارية السائدة. وقد استخدمت الإجراءات الموحَّدة التي يتبعها مكتب خدمات المشاريع بما في ذلك أبحاث السوق ووضع قائمة قصيرة وتقديم مقترحات والتقييم حسب معايير معروفة لجميع المشتركين. وتبع ذلك مفاوضات مطولة للتأكد من أن الاختصاصات التي اعتمدها المجلس التنفيذي مفهومة ومتبعة. وفي أثناء تلك العملية أدخلت تحسينات على الأساليب والمنهجيات، كما تم إدخال تعديل على تشكيل الفريق وزيد اشتراك البلدان النامية في الهيئة الاستشارية. وقد ساعد في أعمال الهيئة الاستشارية خبير أكاديمي ذو باع طويل في قضايا المساواة بين الجنسين. واقتضت سعة عملية التقييم من المكتب أن يولي اهتماما كبيرا لمرحلة إدارة العقد بدون التدخل في النواحي الفنية أو في سرية التقييم. وتم رصد أنشطة فريق التقييم على أساس دائم للتأكد من الالتزام بالمواعيد المرحلية والموعد النهائي. ونتيجة لذلك

تمت السيطرة على تأخيرات غير متوقعة بشكل فعال بدون اللجوء إلى إدارة الأزمة، وظلت العملية في الموعد المقرر لها وفي حدود ميزانيتها.

١٣٧ - وقدمت السيدة مارينا فاننج، من شركة نُظم الإدارة الدولية، عرضا عاما لنتائج تقييم صندوق المرأة.

١٣٨ - ووزع بيان من مدير صندوق الأمم المتحدة للمرأة.

١٣٩ - وعلقت الوفود على تقرير الحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة للمرأة، وعلى المقترحات التي قدمها المدير المعاون، وعلى تقرير التقييم.

١٤٠ - وذكر كثير من المتحدثين أن من الواضح أن صندوق المرأة قد استعاد نشاطه بشكل جيد وتغلب على الصعوبات المالية التي واجهها في العام السابق واستعاد ثقة المانحين في عملياته. إلا أنهم ذكروا أن الصندوق يجب أن يعمل في إطار موارده المحدودة، ومن ثم أن يُعطي تركيزا أكبر لجهوده. ومع أن عددا من الوفود أعربوا عن اتفاق عام مع التوصيات الواردة في تقرير التقييم، ذكر كثيرون غيرهم أنهم لا يستطيعون الموافقة على جميع التوصيات. وأُبدي التأييد لإعادة إنشاء الاحتياطي التشغيلي.

١٤١ - وعلّق كثير من المتحدثين بأن الوثيقة التي تحتوي على الموجز التنفيذي لتقرير التقييم متفائلة أكثر من اللازم ولا تحتوي على كثير من التحليل النقدي. وأشاروا إلى أن التقرير الرئيسي يُشير فعلا إلى عدة نواحي ضعف وأنه أكثر توازنا. وأعرب كثير من الوفود عن رأيهم أن من السابق لأوانه الوصول إلى قرارات بعيدة المدى بشأن تشغيل صندوق المرأة وأن الأمر يحتاج إلى مزيد من النقاش. وأعرب البعض عن تأييدهم للتوصية بأن يُصبح صندوق المرأة وكالة منفذة من وكالات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكن آخرين كانت لديهم تحفظات كبيرة. واقترح أحد المتحدثين أن يُقدم صندوق المرأة مقترحا إلى المجلس التنفيذي عن كيفية تخطيطه لتنفيذ نتائج التقييم.

١٤٢ - وكان هناك تأييد واسع لإقامة نظام لإعلام الإدارة في صندوق المرأة، ولتحسين نظم الحواسيب وأماكن العمل، وتحسين برامج التدريب، وزيادة الموظفين، بما في ذلك رفع القيود على التوظيف التي كانت مفروضة على ثماني وظائف دائمة. ووافق عدد من المتحدثين أيضا على أنه ينبغي أن يتلقى صندوق المرأة أتعابا من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى حين يُقدم إليها المشورة.

١٤٣ - وتحدث عدد من الوفود فأعربوا عن قلقهم إزاء تحول تركيز البرنامج عن دعم النساء في البلدان النامية. وأكد بعض الوفود الأخرى على الحاجة لأن يعمل صندوق المرأة في جميع مناطق العالم، وخاصة في منطقة شرق ووسط أوروبا وفي رابطة الدول المستقلة، حيث لم يكن له وجود من قبل.

١٤٤ - وأبدى أحد الوفود تحفظات على تخصيص مبالغ على المستوى القطري لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقال إن وصف الصندوق بأنه يلعب دور العامل الحفاز في متابعة المؤتمر يحتاج إلى

مزيد من التوثيق الدقيق. وذكر أحد الوفود أن الصندوق يجب أن يُركّز على تمكين المرأة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية وتقوية الشبكات المعنية بالمرأة على المستويين الوطني والمحلي. وقال إن الصندوق يجب ألا يكون ازدواجا لعمل شُعبة الأمم المتحدة المعنية بالنهوض بالمرأة (وهذه لم تُذكر في تقرير التقييم) أو المعهد الدولي للتدريب والبحث للنهوض بالمرأة، بل ينبغي له أن يستفيد من خبراتهما. وأوصى آخرون بأن يتعاون الصندوق تعاونا وثيقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين في التنمية. وأشار أحد الوفود إلى أن يلده سيسهم في الصندوق الإئتماني لمنع العنف ضد المرأة الذي أقامه صندوق الأمم المتحدة للمرأة.

١٤٥ - وأجابت مديرة الصندوق على الأسئلة والتعليقات فقالت إن التحدي الأكبر أمام الصندوق الآن هو أن يُصبح منظمة استراتيجية تتسم بالمسؤولية وتركز على تمكين المرأة. وأضافت أن الصندوق ينبغي أن يستفيد من جوانب القوة فيه كما جاء في تقرير التقييم، في فترة ما بعد بيجين، حتى وإن كانت موارده محدودة. وقالت إنه ستجري دراسة جميع البرامج والمشاريع للتحقق من أنها تؤدي إلى نتائج يمكن قياسها وتتصل بالقضايا والاستراتيجيات ذات الأولوية. وذكرت أن إعطاء مركز الوكالة المنفذة للصندوق سيفيد كثيرا في تيسير الدعم للمنظمة ولن يؤثر على تركيز البرامج فيها ولا على الطريقة التي تقوم بها في العمل. وليست هناك نية للتحول عن البلدان الفقيرة. وذكرت أن عمل الصندوق يُكمّل عمل شُعبة النهوض بالمرأة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث للنهوض بالمرأة. وقالت إن الصندوق يعمل مع باقي أجزاء المنظومة بما في ذلك من خلال مستشاري البرامج الإقليمية الذين يعملون مع المنسقين المقيمين على المستوى القطري، وإن نقطة الضعف الرئيسية في الصندوق الآن هي أن تصميم البرامج طموح جدا. وذكرت أيضا أن بعض البرامج التجريبية لم تُصمم باعتبارها تجريبية وأن بعض المشروعات المُدرة للدخل صُممت لتتعامل مع مجموعات معينة من السيدات ولا تتصل بالقضايا الكبرى. وعلاوة على ذلك لم يُبذل جهد كاف للتعريف بالدروس المستفادة.

١٤٦ - وعلقت السيدة فاننج بقولها إن الصندوق ينبغي أن يختار العناصر التي تُحسّن عمله. وذكرت أن الأموال تُستخدم استخداما حسنا، وأنه يجري الاستفادة من المواد والخبرات على المستوى المحلي. أما نقطة الضعف فهي أن المنظمة تحاول أن تفعل الكثير بموارد قليلة. فقاعدة الموارد البشرية فيها صغيرة ويعمل الموظفون في ظروف صعبة. وهناك فجوات في عملية الإبلاغ في بعض الأحيان وفي المسائل اللوجيستية. وقالت إن الصندوق يحتاج إلى إعادة التركيز بحيث يُركز على عدد قليل من المسائل الهامة. وقالت إن كثيرا من المستشارين الإقليميين للبرامج يمتازون بالفعالية بسبب كفاءتهم الشخصية. وأوضحت، ردا على استفسار، أن المصفوفة المقترحة لهيكل الصندوق ستتيح للموظفين اتخاذ القرارات اليومية فيما يتعلق بعملهم مما يُقلل من العبء على الإدارة.

١٤٧ - وأكد مدير البرنامج المعاون على الاهتمام الذي أولاه البرنامج الإنمائي إلى موضوع الحالة المالية لصندوق المرأة وكذلك لتعزيز علاقته بالصندوق، سواء من خلال الاجتماعات الداخلية المنتظمة أو الاجتماعات الإقليمية. وقال إنه اتخذت عدة تدابير بما في ذلك تخصيص ١٠ في المائة من التمويل الكلي للبرامج، ضمن إطار التعاون العالمي لتمكين المرأة، وتدريب المسؤولين القطريين عن التنمية، وإنشاء روابط

أفضل مع مسؤولي البرامج الإقليمية للصندوق ومسؤولي المساواة بين الجنسين في التنمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإذا كان للصندوق أن يشترك على نحو أكبر في توجيه مشورة سياسية، فإن الدعم ينبغي أن يُقدم من خلال مرفق دعم تنمية السياسات والبرامج. وفيما يتعلق بالتعليقات بشأن إمكانية أن يُصبح الصندوق وكالة منفذة، لاحظ أنه لا يُحتمل وجود حافظة ضخمة من مشروعات التنفيذ بسبب الاتجاه نحو التنفيذ الوطني. ولكن من الناحية السيكولوجية، فإن إعطاء الصندوق مركز الوكالة المنفذة يعني دفعة قوية لتلك المنظمة. إذ يستطيع الممثلون المقيمون حينئذ أن يعملوا بنشاط على إشراك الصندوق في تنفيذ البرامج.

١٤٨ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٤٣/٩٦ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بتقرير التقييم الخارجي الذي أعده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٣٢/٩٦؛

٢ - يحيط علما مع التقدير بالإجراءات الأولية التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمقترحات المتعلقة بمتابعة توصيات التقييم الخارجي للصندوق على النحو المبين في رد فعل الصندوق إزاء تقرير التقييم المقدم خلال الدورة الحالية؛

٣ - يطلب من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يعد ردا أشمل وأكثر تفصيلا بشأن الإجراءات التي اتخذها كمتابعة للتقييم الخارجي بحلول الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧؛

الاستراتيجيات البرنامجية

٤ - يقرر أن يعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خطة للاستراتيجية والأعمال التجارية المعاونة تركز على أدواره في مجال التحفيز والدمج في المسار الرئيسي والدعوة. وينبغي أن يوضح ذلك أيضا عزم الصندوق على العمل بشكل متزايد في مجال الأنشطة الاستراتيجية وأنشطة بناء القدرة. وينبغي أن يقدم الصندوق تقريرا شفويا عن التقدم المحرز بحلول الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ وأن يقدم ورقة الاستراتيجية وخطة الأعمال التجارية خلال الدورة السنوية لعام ١٩٩٧؛

٥ - يقرر أيضا أن الاستراتيجية ينبغي أن تولى الاعتبار الواجب للاضطلاع بأنشطة في أقل البلدان نموا وفي البلدان المنخفضة الدخل، لا سيما في أفريقيا، وذلك وفقا لمنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ولقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠؛

٦ - يوصي بأن يواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تركيز برنامجه وأن يعزز تصميم برنامجه وأداءه؛

التنظيم والإدارة

٧ - يشجع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على أن يعدل، في إطار الميزانية المعتمدة، تنظيمه وإدارته وموظفيه، آخذا في اعتباره ضرورة إبقاء التكاليف الإدارية عند مستوى ملائم؛

التنسيق

٨ - يطلب أن يتعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشكل وثيق مع أجهزة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، من أجل ضمان أن تشكل أنشطة الدعوة التي يقوم بها الصندوق جزءا من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واضعا في اعتباره ضرورة تجنب الازدواج والتداخل؛

العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٩ - يقرر أن ينظر في أثناء دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ في طلب مدير البرنامج أن يصبح بإمكان صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الحصول على الأموال من مرفق دعم تنمية السياسات والبرامج، الذي سيحل محل مرفق خدمات الدعم التقني - في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛ وأن يجري مزيدا من الاستكشاف للترتيبات المتعلقة بإمكانية وصول الصندوق إلى الموارد البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأغراض التي تدخل ضمن ولاية الصندوق وبما يتفق مع ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهدافه، دون أن يعرض ذلك للخطر مسؤولية البرنامج عن النهوض بالمرأة؛

الترتيبات المالية وترتيبات تقديم التقارير

١٠ - يوافق على إعادة إنشاء احتياطيه التشغيلي بمبلغ ٣ ملايين دولار مبدئيا ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يقدم اقتراحا مفصلا في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ بشأن منهجية حساب كل من الحدود القصوى للموافقة السنوية والإبقاء على مستوى الاحتياطي التشغيلي استعدادا لإعادة إنشاء نظام التمويل الجزئي؛

١١ - يدعو الجمعية العامة إلى استعراض دور اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مع مراعاة الحاجة لإدارة الصندوق بشكل مناسب؛

١٢ - يدعو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى مواصلة جهوده الرامية إلى تنويع قاعدة موارده من خلال عدة طرق منها جمع الأموال من القطاع الخاص؛

١٣ - يقرر أن يستأنف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي عن أعماله، حسب الاقتضاء، كل سنتين ويفضل أن يتم ذلك خلال دورته السنوية، إلا إذا طـُلبت ترتيبات مستقلة بشأن تقديم التقارير.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

١٤٩ - وبعد اعتماد المقرر طلب أحد الوفود، يؤيده ثلاثة وفود أخرى، بأن يـُقدم الصندوق تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ عن الدور الذي يمكن أن يقوم به في شرق أوروبا، وهو موضوع ينطوي على مسألة الحاجة إلى توسيع ولايته. وطلب ذلك الوفد نفسه أن تـُدرج هذه المعلومات في عرض الاستراتيجية التي سيـُعدها الصندوق لتلك الدورة، وفقا للفقرة ٤ من المقرر ٤٣/٩٦. وقد قـُدم هذا الطلب في ضوء الملاحظات على ولاية الصندوق التي قـُدمت في الدورة السابقة للمجلس التنفيذي، واتفاقا مع توصيات اللجنة الاستشارية للصندوق، التي تـُشير إلى الحاجة إلى إدراج المناقشات بشأن الترتيبات المؤسسية لما بعد بيجين وتطلب النظر الجدي في دور الصندوق في أوروبا الشرقية. ولوحظ أن الصندوق، كجزء من الأمم المتحدة، يجب أن يعمل على أساس العالمية.

تاسعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

١٥٠ - قدم مساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب المالية والإدارة تقريرا شفويا عن التقدم بشأن هذا البند نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فعرض مختلف أوراق العمل المقدمة من الفريق العامل المشترك للتنسيق بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف، وهي الأوراق التي تلقاها أعضاء المجلس. وعلـّق بإيجاز على أوراق العمل التي تتعلق بالتعاريف، وهي تشمل المصطلحات المتفق عليها مع تعاريفها، وفئات الإنفاق المتفق عليها التي ستستخدم في إعداد ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩، والنموذج المشترك المتفق عليه لخطة الموارد، والنماذج المتفق عليها لجداول الميزانية. ثم أبلغ مساعد المدير المجلس أن الفريق العامل المشترك لا يزال يعالج عددا من المسائل، مثل كيفية معاملة الموارد الأخرى، وسداد نفقات الخدمات التي تـُقدم إلى أطراف ثالثة، والمعلومات عن الوظائف والموظفين التي تـُدرج في تقديرات الميزانية. وأنهى تقريره بأن قال إن الممارسة أخذت في اعتبارها مختلف التعليقات بشأن تنسيق الميزانية التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومراجعو الحسابات الخارجيون، وأشار أيضا إلى الجهد المكثف الذي يقوم به كبار المسؤولين في المنظمات الثلاث لإنجاح تلك الممارسة.

١٥١ - وأعرب عدد من الوفود عن سرورهم للتقدم الإيجابي الذي تحقق حتى الآن في هذه الممارسة. وفي هذا الإطار طلب أحد الوفود مواصلة المسيرة على نفس الخط، بينما أعرب وفد آخر عن تطلعه إلى

مواصلة الإسراع بهذه العملية. وأعرب الوفود عن شعورهم بأن الممارسة مفيدة للمنظمات وللمجلس التنفيذي. وأعرب كل من مساعد مدير البرنامج ومدير شُعبة المالية والموظفين والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديرهما للملاحظات الإيجابية المقدمة.

١٥٢ - وطلب أحد الممثلين، يؤيده ممثل آخر، تعريفا للتكاليف البرنامجية في مقابل التكاليف الإدارية، وأعرب عن قلقه إزاء إمكانية الخلط بين تكاليف دعم البرامج والتكاليف الإدارية، وأكد على أن المنظمات يجب أن تتوخى الدقة بحيث لا تخلط بين التكاليف الإدارية وتكاليف دعم البرامج بطريقة عشوائية. وأكد مساعد المدير أن تكاليف دعم البرامج والتكاليف الإدارية كما يُطبقها البرنامج شفافة للغاية. وذكر مدير صندوق الأمم المتحدة للسكان أن التعاريف مقدمة في الورقة المتعلقة بالمصطلحات، وأن المجلس التنفيذي قد يرغب في متابعة الموضوع مع المنظمات، إذا كان له أي تحفظات حول التعاريف المقدمة.

١٥٣ - وأكد عدد من الوفود على ضرورة أن تكفل المنظمات، في العرض الجديد للميزانية، أن تظل المقارنة مع الميزانيات السابقة ممكنة. وطمأن كل من مساعد مدير البرنامج ومدير شُعبة المالية والموظفين والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس إلى أن المقارنة ستظل ممكنة.

١٥٤ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لما تم من ترشيد للمصطلحات ولإمكانية مقارنة جميع موارد واستخدامات الصناديق في جميع المنظمات. وأكد نفس الوفد أنه لا بد من شيء من التضحية لدى استخدام النموذج الجديد مع انتقال المجلس إلى النظر إلى الميزانيات من ناحية التركيز الاستراتيجي الأكبر.

١٥٥ - وأعرب أحد الوفود عن رغبته في أن يرى في عرض الميزانية تكاليف المكاتب القطرية والمساهمات التي تقدمها الحكومات المضيفة في تكاليف تلك المكاتب المحلية.

١٥٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي الشفوي عن تنسيق الميزانيات والحسابات.

عاشرا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن زيارة ميدانية قام بها المجلس التنفيذي

١٥٧ - قدم الممثل الدائم لغامبيا، وهو منسق الفريق للزيارة الميدانية إلى ملاوي وموزامبيق في حزيران/يونيه ١٩٩٦، تقرير البعثة (DP/1996/CRP.14).

١٥٨ - وأبلغ ممثل هولندا، وهو مقرر الفريق، المجلس التنفيذي بالنتائج والتوصيات الواردة في التقرير. وقال إن من أهم النتائج أنه توجد صعوبة في تقريب الهوة بين المقر الرئيسي والمكاتب القطرية، أي بين

النظرية والممارسة. إلا أنه لاحظ أن من السابق لأوانه الدخول في نقاش كامل حول هذا الموضوع في الوقت الحاضر، نظرا للعمليات الداخلية التي تجري حاليا في داخل المنظمات. ولاحظ الفريق أيضا ضرورة اتخاذ خطوات لتوفير معلومات أكثر على المستوى القطري عن عمل المجلس التنفيذي، وأنه يمكن تعزيز تركيز البرامج، وكذلك تبسيط إجراءات تشغيل ترتيبات البرمجة الخلف.

١٥٩ - وألقى الضوء على بعض الملامح الأخرى في تقرير البعثة، منها أن كلا البلدين اللذين تمت زيارتهما هما من البلدان التي تمر بمرحلة تحول، ومنها الدور الإيجابي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المعونة، وصعوبة إظهار نتائج ملموسة. وقال إن خطر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب كبير بوجه خاص، وخاصة في ملاوي حيث نحو ٣٠ في المائة من سكان المدن مُصابون بالمرض. وفي موزامبيق يوجد نحو ١٤ في المائة من السكان مصابين بالمرض، ومنهم اللاجئون العائدون. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان له دور كبير في كلا البلدين. وأشار إلى أن الفريق شهد العمل الذي تقوم به القابلات اللاتي دربهن برنامج الأمم المتحدة للسكان في الولادات التقليدية. وقال إن الفريق يرغب في مقابلة ممثلي المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا وشُعبة أفريقيا في صندوق الأمم المتحدة للسكان لمواصلة النقاش حول مختلف نتائج تقرير البعثة.

١٦٠ - وكان من ضمن التوصيات بشأن الزيارات الميدانية المقبلة التي يقوم بها المجلس التنفيذي: إعطاء وقت أطول لإعداد التقرير والتحليلات؛ والتقليل من الاجتماعات البروتوكولية العالية المستوى؛ وإتاحة الفرصة أمام عد أكبر من الأعضاء للاشتراك إذا كان اهتمامهم بالأمر كبيرا؛ وترتيب زيارات قصيرة، وربما زيارة واحدة لبلد واحد.

١٦١ - وأعرب ممثل ملاوي عن تقدير بلده للعمل الذي يقوم به الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أن بلده فيه الآن حكومة جديدة وأنه لا يزال في مرحلة التحول. وقال إن تقرير البعثة يُسلط الضوء على المجالات التي لا تزال الحكومة تعتبرها موضع التركيز. وأعرب عن الأمل في أن تؤخذ التوصيات في الاعتبار عملا على زيادة تعزيز دور الممثل المقيم في ملاوي.

١٦٢ - وأعرب ممثل موزامبيق عن تقدير حكومته للمجلس التنفيذي لترتيب الزيارة إلى بلده. وذكر أن العامل الرئيسي في موزامبيق هو تشجيع التنمية التي تقوم على مصلحة السكان. وقال إن هذه البعثات مهمة جدا وأن بلده يُرحب بزيادة الرصد. وقال إن التركيز على أهمية التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة على بناء القدرة الذاتية، يتجاوز مرحلة التعاون التقني، لأن موزامبيق خارجة من صراع مسلح وهي تبني نسيجها الاقتصادي والاجتماعي. وتوقع أن تتواصل تقوية العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في بلده سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المقر.

١٦٣ - وذكر الممثل الدائم لبليز، وهو أحد أعضاء الفريق، أنه أعجب بالأعمال الإنمائية في البلدين. وقال إنه لاحظ قلقا بشأن الحاجة إلى مصادر دائمة للطاقة في البلدين. وأضاف أن الزيارة الميدانية كانت هامة لأن التقارير زودت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بوجهات نظر موثوقة من

الوفود. وعلّق على عدد من التوصيات، بما في ذلك الحاجة لتقوية التعاون التقني بين البلدان النامية على جميع المستويات ملاحظا أن الزيارات الميدانية نفسها هي نوع من أنواع التعاون التقني. وقد أظهرت الزيارة أيضا أن الاستثمارات الصغيرة مهمة، مثل تزويد الناس بأجهزة الراديو ليعرفوا عن تنظيم الأسرة. وطالب بتنظيم زيارات ميدانية إلى البلدان التي لا تتلقى المعونة من المنظمتين سعيا لتحسين صورتهما.

١٦٤ - وأبدت الوفود عموما رضاها عن تقرير البعثة وأشارت إلى أن نتائج تقارير البعثات الميدانية تحتاج إلى مناقشة موضوعية، كما أن المجلس التنفيذي بحاجة إلى الاطلاع على الأعمال التي تتم لمتابعة التوصيات في دوراته المقبلة. وأثيرت أسئلة حول التعليقات التي أثيرت في تقرير البعثة عن الصلة بين المقر والمكاتب القطرية، ودور حكومة ملاوي في وضع مذكرة الاستراتيجية القطرية، ومقياس نجاح البرنامج. وأثار عدد من المتحدثين موضوع أثر نقص الموارد على البرامج في البلدين. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن مدى تقديم خدمات الصحة الإنجابية في ملاوي.

١٦٥ - وطلب أحد المتحدثين أن تُركز البعثة القادمة على آثار برامج البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في البلدان التي تقوم بزيارتها. واقترح ذلك الوفد أيضا أن يشمل التقرير شيئا من المعلومات التاريخية عن عمل المنظمتين في البلدان التي تقوم البعثات بزيارتها.

١٦٦ - وتحدثت نائبة مدير المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا فأعربت عن تقدير المكتب لتقرير البعثة، وذكرت أن المداخلات كانت مفيدة جدا وأن توصيات التقرير ستدرس بعناية وستجري متابعتها. وسيتم تنظيم مزيد من الاجتماعات بشأن توصيات تقرير البعثة. وأضافت أن اطلاع المجلس التنفيذي على العمل الميداني لا بد أن يفيد ويقوي قدرة المكتب على دعم مكاتبه القطرية وعلى تقديم المساعدة للبلدان المعنية. وتطرقت إلى نتائج التقرير، فلاحظت أن الفجوة المتوقعة بين المقر والمكاتب القطرية يمكن أن تُعزى للطلبات الكثيرة التي يتوقع المقر ردودا من المكاتب القطرية بشأنها. وقالت إن أولويات المكتب الإقليمي هي الاستجابة لطلبات وأولويات المكاتب القطرية. وأضافت أنه يتم تعزيز تركيز البرنامج من خلال أدوات تخطيطية جديدة مثل النهج البرنامجي، وإدخال ترتيبات البرمجة الخلف، التي عُقدت بشأنها دورات تدريبية وحلقات عمل. وقالت إنها تتفق مع ما ذكر من أن ملاوي وموزامبيق يمران بمرحلة انتقالية. وذكرت أن البرنامج الإنمائي قد سعى في ملاوي إلى التأكيد على الإدارة الحكومية من خلال مبادرات تجريبية، تتجه نحو المحافظات والقرى، تدعمها لا مركزية التمويل حتى مستوى المحافظة. وأشارت إلى التعليقات التي تُعرب عن القلق بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب فأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يسعى إلى تعظيم المساعدة التي يُقدمها في هذا المجال. وقالت إن الجمعية العامة تطلب أن تقوم حكومة البلد بصياغة مذكرة استراتيجية قطرية بمساعدة منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد قالت إنها ستعيد النظر في الحالة بالنسبة لمذكرة الاستراتيجية القطرية لملاوي. واستجابة للتعليق الذي يقول إن المكاتب القطرية لا تدري عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا، قالت إن المكاتب القطرية تلقت مزيدا من المعلومات حولها منذ حزيران/يونيه، وهو الموعد الذي تمت فيه الزيارة الميدانية.

١٦٧ - وأعرب نائب مدير شـُعبة أفريقيا في صندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديره للنتائج التي خلص إليها تقرير البعثة. وقال إن أعضاء البعثة عادوا بإحساس قوي بخطورة التحديات السكانية التي يواجهها البلدان وكذلك الإنجازات التي تحققت حتى الآن. وذكر أن البلدين اللذين زارتهما البعثة قد بدآ، في المجال السكاني، بداية متواضعة جدا من حيث إدراك المشكلة والخدمات المطلوبة بالمقارنة بمعظم البلدان الأخرى في أفريقيا. ولذلك فإن درجة الوعي التي تحققت كانت كبيرة ومؤثرة، وإن كانت أقل مما هو مطلوب. وأضاف أن صندوق السكان يعمل على ترشيد لعدد الطلبات التي يـُرسلها المقر إلى المكاتب القطرية وأنواعها حتى يتسنى للمكاتب مزيد من الوقت للعمل في تنفيذ البرامج. واعترف أيضا بأن بطء الردود من المقر على استفسارات المكاتب القطرية هي مشكلة متكررة ويمكن أن يكون جزء من الحل ترشيد النظام المالي لأن معظم المراسلات تتصل بتوضيح البرامج المالية. وفيما يتعلق بزيادة الرصد، يؤمل أن تتمكن وكالات التنفيذ الحكومية من القيام بجزء كبير من أعمال الرصد التي يقوم بها حاليا صندوق السكان، وبذلك يتفرغ الصندوق إلى النظر في المسائل الأوسع شمولا التي تتصل بكفاءة وفعالية الدعم المقدم إلى البلدان.

١٦٨ - وشكر ممثل هولندا المنظمتين على إعداد وتنظيم الزيارة الميدانية.

١٦٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير البعثة عن الزيارة الميدانية لكل من ملاوي وموزامبيق (DP/1996/CRP.14).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٧٠ - قبل أن ينتقل المجلس إلى النظر في البند الأول من جدول الأعمال المتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان، دعت الرئيسة المديرة التنفيذية لتقديم تقرير عن التطورات التي حدثت في الصندوق منذ الاجتماع السنوي للمجلس التنفيذي. وذكرت المديرة التنفيذية في بيانها بإيجاز بعضا من المبادرات المتخذة حديثا في مواصلة تنفيذ برنامج العمل للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤. وعرضت الجهود التي تـُبذل لزيادة تنفيذ الحكومات والمنظمات غير الحكومية للمشاريع التي يدعمها صندوق السكان، والطريقة الجديدة لعرض البرامج القطرية التي أدخلت في هذه الدورة استجابة للمقررات التي اتخذها المجلس مؤخرا. وقدمت أيضا تقريرا عن أعمال فرقة العمل المعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، المنبثقة عن لجنة التنسيق الإدارية، التي ترأسها المديرة التنفيذية، وكذلك عن دعم صندوق السكان لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (يونيدز) والاشتراك فيه. وأشارت في هذا الصدد إلى أن صندوق السكان هو الرئيس الحالي للجنة المنظمات المشتركة في رعاية البرنامج.

١٧١ - وناقشت المديرة التنفيذية بإيجاز الحالة المالية للصندوق، فذكرت أنه من المحتمل أن الصندوق لن يستطيع تحقيق نفس الزيادة في الإيرادات التي حدثت في العام الماضي بعد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية مباشرة. وقالت إنه يبدو أن الإيرادات في عام ١٩٩٦ ستكون في نفس مستوى عام ١٩٩٥

تقريبا. وقالت إن هذا أمر مقلق نظرا للحاجة الشديدة في البلدان النامية لخدمات الصحة الإنجابية وللتعهدات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه في مؤتمر السكان والتنمية. ودعت جميع البلدان إلى أن تنظر نظرة جدية في مستويات التمويل التي تُقدمها من حيث إمكانية زيادتها. وأشارت أيضا إلى أن الصندوق يحاول وضع استراتيجيات جديدة لزيادة موارده.

١٧٢ - ورحب أعضاء المجلس التنفيذي بملاحظات المديرة التنفيذية وأعربوا عن تقديرهم للفرصة المتاحة لعقد حوار معها. وتركزت معظم التعليقات على حالة إيرادات الصندوق، ودعا كثير من الوفود إلى أن ترقى الحكومات إلى مستوى التعهدات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر القاهرة. وأشار أحد الوفود إلى القلق في أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي من أنه بالنظر إلى النهج الجديد الذي يتبعه الصندوق في تخصيص الموارد، كما ورد في المقرر ١٥/٩٦، واتجاه مستوى الإيرادات، فإن مجموع التمويل الذي يُقدمه صندوق السكان إلى المنطقة قد يتناقص فعلا. وطلب عدد من الوفود معلومات محددة أكثر بشأن أفكار الصندوق فيما يتعلق باستراتيجيات التمويل الجديدة.

١٧٣ - وردا على الأسئلة، قالت المديرة التنفيذية إن المبادرات المحتملة للتمويل تشمل الدعوة إلى البلدان المانحة غير التقليدية، والطلب إلى بلدان البرامج نفسها أن تُساعد في الحصول على مساعدة ثنائية لتمويل الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف، وربما إثارة اهتمام القطاع الخاص لدعم أنشطة الصندوق. وقالت أيضا إن الصندوق يُجري مناقشات مهمة مع الاتحاد الأوروبي، وأعربت عن أملها في أن تُعلن عن مجالات متفق عليها للتعاون بينهما في المستقبل القريب. وردا على القلق بشأن اختلاف مستويات التمويل في مناطق العالم، قالت المديرة التنفيذية إن الصندوق لم يقصد في أي وقت أن تعاني أي منطقة من المناطق حتى وإن وجه موارد أكبر إلى منطقة أخرى. وهذا يتوقف بالطبع على قدرة الصندوق على الاستمرار في تحقيق نمو في مستويات التمويل، وهو ما يبدو أن نتائج مؤتمر القاهرة تُبشر به. وفيما عدا ذلك فإن الصندوق يحاول تحقيق المساواة في التوزيع بين البلدان في إطار كل مجموعة منشأة بموجب المقرر ١٥/٩٦. وذكرت أيضا أن الصندوق سوف يستمر في العمل في تحسين المؤشرات المستخدمة في تنفيذ المقرر ١٥/٩٦، مدركا أن نوعية البيانات المستخدمة في بعض المؤشرات تختلف من بلد إلى بلد.

١٧٤ - وبعد بيان المديرة التنفيذية وما تبعه من مناقشات، قدمت الرئيسة السيدة إنجار بروجمان، الأمين العام للاتحاد الدولي للأبوة المخططة، وهو أكبر منظمة غير حكومية في العالم تعمل في مجال الصحة الإنجابية، وخاصة في مجال تنظيم الأسرة. وناقشت السيدة بروجمان مذكرة التفاهم التي وقّعت مؤخرا بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد في تموز/يوليه ١٩٩٦، وذكرت أن من شأنها أن تزيد مجال التعاون في التنفيذ والتقييم لأنشطة الصحة الإنجابية بين المنظمتين. وناقشت أيضا موضوع التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بوجه عام، كما دعا إلى ذلك برنامج عمل مؤتمر القاهرة. وأوضحت كيف أن نواحي القوة المختلفة في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية يمكن أن تكمل بعضها البعض إذا عملت بروح الشراكة للوصول إلى هدفهما المشترك، وهو تحسين نوعية الحياة للناس على وجه الأرض.

١٧٥ - وانتهز بعض الوفود الفرصة للترحيب ببيان السيدة بروجمان وبمذكرة التفاهم التي وقعت مؤخرا بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الدولي للأبوة المخططة. وذكرت بعض الوفود أن حكوماتها قد قدمت مساهمات إلى كلتا المنظمتين، وذكرت أن زيادة التعاون بين المنظمتين سوف يؤدي إلى مزيد من الفعالية لجهودهما. وعلق عدة وفود على الملاحظات العامة بشأن زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الأنشطة التي يساندها صندوق الأمم المتحدة للسكان، فأشاروا إلى أن ذلك يعني تحسين الآليات المستخدمة لاختيار المنظمات غير الحكومية المناسبة للعمل معها والتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. ووافقت المديرة التنفيذية على أن هذا هو المطلوب، وأبلغت المجلس التنفيذي أن الصندوق يعمل على تحسين قدرته في تلك المجالات.

حـــادي عشر - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

١٧٦ - في بيان مديرة شـُعبة المالية وشؤون الموظفين والإدارة أمام المجلس التنفيذي عن العمليات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٥، سلطت الضوء على بعض التطورات المهمة التي عرضها الاستعراض المالي السنوي (DP/FPA/1996/22). وذكرت أن الإيرادات العادية للصندوق زادت بنسبة ١٨ في المائة تقريبا بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، فوصلت إلى ٣١٢,٦ مليون دولار في السنة الأخيرة. وكانت هناك زيادة كبيرة أيضا في مبلغ الإيرادات من المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف.

١٧٧ - وقالت إن الزيادة في الإيرادات في عام ١٩٩٥ تعتبر امتدادا للاتجاه المـُشجع الذي أبلغ عنه في عام ١٩٩٤ حينما ارتفعت الموارد العادية بنسبة ٢١ في المائة بالمقارنة بالسنة السابقة ١٩٩٣. وأكدت المديرة مع ذلك، كما أكدت المديرة التنفيذية من قبل، أنه لا يبدو أن السنة الحالية ١٩٩٦ ستشهد زيادات مماثلة، وإن كان الصندوق بحاجة فعلا إلى موارد إضافية. وتتضح قدرة الصندوق على استخدام الموارد من أنه استطاع في عام ١٩٩٥ أن يزيد الإنفاق البرنامجي الكلي في الوقت الذي تمكن من تخفيض الموارد غير المنفقة من السنوات السابقة. فقد زادت مصروفات ١٩٩٥ بنسبة ٦٥,٣ في المائة عن مصروفات ١٩٩٣، بينما انخفض الرصيد غير المنفق في آخر السنة من الناحية الكمية وكنسبة مئوية، من ٤٧,٢ مليون دولار، أي ٢١,٥ في المائة من الموارد العادية للصندوق، في ١٩٩٣ إلى ٢٣,٧ مليون دولار، أي ٧,٦ في المائة في ١٩٩٥. وقدمت موجزا عن مبالغ الإنفاق على المشاريع التي نـُفذت بمختلف الوسائل، بما في ذلك الحكومات وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وقالت المديرة إن باستطاعتها أن تذكر أن نسبة الإنفاق الكلي المخصص للمصاريف الإدارية وخدمات دعم البرنامج تناقصت من ٢٢,٢ في المائة في ١٩٩٣ إلى ١٦,١ في ١٩٩٥. وبالمقارنة بالدخل فقد هبطت النسبة من ٢٠,٥ في المائة إلى ١٦,١ في المائة.

١٧٨ - ولاحظت المديرة أن التحسن في أداء البرنامج وخفض الموارد غير المستخدمة في نهاية السنة بالمقارنة بالسنوات القليلة الماضية أمكن تحقيقه عن طريق تدابير منها زيادة اللامركزية في اتخاذ

القرار في المقر الرئيسي وفي الميدان، وتبسيط وتنسيق إجراءات البرمجة، وتنويع طرائق المشاريع عن طريق الزيادة التدريجية في التنفيذ الحكومي، والإسراع في عملية الإبلاغ المالي، وزيادة تدريب الموظفين.

١٧٩ - وركزت المديرة على أن زيادة الإنفاق البرنامجي رافقتها زيادة في مراقبة أنشطة الصندوق. فقد ازدادت إلى حد كبير تغطية مراجعة الحسابات عما كانت عليه في السنوات القليلة الماضية، وذلك بمساعدة قسم مراجعة حسابات الصندوق التابع لشعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومراكز الخدمات الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي التي أنشئت في كوالالمبور وهراري. وقد تم في عام ١٩٩٥ مراجعة حسابات ٥٠ مكتبا قطريا بالإضافة إلى الممارسة المعتادة لمراجعة الحسابات في المقر الرئيسي ، وذلك بالمقارنة بخمسة مكاتب قطرية فقط في عام ١٩٩٣.

١٨٠ - وعلّقت عدة وفود على الاستعراض المالي السنوي فلاحظت أنها ترى أن التقرير واضح وسهل القراءة وشامل وموجز، وشكروا الأمانة على إعداد وثيقة مفيدة بهذا الشكل. ولاحظ بعض الوفود أيضا أن الاستعراض يُفيد أن الحالة المالية للصندوق هي صحية أساسا، وإن أعربوا عن أسفهم لأن عام ١٩٩٦ لم يشهد زيادة في الموارد مماثلة للزيادة التي تحققت في عام ١٩٩٥. وأشار عدد من الوفود إلى أن المهم هو الاتجاه على مدى عدد من السنوات، وفي هذا الصدد فإن الحالة المالية للصندوق مُشجعة. وعلّقت وفود أخرى على أن هذا الاتجاه إنما هو دلالة على الإقرار بجودة العمل الذي يؤديه الصندوق وعلى أن البلدان تأخذ مأخذ الجد التعهدات التي قطعتها على نفسها للصندوق في مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤.

١٨١ - وأثير سؤال عن تناقص عدد الدول المانحة للصندوق في السنوات الأخيرة، ولاحظت عدة وفود مع التقدير أن مزيدا من الموارد خُصصت لأفريقيا، إذ يرون في هذا اتجاها إيجابيا يتفق مع مقررات المجلس التنفيذي. وأشار أحد الوفود إلى أهمية التعاون بين بلدان الجنوب. وأعرب عدد من الوفود عن رضاهم لأن الزيادة في ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي كانت أقل كثيرا من الزيادة العامة في النفقات. وأبدت وفود أخرى اغتباطها لتناقص الاتجاه نحو ترحيل المبالغ من سنة إلى أخرى. وحثت الصندوق على مواصلة المراقبة الدقيقة لهذا الاتجاه، فهم يرون أنه لا يجب أن يكون هناك إفراط في الإنفاق أو إفراط في عدم الإنفاق.

١٨٢ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان الاستمرار في تخصيص ٢٠ في المائة من الإيرادات كاحتياطي تشغيلي هو أمر ضروري. وأعرب أحد الوفود عن سروره لأن مبلغ التعهدات غير المدفوعة قد تناقص كثيرا. وأعرب أحد الوفود عن سروره لزيادة نشاط مراجعة الحسابات. وأعربت عدة وفود عن قلقها لأن عدد المشروعات التي تقوم الحكومات بتنفيذها قد تناقص في السنة الأخيرة وأن المشروعات التي يُنفذها صندوق السكان قد تصاعدت، وهذا مصدر قلق لأن من أولويات الصندوق زيادة القدرة الوطنية على تنفيذ المشروعات وأن يكون الصندوق هو أداة تمويل وليس وكالة تنفيذ. وأعربت الوفود في هذا الصدد أيضا عن سرورها لزيادة عدد المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية (زيادة بنسبة ١٨ في المائة ما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥) وإن كانت النسبة العامة لتلك المشروعات لا تزال متواضعة وينبغي زيادتها.

وأثير سؤال آخر حول السبب في إنفاق الصندوق نسبة كبيرة من موارده على شراء مواد منع الحمل. وطـُلبت معلومات إضافية أيضا عن الصناديق الإئتمانية، والبلاد التي تقدمها والغرض الذي تستخدم من أجله.

١٨٣ - ورد نائب المدير التنفيذي (السياسات والإدارة) على الأسئلة المثارة فلاحظ أن إسقاطات الدخل لعام ١٩٩٦ تقوم على تنبؤات محافظة ومتروية، كما كانت سياسة الصندوق دائما. وأعاد إلى الأذهان أن نسبة الـ ٢٠ في المائة المخصصة للاحتياطي الشغيلي قررها المجلس التنفيذي نفسه، وآخر هذه القرارات كان في عام ١٩٩٤. وأعرب عن احساسه بأن هذا البند معقول ويلبي احتياجات الصندوق. وردا على سؤال من أحد الوفود حول بطء بدء البرنامج القطري الخامس للصندوق في اندونيسيا، الذي بدأ في عام ١٩٩٥، أوضح بأن التنسيق بين البرنامج القطري الجديد وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أدى للأسف إلى معدل أبطأ مما كان متوقعا في التنفيذ في عام ١٩٩٥.

١٨٤ - وأجابت مديرة المالية وشؤون الموظفين والإدارة على عدة أسئلة طـُرحت عن مشروعات التنفيذ الوطنية، فأعربت عن اتفاقها مع المجلس في أن هذه مسألة مهمة، وقالت إن الصندوق يـُعيد النظر في هذه المسألة بهدف تقوية أداء الصندوق في هذا المجال. وقالت إن التنفيذ الوطني للمشاريع يتطلب زيادة في قدرة الحكومات والمنظمات غير الحكومية على الرصد ومراجعة الحسابات للتأكد من ضمان مساءلتها عن الأموال التي توضع تحت تصرفها. وأبلغت المجلس التنفيذي أن المديرة التنفيذية أصدرت تعليماتها إلى موظفي الصندوق مؤخرا بتحاشي قيام الصندوق بالتنفيذ بدلا من التنفيذ الحكومي، وبالتأكد من وجود الظروف المناسبة التي تتيح للحكومات القيام بمسؤولية أكبر في التنفيذ. وفي هذا الصدد أكدت المديرة التنفيذية على المبادئ العامة التالية: يجب أن يستمر صندوق الأمم المتحدة للسكان، في المقام الأول في تعزيز التنفيذ الوطني للمشاريع التي يدعمها الصندوق؛ وحين لا توجد القدرة الوطنية أو لا تقوى على التنفيذ، فيجب أن ينظر الصندوق في تعيين شركاء آخرين من منظومة الأمم المتحدة أو من بين المنظمات الدولية غير الحكومية كوكالات منفذة، على أن يكون مفهوما أن بناء القدرة الوطنية هو المهمة الأساسية للصندوق.

١٨٥ - وفيما يتعلق بموضوع مشتريات الصندوق، أوضحت المديرة التنفيذية أن الصندوق يتمتع بميزة نسبية في شراء موانع الحمل والمستلزمات ذات الصلة. ولهذا فإن السبب في زيادة المبالغ التي ينفقها الصندوق على المشروعات التي يقوم بتنفيذها هو أن عددا كبيرا من الطلبات تصل إلى الصندوق من الحكومات للمساعدة في شراء موانع الحمل. وهذه الخدمة هي أيضا أحد جوانب مساعدة الحكومات على تنفيذ مشروعاتها الخاصة بالسكان والصحة الإنجابية. وأوضحت أن هذا النوع من المشتريات يتفق بالتأكيد مع مفهوم الوكالة الرائدة كما حدده الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمشتريات، الذي يشترك فيه الصندوق بنشاط. ولهذا فإن الصندوق يمثل حصة كبيرة من مشتريات موانع الحمل ولديه الخبرة الفنية اللازمة والالتزام بتنسيق المشتريات.

١٨٦ - وأعربت المديرة عن اتفاقها مع الوفود بأن الصندوق بحاجة إلى العمل من أجل زيادة عدد الدول المانحة. وأشارت إلى أنه نظرا لضيق الوقت فإنها ستتابع مع الوفود فرادى بعض المسائل الأخرى التي

أثيرت، ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالصناديق الائتمانية والمنظمات غير الحكومية. وشكرت المديرة أعضاء الوفود على ملاحظاتهم المُشجعة وطمأنتهم إلى أن إدارة الصندوق ستسترشد بما أبدوه من ملاحظات بنَّاءة.

١٨٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٥، الوارد في الوثيقة DP/FPA/1996/22.

ثاني عشر - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٨٨ - قبل عرض البرامج القطرية الجديدة التي يُريد الصندوق عرضها على المجلس التنفيذي لتلقي التوجيه والموافقة، ألقت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) بيانا موجزا بشأن طريقة العرض الجديدة لوثيقة البرامج القطرية التي أعدت للعرض على المجلس. وقالت إن العرض الجديد هو استجابة لثلاثة مقررات اتخذها المجلس، وهي المقررات ١٣/٩٦ الذي يدعو الصندوق إلى إعادة التفكير في عرض البرامج القطرية؛ و ١٥/٩٥ بشأن أولويات برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛ و ١٥/٩٦ بشأن النهج الجديد إزاء تخصيص الموارد. وقالت إن طريقة عرض البرنامج الجديدة أقصر - بنحو ٤٠ في المائة - مما كانت في الماضي وتركز بشكل أفضل، كما هو مأمول، على المسائل التي تحظى باهتمام المجلس، بما في ذلك الدروس المستفادة، والميزة النسبية، والاستراتيجية، وخطة التنفيذ، والنتائج المتوقعة. وذكرت نائبة المدير التنفيذي أنها تدرك أن تحسين الوثائق هو عملية دائمة، وأن الصندوق يُرحب ترحيبا كبيرا بأي تعليقات أو توجيهات من المجلس.

١٨٩ - وأعربت كثير من الوفود عن تأييدها لطريقة العرض الجديدة، وقالوا إنها أوضح وأيسر قراءة مما كانت في الماضي وأنها تقترب من بلوغ الهدف بأن تكون تحليلية أكثر، وأكثر تركيزا على أمور منها الدروس المستفادة وتطبيقها والميزة النسبية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالنسبة لسائر المانحين. وأكد كثير من الوفود أنهم يريدون من الصندوق أن يستمر في هذا الاتجاه، وخاصة في مجال الدروس المستفادة وطرائق تنفيذ برامج الصندوق. ووافقت نائبة المدير التنفيذي على أن هذه هي المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل.

١٩٠ - ومن بين الملاحظات التي أبدتها الوفود كانت هناك بعض الاقتراحات بأن الوثيقة، رغم التحسينات التي أدخلت عليها، لا تزال بحاجة إلى مزيد من السمة التحليلية ومن التركيز على نحو أكثر على مجالات تركيز البرامج المقترحة وعلى استراتيجيتها. وأعربت بعض الوفود عن أن صندوق الأمم المتحدة للسكان بحاجة إلى تحديد الخطوط العريضة لاستراتيجيته وأن يُبيِّن كيفية الوصول إليها وكيفية الوفاء بها. ولاحظت بعض الوفود أن هناك حاجة لإبراز نواتج واضحة يمكن توقعها من البرامج ليكون لدينا خط أساسي ننطلق منه في تقييم نجاح البرامج عند إكمالها. وذكرت عدة وفود أن وسائل التنفيذ يجب أن

تُبيَّن بوضوح أكبر، خاصة فيما يتعلق بمسائل التنفيذ الوطني وبناء القدرة الذاتية الوطنية والطاقة الاستيعابية.

١٩١ - وطالب أحد الوفود بوجود روابط واضحة مع خطط التنمية الوطنية وبيان وسائل منع الحمل المستخدمة في كل بلد. وعلَّق وفد آخر فرحَّب بأن الوثيقة أصغر حجما ولكنه لاحظ أنه سيكون من المفيد أيضا وضع شروح تتكون من سطر واحد تُلخص النقاط الرئيسية للبرنامج بشكل موجز. وأوصى نفس الوفد بأن توضع المؤشرات المتعلقة بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قبل البيانات الديمغرافية المعتادة لأنها تتصل بشكل أوثق بالبرنامج المقترح. وتحدث أحد الوفود، باسمه وباسم وفد آخر، فأعرب عن الأمل بألا تُصبح عملية استعراض البرنامج وتطوير الاستراتيجية، وهي أساس عملية البرمجة، عملية "روتينية" وإنما ينبغي أن تركز على الاحتياجات الخاصة لكل بلد. واقترح هذان الوفدان أيضا أن تحتوي الورقة على مرفق يشمل إطارا منطقيا يكون عبارة عن بيان واضح الهدف بالنواتج ومؤشرات الإنجاز.

١٩٢ - وردت المديرة التنفيذية، ونائبة المدير التنفيذي فرحبتا بالتعليقات الإيجابية وقالتا إنهما ستقومان بتنفيذ المقترحات الكثيرة البنَّاءة التي أدلى بها الوفود تنفيذا أمينا. وأوضحتا لدى مناقشة الحاجة إلى بيان مؤشرات ونواتج البرامج، مدى صعوبة بيان وقياس هذه النواتج. وذكرتا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يُسهم في جميع الحالات في برنامج وطني، يشتمل بالضرورة على كثير من النواتج من عدد من المصادر، كلها تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي إيجابي. وفي هذا الإطار يصعب أحيانا قياس الدور الذي يقوم به الصندوق والنتائج المحددة التي تُسفر عنها جهوده. وفي هذه الحالة لا يكفي عرض "مؤشرات العملية" التي تُعطي بيانات عن عدد الموظفين الذين يتم تدريبهم أو عدد الوحدات الصحية التي يتم تجهيزها. لأن ما تدعو الحاجة إليه هو بيان عن ما يُحققه البرنامج بكل مكوناته من أجل تحسين حياة البشر. وهذه ناحية بالغة الصعوبة، ولكن الإدارة تُدرك ضرورة الاستمرار في العمل على تطوير مؤشرات مناسبة يمكن منها إبراز مدى ما يبذله صندوق الأمم المتحدة للسكان من جهد والفرق الذي يحدثه، وليس ذلك فقط لإعلام المجلس.

١٩٣ - وأبلغت نائبة المدير التنفيذي المجلس أيضا أن هناك عددا من البرامج القطرية التي يود الصندوق تمديدها حتى نهاية عام ١٩٩٧، بدون أي تمويل إضافي مطلوب. ولما كان عدد كبير من البرامج القطرية سينتهي في عام ١٩٩٦ فإن ذلك يضع ضغطا كبيرا على عملية البرمجة في الصندوق. ولذلك فإن البرامج التي لا تزال فيها أموال متاحة لتمويل أنشطة خلال عام ١٩٩٧ يمكن تمديدها سنة أخرى حتى تتاح إعطاء البرامج الجديدة ما تستحقه من دراسة. والبرامج المطلوب تمديدها هي: الأردن وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي وبوتسونا وتايلند وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وسوازيلندا وغابون وكولومبيا وليسوتو وماليزيا وملديف وموريتانيا، وكذلك الأنشطة قبل البرنامجية في جنوب أفريقيا,

ألف - منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

١٩٤ - عرضت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) البرامج القطرية المقترحة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وعبَّر بعض الوفود عن تأييد عام للبرامج المقترحة في تلك المنطقة، وفي غيرها. وفي معرض تعليق الوفود على البرامج في مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أشاروا مرة أخرى إلى قلقهم من أن تتأثر المنطقة نتيجة للنهج الجديد إزاء تخصيص الموارد. وفي هذا الصدد تدخل الممثل الدائم لبنما ليقول إنه وإن كان بلده ممتنا جدا للدعم الذي يلقاه من صندوق الأمم المتحدة للسكان والذي لقيه في السابق، فإن هناك قلقا شديدا في بلده إزاء تصنيف بنما في بلدان المجموعة (ج) في النهج الجديد. فهناك مخاوف من أن الموارد المخصصة لبنما قد تنتهي وأن المكاسب التي حققها البلد سوف تضيع. وأضاف أن بلده ينظر إلى المسألة باعتبارها مسألة خطيرة لدرجة أن مجلس الوزراء الاشتراكي وافق في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ على قرار يُعرب عن قلقه. وأشار إلى أن هناك عددا كبيرا من المشاكل التي تواجهها بنما، بما في ذلك النسبة الكبرى من السكان الذين يعيشون دون خط الفقر، وعلى وجه الخصوص الاحتياجات الكبيرة للسكان الأصليين، الذين ترتفع عندهم بصفة خاصة معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع، والأمية بين النساء، والتخلف عن الدراسة. وأعرب عن تقدير حكومته لاستجابة الصندوق في مواجهة هذه المسألة.

١٩٥ - وفي ردها على ما أثير حول هذا الموضوع ردت نائبة المدير التنفيذي بأن من المفهوم أن تكون هناك شواغل إزاء النهج الجديد لتوزيع الموارد، ولكنها أكدت للمجلس أنه سيبذل كل جهد ممكن لضمان المكاسب التي تحققت من قبل وعدم تعريضها للخطر. وذكرت أن النظام، على أي حال، هو في طور البداية من حيث أنه سيُطبق على المشروعات الجديدة التي تبدأ في عام ١٩٩٧. وقالت إن الالتزامات المتعهد بها من قبل سيتم الوفاء بها وأن الضاغط الوحيد الممكن تأثيره في تخصيص الموارد الجديدة هو هبوط إيرادات الصندوق، وهي تـــأمل ألا يحدث ذلك. وقالت إن النهج الجديد يجري تنفيذه على مراحل وبشكل مرن. وستركز المساعدة المقدمة من الصندوق، كما كان الحال دائما، على المجموعات الأحوج.

١٩٦ - وذكر عدد من الوفود، في حديثهم عن منطقة أمريكا اللاتينية بوجه عام، أهمية الإعلام والتعليم والاتصالات، وخاصة التعليم في مجال حياة الأسرة، بالنسبة لمنطقتهم. وأثاروا أيضا أهمية زيادة جهود الدعوة للمساعدة في تهيئة مناخ من الرأي العام يُحبذ تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت نائبة المدير التنفيذي إنها توافق على هذه الآراء.

تقديم المساعدة إلى حكومة هندوراس (DP/FPA/CP/154)

١٩٧ - أشارت نائبة المدير التنفيذي إلى أهمية دور الدعوة، في معرض تقديمها للبرنامج القطري الجديد المقترح لهندوراس. وقالت إن جزءا كبيرا من البرنامج المقترح ينطوي على العمل مع الحكومة والمجتمع المدني من أجل تطوير توافق رأي وطني بشأن قضايا السكان والصحة الإنجابية، خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وأضافت أن هناك مجالا آخر سيقوم الصندوق بمساعدة الحكومة فيه وهو تحسين خدمات الصحة الإنجابية، حيث سيركز الصندوق جهوده في ثلاث من المناطق في البلد. وسيساعد صندوق السكان أيضا في بناء كتلة أساسية من الموظفين المدربين، عملا على أن تؤخذ العوامل السكانية في الاعتبار في جميع الإدارات الحكومية المختصة. وسيساعد الصندوق أيضا في تعزيز القدرة التقنية على تنفيذ أنشطة البرنامج على المستويات غير المركزية.

١٩٨ - وتحدث عدد من الوفود في تأييد البرنامج المقترح. وقال أحد الوفود إن تقديم الرفالات (الواقيات الذكرية) مسألة مهمة في إطار هندوراس، سواء من ناحية منع الحمل أو من ناحية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ولكن هذه المسألة لم تتناولها الوثيقة DP/FPA/CP/154. وتساءل نفس الوفد لماذا لم تـُذكر المساعدة الهامة المتلقاة من المجتمع الأوروبي. وأشار وفد آخر إلى أن الوثيقة تقول إن صندوق السكان هو المانح الوحيد الذي يـُساند برامج "الصحة الإنجابية الشاملة" ولكن الحقيقة أن وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تقوم أيضا بهذا. وأشار نفس الوفد إلى التفاوت الكبير الموجود في تقديم خدمات الصحة الإنجابية بين المناطق المدنية والريفية وتساءل عن السبب في وجود اثنين من ثلاثة مجالات دعم يقدمها البرنامج في منطقتين من المناطق الحضرية الكبرى.

١٩٩ - وقالت نائبة المدير التنفيذي، وأيدها في ذلك ممثل هندوراس في الصندوق، الذي قدم عرضا موجزا للبرنامج المقترح أمام المجلس التنفيذي في اليوم السابق، إن الرفالات الموزعة في هندوراس مقدمة من برنامج المساعدة التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وأن هذا، في الوقت الحاضر، لا يـُمثل جزءا من برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضافت أن الأدوار التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية في الولايات المتحدة في هندوراس هامة، وأن الصندوق يعمل بالتعاون الوثيق معهما. وفيما يتعلق بالتركيز الجغرافي للبرنامج المقترح، فقد أشار ممثل هندوراس إلى أن حكومة هندوراس هي التي اختارت المناطق المقترحة لتلقي المساعدة من البرنامج، وفيما عدا ذلك فبوسعها أن تطمئن المجلس إلى أن الصندوق سيعمل في المناطق التي تحتاج أكثر إلى خدماته، أي في المناطق الهامشية في تيجوسيغالبا وسان بيدرو سولا، حيث إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية محدودة جدا. وقالت إن دعم الصندوق سيـُركز على تحسين وجود هذه الخدمات والوصول إليها، بما في ذلك مراعاة احتياجات المراهقين والمرأة العاملة في مصانع التجميع.

٢٠٠ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لهندوراس كما جاء في الوثيقة DP/FPA/CP/154 بمبلغ ٨,٢ مليون دولار على مدى فترة السنوات الأربع ١٩٩٦-١٩٩٩.

طلب تمديد البرنامج القطري لبوليفيا، واعتماد مبالغ إضافية له (DP/FPA/1996/25)

٢٠١ - قدمت نائبة المدير التنفيذي اقتراحا بتمديد البرنامج القطري لبوليفيا، وقالت إن التمديد المقترح سيتيح تنسيق دورات البرنامج وسيتيح للصندوق أيضا إعداد برنامج قطري جديد يـُراعي استراتيجية اللامركزية التي اعتمدتها الحكومة مؤخرا كما يأخذ في اعتباره الجهود الجارية لتنفيذ "خطة الحياة" التي تستهدف في المقام الأول خفض معدل وفيات الأمهات.

٢٠٢ - وتحدث أحد الوفود مؤيدا التمديد المقترح، فقال إن بوليفيا هي أحد البلدان التي تم فيها تعاون مثمر جدا بين وكالة التنمية التابع للولايات المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث أن الوكالتين لهما نهج متشابه. وتحدث المندوب عن خطط اللامركزية فأبدى قلقه إزاء قدرة المحليات والبلديات على تنفيذ المهام التي توكل إليها. وأعرب أيضا عن رأيه بأن الاستمرارية هي مسألة مهمة في بوليفيا، وشجع صندوق السكان على المساعدة في هذا الصدد، وخاصة في توضيح الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص.

وشجّع الوفد صندوق السكان أيضا على التركيز على المناطق التي لا تصل إليها الخدمات، بحيث يصل إلى أشد الناس احتياجا لها. وسأل وفد آخر عما إذا كان الصندوق يتعاون مع الوكالة الحكومية الجديدة المخصصة لقضايا المرأة.

٢٠٣ - وردا على استفسارات الوفود شكرت نائبة المدير التنفيذي الوفود على دعمها للصندوق وذكرت أن معظم المسائل المثارة هي أيضا من شواغل الصندوق. إلا أن المعروض الآن هو تمديد لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري الحالي وأن كثيرا من الشواغل، مثل ما يتعلق منها باللامركزية، سيتم تناوله بشكل أكمل في البرنامج الجديد الذي سيُقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧. وأبلغت الوفود بأن الصندوق بدأ فعلا تعاونا فعالا مع الأمانة الفرعية المسؤولة عن قضايا المساواة بين الجنسين.

٢٠٤ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري لبوليفيا إلى آخر عام ١٩٩٧ واعتماد مبلغ إضافي قدره ١,٩ مليون دولار لهذا الغرض حسبما جاء في الوثيقة DP/PA/1996/25. وأعربت ممثلة بوليفيا عن شكرها وتقديرها للمجلس التنفيذي على تمديد البرنامج وعن سرورها لأن دورات البرامج لصندوق السكان والبرنامج الإنمائي واليونيسيف ستكون متناسقة في المستقبل.

طلب تمديد البرنامج القطري لكوبا واعتماد مبالغ إضافية له (DP/FPA/1996/23)

٢٠٥ - أبلغت نائبة المدير التنفيذي المجلس أن التمديد المقترح للبرنامج في حالة كوبا يتصل أساسا بزيادة توافر موانع الحمل، وهي من الشواغل الرئيسية بالنظر إلى الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها البلد. وقالت إن كوبا قطعت أشواطا بعيدة في تحسين الصحة، بما في ذلك الصحة الإنجابية لسكانها، ولكن هذا يتعرض للانتكاس بسبب الظروف الصعبة الحالية كما يتضح، على سبيل المثال، من زيادة عدد حالات الإجهاض.

٢٠٦ - وأعرب عدد من الوفود عن تأييدهم للتمديد المقترح وللموارد المقترحة للبرنامج القطري للصندوق في كوبا، وأشاروا إلى الصعوبات الاقتصادية للبلد. وأشاروا أيضا إلى أن الانتهاء من إقامة مصنع موانع الحمل التي تؤخذ عن طريق الفم، والذي يموله صندوق الأمم المتحدة للسكان جزئيا، سيلبي جزءا كبيرا من احتياجات البلد من موانع الحمل. وفي هذا الصدد أشير إلى أن توافر الرفالات هو أمر مهم في كوبا سواء كتدبير لمنع الحمل أو للمساعدة في منع انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وسأل أحد الوفود عن السبب في طلب التمديد من المجلس الآن مع أن التمديد لسنة ١٩٩٦. واعتذرت نائبة المدير التنفيذي عن التأخير قائلة بأن التمديد المقترح تأجل عرضه لأسباب فنية.

٢٠٧ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري لكوبا، واعتماد التمويل الإضافي بمبلغ ٢,٩ مليون دولار لهذا الغرض، حتى عام ١٩٩٦، كما جاء في الوثيقة DP/FPA/1996/23. وأعربت ممثلة كوبا عن شكرها لمواصلة الدعم الذي يُقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان.

باء - أفريقيا

تقديم المساعدة إلى حكومة زمبابوي (DP/FPA/CP/160)

٢٠٨ - قدمت مديرة شعبة أفريقيا البرنامج المقترح لزمبابوي فأبلغت الوفود بأنه وفقا للنهج الجديد لتخصيص الموارد ستُصنف زمبابوي في بلدان الفئة باء. وستكون أولويات برنامج صندوق السكان في زمبابوي هي المساعدة على تخفيض معدلات وفيات الأمهات وتحسين مركز المرأة. وقالت إن هناك عناصر برنامجية مهمة أخرى تتناول احتياجات الصحة الإنجابية للمراهقين ولحملات الإعلام والتعليم والتوعية التي تستهدف الشباب. وقالت إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هو مشكلة خطيرة في زمبابوي، وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) سعيا إلى الحد من انتشار المرض، خاصة من خلال أنشطة الدعوة.

٢٠٩ - وذكر أحد الوفود أن من الضروري في حالة زمبابوي، وكذلك في كل برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، التركيز على مجالات أولوية معينة، بدلا من محاولة القيام بجهد قليل في كل مجال. وأشارت الوفود إلى أن هذا يصدق بشكل خاص على زمبابوي لأن هناك عددا من المانحين الخارجيين وأن من القضايا الرئيسية ضمان التنسيق الفعال لهذه الجهود. وأشير إلى أن الوثيقة DP/FPA/CP/160 تذكر أن هناك عدم تجاوب من الوزارات مع الأنشطة في مجال صحة الأم والطفل. وقال الوفد إنه يود أن يعرف ما هو مستوى الالتزام الحكومي حاليا تجاه هذه الأنشطة. ولاحظت الوفود أن مشكلة الإيدز هي مشكلة خطيرة جدا في زمبابوي، ولذلك يجب أن يتعاون الصندوق تعاونا وثيقا مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز. وفي هذا الصدد سأل أحد الوفود عن السبب في عدم ذكر أثر الإيدز في الدراسات الديمغرافية الوطنية.

٢١٠ - وقالت مديرة شعبة أفريقيا في ردها إن التعاون الفعال بين الوكالات المانحة في زمبابوي هو أولوية من الأولويات التي يسعى إليها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكرت أنه كانت توجد في السابق عقبات بيروقراطية أمام تنفيذ برنامج صحة الأم والطفل، ولكن تم التغلب عليها، وأن الصندوق يُدرك أن البرنامج لا يمكن أن ينجح إلا إذا كان هناك إحساس وطني بملكيته. وفي هذا الصدد فإن برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان يهدف إلى الاستفادة من نواحي القوة في الحكومة وفي المجتمع المدني في زيادة القدرة الوطنية على تنفيذ البرنامج. أما فيما يتعلق بإدراج آثار الإيدز في التخطيط الوطني فإن ذلك آخذ في الحدوث وهي من النواحي التي يُقدم الصندوق مساعدة فيها.

٢١١ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لزمبابوي كما جاء في الوثيقة DP/FPA/CP/160 بمبلغ ٨,٩ مليون دولار على فترة الأربع سنوات ١٩٩٦-١٩٩٩. وتقدم ممثل زمبابوي بالشكر إلى الصندوق على الدعم الذي يُقدمه لبلده، وأعرب في نفس الوقت عن قلقه لأن النهج الجديد لتخصيص

الموارد يؤدي إلى تغيير موضع بلده من بلد ذي أولوية إلى بلد مُصنَّف في فئة البلدان باء. وأعرب عن الأمل في ألا يؤدي ذلك إلى أثر سيئ على مستوى التمويل في المستقبل.

طلب موارد إضافية للبرنامج القطري لاثيوبيا (DP/FPA/1996/26)

٢١٢ - ذكرت مديرة شعبة أفريقيا أنه حدث في السنوات الأخيرة تغير كبير جدا في المواقف إزاء تنظيم الأسرة في اثيوبيا، وأدى ذلك إلى احتياجات أكثر مما كان متوقعا لموانع الحمل، وقالت إن الصندوق يقترح إنفاق مبلغ إضافي قدره ١٠,٣ مليون دولار حتى نهاية الدورة البرنامجية في ١٩٩٧ للمساعدة في توفير هذه الموانع وكذلك من أجل التوسع في خدمات الصحة الإنجابية وتحسين نوعيتها. ويقترح الصندوق أيضا إعادة توزيع الأموال بين مختلف مجالات البرنامج مراعاة للتغيرات في الظروف. وقالت إن برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان سيجري تعديله لكي يتلاءم مع العملية التي تقوم بها الحكومة في تفويض سلطات إلى المناطق، كما سيوجه مزيدا من جهود الإعلام والتعليم إلى احتياجات السكان في المناطق الريفية.

٢١٣ - وذكر أحد الوفود أن دعم الصندوق لأنشطة الدعوة في اثيوبيا، هو جزء مهم من البرنامج الذي أدى إلى حدوث فرق واضح في تغيير المواقف الوطنية، وذلك كما حدث في بلدان أفريقية أخرى. وتحدث وفد آخر فذكر أن صندوق السكان هو شريك إنمائي قيِّم جدا لاثيوبيا، ورحَّب بزيادة التعاون مع المكتب المحلي لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، مما يمكن أن يُساعد الصندوق في مواجهة احتياجات البلد التي تتسع بسرعة لموانع الحمل. وذكر ذلك الوفد أيضا أن المكتب الوطني للسكان قد تم نقله من مكتب رئيس الوزراء وتساءل عما إذا كان ذلك سيؤثر على تأثير المكتب. وذكر وفد آخر أنه يشعر أن البرنامج ينبغي أن يؤكد بشكل أكبر على تحسين مركز المرأة. وقالت مديرة شعبة أفريقيا إن ذلك من الأولويات المتزايدة لأنشطة الصندوق.

٢١٤ - ووافق المجلس التنفيذي على موارد إضافية للبرنامج القطري لأثيوبيا بمبلغ ١٠,٣ مليون دولار كما ورد في الوثيقة DP/FPA/1996/26. وأعرب رئيس المكتب الوطني للسكان عن امتنان بلده للدعم الذي يتلقاه من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذكر أن اثيوبيا ملتزمة بتحقيق مقاصد السياسة السكانية الوطنية. وفي هذا الصدد فإنه سعيد بأن وكالته تتلقى دعما متزايدا لأنشطتها.

طلب تمديد البرنامج القطري لمدغشقر واعتماد موارد إضافية له DP/FPA/1996/24

٢١٥ - ذكرت مديرة شعبة أفريقيا أن الأنشطة السكانية في مدغشقر شهدت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة بسبب زيادة التزام الحكومة وبسبب نجاح جهود الإعلام والتعليم والدعوة. ولذلك فإن البرنامج يمكنه أن يستفيد بشكل فعال من زيادة الموارد، خاصة في مساعدة الجهود المبذولة لتقليل وفيات الأمهات. وذكرت أن الموارد الإضافية المطلوبة ستستخدم أيضا لزيادة أنشطة الإعلام والتعليم والدعوة، خاصة في البرامج الريفية والأنشطة الموجهة للشباب، وللقيام، بالتعاون مع مانحين آخرين، بتنفيذ مسح صحي وديمغرافي.

٢١٦ - وذكر أحد الوفود أن مدغشقر، بسبب هيكلها العمري، فيها نسبة كبيرة من السكان النشطين جنسيا. ومن هذا المنطلق فهي تحتاج إلى الدعم الإضافي الذي يقترحه الصندوق. ورحّب الوفد أيضا بتركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان لأنشطته في مناطق معينة من البلد، بالتعاون مع المانحين الآخرين الذين يعملون في تلك المناطق. وقال إن أنشطة الإعلام والتعليم والدعوة هامة جدا في إطار مدغشقر. وذكر على سبيل المثال أن الإيدز لا يعتبر حتى الآن مشكلة خطيرة في البلد، ولكن هذا الوضع يمكن أن يتغير بسهولة وسوف تكون أنشطة الإعلام والتعليم والدعوة مهمة لاحتواء هذا الاتجاه.

٢١٧ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري لمدغشقر حتى نهاية عام ١٩٩٨، مع تخصيص مبلغ إضافي قدره ٣,٩ مليون دولار كما ورد في الوثيقة DP/FPA/1996/24. وشكر ممثل مدغشقر الصندوق على استمرار دعمه.

جيم - الدول العربية وأوروبا

برنامج المساعدة للشعب الفلسطيني (DP/FPA/CP/157)

٢١٨ - قدمت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا البرنامج المقترح لمساعدة الشعب الفلسطيني، وقالت إن هذا أول برنامج من صندوق الأمم المتحدة للسكان يُركز على مجالين من مجالات الأهمية: وهما نقص البيانات الديمغرافية الموثوقة، وضعف خدمات الصحة الإنجابية الجيدة المتاحة للمرأة. وسوف يُقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة في هذين المجالين، إذ سيقدم الدعم لأول تعداد سكاني على مدى ٣٠ عاما، كما سيُساعد في تقوية خدمات الصحة الإنجابية في مراكز الرعاية الصحية الأولية، وذلك بالتعاون مع مانحين آخرين. وسيتعاون الصندوق أيضا مع السلطة الفلسطينية في أنشطة الدعوة وتناول مسائل المساواة بين الجنسين.

٢١٩ - وأعرب عدة وفود عن تأييدهم للبرنامج الأول الذي يُقدمه الصندوق لمساعدة الشعب الفلسطيني. وشكر مستشار بعثة المراقبة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة الصندوق على برنامج المساعدة الأول. وقال إنه سيساعد الشعب الفلسطيني في تحقيق أهدافه المتعلقة بالسكان وفي تحسين ظروف الصحة الإنجابية. وستكون المساعدة في تنفيذ تعداد السكان الذي تدعو الحاجة إليه بإلحاح، مسألة ذات أهمية على وجه الخصوص. وشكر كذلك نائبة المدير التنفيذي على تعديل العنوان ونص البرنامج المقترح بحيث يتضح منه أنه مُقترح "للشعب الفلسطيني" وطلب أن تكون هذه هي الصياغة المعتمدة في الوثيقة بكاملها.

٢٢٠ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج المقترح لمساعدة الشعب الفلسطيني، الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/157 بمبلغ ٧,٢ ملايين دولار على مدى السنوات الأربع ١٩٩٦-١٩٩٩.

تقديم المساعدة للحكومة التونسية DP/FPA/CP/156

٢٢١ - قدمت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا البرنامج المقترح لتونس، فأكدت أن البلد قطع أشواطا بعيدة باتجاه الوصول إلى أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إلا أنه لا تزال توجد فوارق شاسعة في

داخل مناطق البلد وفيما بينها. ومن ثم فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيركز في مساعدته على المناطق المحرومة والريفية التي تقل فيها مؤشرات الصحة الإنجابية عن المستوى الوطني. وقالت إن كثيرا من أنشطة البرنامج السابق كانت موجهة أساسا لاحتياجات المرأة، وأن هناك حاجة لتناول مشاغل الفئات الأخرى أيضا، مثل المراهقين والرجال. وذكرت أيضا أن تونس تقوم بدور متزايد في التعاون بين دول الجنوب في مجالات السكان والصحة الإنجابية وأن هذا اتجاه يستحق التشجيع.

٢٢٢ - وأيد كثير من الوفود البرنامج القطري المقترح لتونس. وأعرب مستشار البعثة الدائمة لتونس عن رضاه عن البرنامج وشكر الصندوق على التعاون المثمر الذي يقوم بين تونس والصندوق.

٢٢٣ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لتونس، الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/156، بمبلغ قدره ٧ ملايين دولار على مدى السنوات الخمس ١٩٩٧-٢٠٠١.

دال - آسيا والمحيط الهادئ

تقديم المساعدة إلى حكومة كمبوديا (DP/FPA/CP/159)

٢٢٤ - أعرب مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ عن تقديره للوفود التي شاركت في الجلسة الإعلامية غير الرسمية في اليوم السابق حول البرنامج القطري المقترح لكمبوديا، وقد قدم الشرح لتلك الجلسة ممثل كمبوديا في صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يحضر اجتماعات المجلس التنفيذي. وقال المدير، لدى تقديمه للبرنامج، إن كمبوديا هي من بلاد الفئة ألف وأنها في حاجة شديدة إلى خدمات الصحة الإنجابية والخدمات السكانية. وقال إن البرنامج المقترح سيُساعد في تناول تلك الاحتياجات بتركيزه على بناء القدرة الذاتية الوطنية، وهو المجال الرئيسي لجميع أنواع المساعدة الإنمائية في كمبوديا.

٢٢٥ - وأثار أحد الوفود مسألة ما إذا كانت الإشارة إلى ضعف الالتزام الحكومي المذكورة في الوثيقة DP/FPA/CP/159 لا تتعارض مع استراتيجية البرنامج للعمل مع الحكومة في الاضطلاع بأنشطة البرنامج. وأجاب ممثل الصندوق في كمبوديا بأن الالتزام موجود، ولكن الحالة في كمبوديا غير عادية من ناحية وجود اثنين من رؤساء الوزارات، وهو وضع يؤدي إلى عدم الوضوح أحيانا في أولويات الحكومة. وقال إن الوزارات الفنية ملتزمة بتنفيذ البرنامج، وأنه واثق من أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يمكن أن يعمل بكفاءة بالتعاون معهما. وقال إن الصندوق يعمل على تنظم محفل للسكان سيُناقش مسائل السكان والصحة الإنجابية على أعلى مستوى، وأن ذلك سيُساعد في تقوية الدعم السياسي لتلك البرامج.

٢٢٦ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لكمبوديا، الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/159 بمبلغ ١٦ مليون دولار على مدى فترة أربع سنوات ١٩٩٧-٢٠٠٠.

تقديم المساعدة إلى حكومة سري لانكا (DP/FPA/CP/155)

٢٢٧ - ذكر مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ أن سري لانكا قد حققت كل الأهداف المتصلة بالسنة الدولية للسكان والتنمية التي ينص عليها النهج الجديد لتخصيص الموارد، ومن ثم فهي مُصنَّفة في فئة البلدان جيم. ومع ذلك فإن المتوسطات الوطنية تشمل أجزاء معينة من السكان والمناطق في البلد تقل فيها المؤشرات كثيرا عن ما هو مرغوب، وسيُركز البرنامج المقترح على هذه المجالات، بما في ذلك مشاكل المراهقة والنساء في المناطق المحرومة. وقال إن من المهم جدا في بلد مثل سري لانكا الاستفادة من المكاسب التي تحققت.

٢٢٨ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان سيستطيع دعم السكان في المناطق المتأثرة بالصراع في الشمال والشرق من البلاد. وأجاب مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ بأن الدعم المقدم من الصندوق لن يُركز على المستوى المركزي فقط وإنما سيشمل أيضا المناطق والمجموعات المحرومة، وكثير منها يقع في مناطق الصراع، وكذلك الفئات المستضعفة مثل السكان المشردين. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان يُقدم المساعدة في مناطق الصراع التي طهرتها الحكومة وسوف يُقدم المساعدة الطارئة في مجال الصحة الإنجابية في مناطق الصراع.

٢٢٩ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لسري لانكا الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/155، بمبلغ ٧,٦ مليون دولار على مدى السنوات الأربع ١٩٩٧-٢٠٠٠. وأعرب ممثل سري لانكا عن تقديره للمساعدة التي يُقدمها البرنامج القطري. وذكر أيضا أن حكومته فخورة بأن البلد قد حقق كثيرا من أهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ولكنه أكد أن بلاده لا تزال بحاجة إلى المساعدة في تحسين الصحة الإنجابية لسكان سري لانكا.

تقديم المساعدة لحكومة فييت نام (DP/FPA/CP/158)

٢٣٠ - أوضح مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ أن فييت نام كانت مُصنَّفة في فئة البلدان باء بموجب النهج الجديد لتخصيص الموارد. ومع أن دخل الفرد في البلد منخفض، فقد قطعت أشواطا بعيدة في تحسين مؤشرات الصحة الإنجابية فيها. وقال إن البرنامج المقترح سوف يُركز على مساعدة خدمات الصحة الإنجابية في ست محافظات، خمس منها كان يعمل فيها الصندوق من قبل في البرنامج القطري السابق. وغرض البرنامج هو تنسيق المساعدة الدولية لضمان التكامل بين أنشطة مختلف المانحين. وسيقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا دعما لبعض الأنشطة على المستوى المركزي تهدف إلى إدماج الصحة الإنجابية في نظام الرعاية الصحية الأولية الوطني.

٢٣١ - وأثنى أحد الوفود على كون برنامج فييت نام يبدو شديد التركيز فيما يحاول تحقيقه. ولكنه سأل عن الكيفية التي يقترح بها البرنامج العمل بشكل أوثق مع المنظمات غير الحكومية في الوقت الذي يُستفاد من الخبرة في فييت نام أن المنظمات غير الحكومية فيها ضعيفة. وأشار الوفد إلى أن مجموعة وسائل منع الحمل المستخدمة في فييت نام يبدو أنها تعتمد إلى حد كبير على الوسائل التي توضع في داخل الرحم وتترك المسؤولية عن تنظيم الأسرة للمرأة. وسأل عما إذا كانت هناك جهود تُبذل لتغيير هذا الحال.

٢٣٢ - ورد مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ فذكر أن سياسة الصندوق كانت دائما دعم "نهج الكافيتريا" في توريد موانع الحمل، تاركا للفرد أو للزوجين تقرير ما يُناسبهم. ومع ذلك فالصندوق على علم بالنسبة العالية من استخدام الوسائل الرحمية في فييت نام، كما قام الصندوق برعاية دراسات لتحليل أسباب ذلك، باحثا في مسائل تفضيل المستخدمين ومواقف مقدمي الخدمات الصحية، في محاولة للتصدي للمشكلة. أما فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في فييت نام فقد أوضح المدير أن الصندوق يتعاون تعاونا وثيقا مع المنظمات الشعبية لفييت نام وأنه يحاول من خلال عدة طرق زيادة الدعم للمنظمات غير الحكومية في عدد من بلدان المنطقة بما فيها فييت نام.

٢٣٣ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري لفييت نام، الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/158 بمبلغ ٢٤ مليون دولار على مدى السنوات الأربع ١٩٩٧-٢٠٠٠. وأعرب وفد فييت نام عن امتنانه للدعم الذي يلقاه من الصندوق.

ثالث عشر - صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية

٢٣٤ - ذكرت المديرة التنفيذية في تقرير شفوي أمام المجلس التنفيذي عن التنسيق بين الوكالات في مجال السياسات الصحية، أن المجلس طلب منها في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ أن تقدم إليه تقريرا عن الجهود التي تُبذل لزيادة تقوية التعاون في هذا المجال، خاصة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقالت إنه يسرها أن تُبلغ المجلس أن التعاون على المستوى التنفيذي فعال جدا، وذكرت عدة أمثلة على ذلك. ومع ذلك فقد أصبح من الواضح أن تقوية التنسيق على مستوى السياسة والاستراتيجية يحتاج من المجلس أن يسعى إلى عضوية اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية، التي تتكون حاليا من ممثلي المجلسين التنفيذيين لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وقالت إن تلك اللجنة المشتركة تناولت في دورتها الاستثنائية في أيار/مايو ١٩٩٦ عددا من المواضيع، كثير منها له صلة مباشرة بولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك في مجالات منها صحة الأمهات ووفيات الأمهات وصحة المراهقين والصحة الإنجابية والإيدز. وفي الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لليونيسيف اتضح من المناقشات الدور القيِّم الذي تقوم به اللجنة المشتركة في مساعدة اليونيسيف في تطوير سياستها واستراتيجيتها. وقالت إنها تشعر أن عضوية المجلس التنفيذي للصندوق ستعود عليه بالفائدة، وطلبت من أعضاء المجلس أن ينظروا في هذه الإمكانية.

٢٣٥ - ورحبت الوفود بتوصية المديرة التنفيذية في أن يُصبح المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عضوا في اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية، وقالوا إنهم يرحبون بجميع الجهود التي تؤدي إلى زيادة وتحسين التنسيق والتعاون بين مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وذكر بعض الوفود أنه حين نوقش الموضوع لأول مرة في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ كانوا غير متأكدين في ذلك الوقت من قيمة هذه العضوية، إلا أن رد الفعل الإيجابي من قبل المجلس التنفيذي لليونيسيف، منذ ذلك الوقت، من ناحية عمله مع اللجنة المشتركة كما ورد في بيان المديرة التنفيذية، أقنعهم بأن تلك اللجنة تؤدي دورا هاما ومن

ثم فإن من المناسب للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكون عضوا فيها. ويصدق هذا بوجه خاص حين اتضح أن اللجنة المشتركة تنظر في كثير من المسائل المتصلة بالصحة الإنجابية، وفي هذه الحالة فإن من المهم أن يُسمع صوت صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذه المسائل وأن تُساعد اللجنة المشتركة الصندوق في تطوير سياساته واستراتيجياته. وأعربت بعض الوفود عن أنه لا تزال تساورهم بعض الشكوك في قيمة الدور الذي تقوم به اللجنة المشتركة وإزاء عدم التوازن في الاشتراك في اجتماعاتها، وأنها قد تكون لجنة أكثر رجعية من أن تكون تقدمية. ومع ذلك فقد أعربوا عن احساسهم بشكل عام بأن اشتراك الصندوق في مناقشات اللجنة سيكون مفيدا. وأثير سؤال عمن يشترك فعلا في مناقشات اللجنة المشتركة، لأنه على الرغم من أن المجالس التنفيذية نفسها هي الأعضاء الرسمية فيها إلا أن معظم المشتركين هم في الواقع خبراء في مجال الصحة من مختلف الأمانات أو من هيئات خارجية.

٢٣٦ - وأوضحت المديرة التنفيذية مسألة الاشتراك في اللجنة المشتركة المعنية بالمسائل الصحية بأن أبلغت الوفود أن الدور الرئيسي للجنة هو أن تكون هيئة استشارة فنية، ومن ثم فإنه وإن كان أعضاء المجلس التنفيذي يشاركون في المناقشات فإن معظم ممثلي المجالس هم من الخبراء في مختلف التخصصات الصحية. وأثير سؤال حول كيفية تحرك المجلس التنفيذي باتجاه الاشتراك في عضوية اللجنة المشتركة. وقد كان اتفاق الآراء على أنه، بما أن المجلس نفسه هو الذي سينضم إلى عضوية اللجنة المشتركة، فينبغي متابعة موضوع العضوية عن طريق رئاسة المجلس التنفيذي. ومن ثم طلبت رئيسة المجلس من وفد كندا أن يُنسق صياغة قرار بهذا الشأن.

٢٣٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٣٨/٩٦ - التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقرير الشفوي الذي قدمته المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التنسيق في مجال السياسة والبرمجة الصحية؛

٢ - يؤكد من جديد على ضرورة التعاون الوثيق على جميع المستويات بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية في مجال السياسة والبرمجة الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية، ويدعو اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية أن تكفل إمكانية اشتراك صندوق الأمم المتحدة للسكان في اجتماعات اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية؛

٣ - يطلب الى رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تتحقق، بمساعدة من أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان، من آراء المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن إمكانية انضمام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الى عضوية اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية؛

٤ - يطلب الى رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان اتخاذ التدابير الملائمة لتمكين أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان من الاشتراك بصفة مراقب في اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛

٥ - يطلب أيضا الى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ عن الملاحظات المبداة في اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية وأن تقدم مزيدا من التوصيات، حسب الاقتضاء، بشأن التدابير اللازمة لكي ينال المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان العضوية الكاملة.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

رابع عشر - مسائل أخرى

المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٣٨ - افتتح مدير البرنامج النقاش فذكر أن إطار المساءلة الوارد في التقرير تم تحديده من خلال عملية مشاورات مستفيضة تمت في داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مساعدة خبراء خارجيين، وأنه سيوفر الروابط بين عدد من نظم المساءلة المستقلة التي ظلت تعمل على نحو جيد ولكن على أساس فردي لا على أساس متكامل. ومن بين العناصر الرئيسية في الإطار الذي حدده مدير البرنامج لجنة استعراض الإدارة/المراقبة، التي شكّلها لتيسير عملية توفير الضمانات للمجلس التنفيذي بأن نظام المساءلة في البرنامج الإنمائي يعمل بكفاءة.

٢٣٩ - وقدم مدير البرنامج المشارك تقرير المدير عن المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/196/35) وكرر من جديد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع إطار المساءلة موضع التنفيذ. وألقى الضوء على عدد من العناصر المهمة التي بدأ العمل أو سيبدأ العمل بها في فترة قريبة جدا، بما في ذلك تطبيق نظام تقييم الأداء على المستويات العليا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية لاستقصاء تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، وإصدار نشرات نصف سنوية لإبلاغ الموظفين عن العقوبات الناتجة عن المساءلة التي تُطبق على أداء الموظفين وسلوكهم.

٢٤٠ - وأكدت الوفود على أهمية القيام بهذه المسألة، مُذكرين بأنها تأتي في الوقت المناسب وأنها ضرورية لتمكين البرنامج الإنمائي من زيادة كفاءته وفعاليته ومصداقيته. وأعرب عدد كبير من الوفود عن

تقديرهم لأن التقرير يمثل بداية مشجعة. وطلب عدة متحدثين من مدير البرنامج كفالة أن يتضمن نظام المساءلة رصدا وتقييما منهجيين، ومراجعة داخلية وخارجية للحسابات، واستعراضات للبرامج والمشاريع، وإشراف الإدارة على الموظفين وضمان التطبيق في المنظمة بكاملها، والرقابة من قبل كبار الموظفين في الإدارة، وإرسال التقارير إلى المجلس التنفيذي، واشتراك هيئات أخرى مثل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومكتب خدمات المراقبة الداخلية. وذكروا أن المساءلة يجب أن تكون هي العمود الرئيسي في جميع عمليات البرنامج الإنمائي خاصة بالنظر إلى ترتيبات اللامركزية. وأكد المتحدثون أيضا على أهمية العلاقة بين أمانة البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي. وفي هذا الصدد حث الوفود على أن تكون التقارير شفافة. وطلب أحد المتحدثين تقريرا رسميا عن تنفيذ إطار المساءلة.

٢٤١ - ووافق المجلس التنفيذي على مشروع القرار التالي:

٣٦/٩٦ - تقرير عن المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢ - يؤيد الاتجاه الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجعله منظمة أكثر فعالية وكفاءة وقابلية للمساءلة؛

٣ - يطلب من مدير البرنامج الإبلاغ بصورة غير رسمية في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار المساءلة.

١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

٢٤٢ - وأكد أحد الوفود على جهود التنمية الواسعة النطاق التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلده خاصة في تعزيز التغييرات الديمقراطية. وأشار بتقدير إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها مدير البرنامج. وأعرب عن امتنان وفده للعمل الذي قام به المجلس التنفيذي بمنح بلده منحة استقلال، التي سوف تتيح لها تنفيذ مشروعات جديدة. وأشار إلى الحاجة إلى مزيد من التمويل لبلدان رابطة الدول المستقلة وكذلك الحاجة إلى زيادة موظفي البرنامج على المستويين الإقليمي والقطري. وأعرب عن تأييده لرأي ذُكر من قبل بشأن مسألة اللامركزية في المكاتب الإقليمية في أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

اختتام الدورة

٢٤٣ - أعلن المجلس التنفيذي اختتام أعماله باعتماد المقرر التالي:

٤٦/٩٦ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

يشير الى أنه قام في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ (DP/1996/L.16 و Add.1)؛

أقر الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧: ١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧: ١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧: ١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧: ١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

البند ٢: المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي والوثائق وأداء المجلس التنفيذي

اتخذ المقرر ٤٥/٤٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن الوثائق؛

أحاط علما بالتقرير المؤقت عن النظام الداخلي (DP/1996/CRP.12)؛

البند ٣: خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

أحاط علما بموجز المسائل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان التي من المقترح أن ينظر فيها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ مع التعليقات عليها (DP/1996/CRP.13)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٤: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٩٥

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ المقرر ٢٦/٩٥ الذي يتناول المسائل المتصلة بدورات البرمجة (DP/1996/27)؛

البند ٥: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

اتخذ المقرر ٤٤/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٥؛

أحاط علما بالاستعراض السنوي للتدفق الصافي للتبرعات المقدمة من الحكومات المانحة والمستفيدة (DP/1996/28/Add.1)؛

أحاط علما باستعراض الصناديق الاستئمانية التي أنشأها مدير البرنامج في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤ وفي عام ١٩٩٥ (DP/1996/28/Add.2)؛

اتخذ المقرر ٤٠/٤٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني؛

اتخذ المقرر ٣٩/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

اتخذ المقرر ٤١/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1996/30)؛

اتخذ المقرر ٣٥/٩٦ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بنفقات الأمم المتحدة العادية والخارجة عن الميزانية في مجال التعاون التقني (DP/1996/32 و Add.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بمعلومات المتابعة فيما يتصل بمكونات التكاليف في المقر بنيويورك (DP/1996/37)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بمتابعة المقرر ٢١/٩٦ بشأن تقديم الدعم للمنسقين المقيمين (DP/1996/CRP.18)؛

أحاط علما بمعلومات المتابعة بشأن الحالة المالية (DP/1996/CRP.19)؛

البند ٦: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٣٧/٩٦ المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1996/36)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1996/38)؛

البند ٧: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على إطار التعاون القطري الأول لجمهورية الصين الشعبية (DP/CCF/CPR/1)؛

وافق على إطار التعاون القطري الأول لفييت نام (DP/CCF/VIE/1)؛

اتخذ المقرر ٤٢/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن إطار التعاون العالمي؛

البند ٨: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ٤٣/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٩: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

أحاط علما بالتقرير الشفوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ١٠: تقرير عن زيارة ميدانية قام بها المجلس التنفيذي

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارتين الميدانيتين اللتين قام بهما المجلس التنفيذي الى ملاوي وموزامبيق (DP/1996/CRP.14)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١١: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

أحاط علما بالاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٥ (DP/FPA/1996/22)؛

البند ١٢: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة هندوراس (DP/FPA/CP/154)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة سري لانكا (DP/FPA/CP/155)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة تونس (DP/FPA/CP/156)؛

وافق على تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية (DP/FPA/CP/157)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة فييت نام (DP/FPA/CP/158)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة كمبوديا (DP/FPA/CP/159)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة زمبابوي (DP/FPA/CP/160)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لكوبا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/23)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لمدغشقر التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/24)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لبوليفيا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/25)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لإثيوبيا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1996/26)؛

البند ١٣: التنسيق بين الوكالات في مجال السياسات والبرمجة الصحية

اتخذ المقرر ٣٨/٩٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن التنسيق بين الوكالات في مجال السياسة والبرمجة الصحية.

البند ١٤: مسائل أخرى

اتخذ المقرر ٣٦/٩٦ المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن التقرير المتعلق بالمساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/
صندوق الأمم المتحدة للسكان

تخصيص المواضيع للدورة العادية الأولى
(١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

البند ١ - المسائل التنظيمية

- **خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٧**
- **النظام الداخلي**

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

- **أطر التعاون القطري**
- **أطر التعاون الإقليمي والعالمي**
- **تقرير عن تقديم المساعدة الى ميانمار** (96/01)

البند ٣ - المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

- تقارير مراجعة الحسابات (95/03)

- تنفيذ المقرر ٤٠/٤٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني

- تقرير عن نظام المساءلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥ - تنسيق عرض الميزانيات والحسابات (تقرير تحريري)

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٦ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٧ - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

- تقارير مراجعة الحسابات

البند ٨ - مسائل أخرى

- - - - -